جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

إسقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي (2011-2016)
"البحرين دراسة حالة"

Projections of Iranian Political Thought on the Arab Gulf States (2011-2016)
"Bahrain: Case Study"

إعداد

محمد عبد الله يوسف كمال

بإشراف

الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيلول / 2018

تفويض

أنا الطالب محمد عبدالله يوسف كمال أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : محمد عبدالله يوسف كمال

التاريخ: 15 / 1 / 2019

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **إسقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي (2011-2016) "البحرين دراسة حالة** " وأجيزت بتاريخ: 2018/11/03

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. سحر محمد الطراونة	رئيسا وعضوا	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. عمر حمدان الحضرمي	مشرفا وعضوا	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. وليد سليم عبد الحي	عضواً خارجياً	جامعة اليرموك	.....

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر ومشاعر الامتنان لأستاذي والمشرف على رسالتي، الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي، الذي أكرمني بالتوجيه والتعاطف والتفهّم... ولجامعتنا بكل من فيها من هيئة إدارة وهيئة تدريسية وأطقم عمل وطلبة... لقد وفّروا لنا بيئة راعية ودودة.

الباحث

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع، ...

- إلى وطني الغالي، مملكة البحرين...
- إلى مليكنا المفدّى أعزّالله مُلكه...
- إلى رئيس الوزراء الموقّر، أدامه الله وحفظه...
- إلى وليّ العهد الأمين، حفظه الله ورعاه...
- إلى معالي وزير الداخلية، سدّد الله على درب الخير خطاه...
- إلى والديّ، حفظهما الله وأطال عمريهما...
- إلى أخي ورفيق دربي وأخواتي، تقديرًا ووفاءً، وإلى جميع أفراد عائلتي، حفظهم الله ورعاهم...
- إلى أصدقائي وزملائي، مكّنهم الحقّ المبين...

أهدي جهدي المتواضع

محمد عبد الله يوسف عبد الله كمال

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص بالعربية	ح
الملخص بالإنجليزية	ي
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	**1**
أولا: خلفية الدراسة وأهميتها	1
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
فرضية الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	5
ثانيا: الأدب النظري والدراسات السابقة	7
أ. الأدب النظري	7
ب. الدراسات السابقة	9

1. الدراسات العربية	9
2. الدراسات الأجنبية	13
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	15
ثالثا: منهجية الدراسة	16
الفصل الثاني **جذور الفكر السياسي الإيراني وطبيعته**	**19**
المبحث الأول: جذور الفكر السياسي الإيراني ومحركاته في الخليج العربي	22
المبحث الثاني: طبيعة الفكر السياسي الإيراني	37
الفصل الثالث **محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي**	**68**
المبحث الأول: سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي ومحدداتها وأدواتها	69
المبحث الثاني: تداعيات سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي	85
الفصل الرابع **إسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011-2016**	**98**
المبحث الأول: الإسقاطات السياسة الإيرانية على مملكة البحرين (2011-2016)	99
المبحث الثاني: تداعيات السياسية الإيرانية على الاستقرار السياسي في مملكة البحرين	103
الفصل الخامس **الخاتمة والنتائج والتوصيات**	**115**
قائمة المصادر والمراجع	**123**
أولا. المراجع العربية	123
ثانيا. المراجع الأجنبية	131

إسقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي (2011–2016) "البحرين دراسة حالة"

الملخص

هدفت الدراسة الوقوف على طبيعة الفكر السياسي الإيراني، وبيان تأثير هذا الفكر على السلوك السياسي الخارجي لإيران في التعامل مع دول الخليج العربي، وخصوصًا البحرين، وبيان المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدواتها وتداعياتها، وتعرّف واقع الإسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011–2016، وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي في المملكة. واستندت الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها: "تلعب الدول أدواراً سياسية وفكرية واقتصادية وعسكرية وأمنية خارج حدودها، تسعى من ورائها تحقيق أهدافها ومصالحها، وإن تناقضت مع أهداف الآخرين ومصالحهم".

تناولت الدراسة جذور الفكر السياسي الإيراني وطبيعته، وقدمت ذلك في إطار العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي، مبينة المتغيرات المعاصرة، وجذور الفكر السياسي الإيراني ومحركاته في الخليج العربي، والإطار التاريخي للسياسة الإيرانية تجاه دوله، موضحة ما أمكن، البُعد الطائفي والقومي في الهوية الإيرانية. وتناولت الدراسة أيضا محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدوات تلك السياسة، في سياق عملية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية والأطراف الفاعلة فيه، ومحددات سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي وأدواتها، سواء منها المحدِّدات العامة كالمحدِّد الفلسفي والعقائدي، والمحدد الجيو–ستراتيجي، وغيرهما.

وفي نتائجها، أقرت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسة، وكان الأنموذج الإيراني شاهدا على ذلك، بالوقائع والتحليل. وقدمت الدراسة إجابات عن أسئلتها، فبيّنت ما طبيعة الفكر السياسي الإيراني، بكونه

فكرا ذا جذور قومية ودينية خاصة (فارسية وشيعية). وعيّنت الدراسة أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدواتها وتداعياتها على الاستقرار السياسي في البحرين خلال الفترة 2011–2016، حيث كان التدخل بأشكال مختلفة سمة بارزة، في إطار السعي للقيادة الإقليمية، والمزاعم بأن البحرين جزء من الأرض الإيرانية.

ثم تقدمت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها التعامل الحذر مع السياسات الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج، خاصة أمام الوضع الراهن الذي يمكن أن يحمل حالة من النزاع في المنطقة، والعمل على توحيد جهود دول الخليج العربي، وضرورة تفعيل عمل الأطر العربية والإسلامية والدولية المتاحة باتجاه العمل على حماية أمن منطقة الخليج العربي ودوله، بالإضافة إلى إيلاء مملكة البحرين عناية خاصة أمام مزاعم إيرانية تمس استقلالها وسيادتها على أرضها وأمنها الوطني وأمن شعبها.

الكلمات المفتاحية: إسقاطات الفكر السياسي الإيراني، دول الخليج العربي، البحرين، دراسة حالة البحرين 2011–2016.

Projections of Iranian Political Thought on the Arab Gulf States (2011-2016)
"Bahrain: Case Study"

Abstract

The study aimed at identifying the nature of Iranian political thought and clarifying the effect of this thought on the political behavior of Iran in dealing with the Arab Gulf states, particularly Bahrain, as well as identifying the internal and external determinants affecting Iran's foreign policy towards the Arab Gulf states and its tools and implications. It also defines the reality of the Iranian political projections on the Kingdom of Bahrain during the period 2011-2016. The study was based on a basic hypothesis: "States play political, intellectual, economic, military and security roles outside their borders, seeking to achieve their goals and interests, even if these are contrary to the objectives and interests of others."

The study examined the roots and nature of Iranian political thought and presented it in the framework of the relationship between Iran and the Arab Gulf states, indicating the contemporary variables, the roots of Iranian political thought and its engines in the Arabian Gulf, and the historical framework of Iranian policy towards the Arab Gulf countries, explaining as far as possible the sectarian and national dimension in Iranian identity. The study also dealt with the determinants of Iran's foreign policy toward the Gulf states and the tools of such policy in the context of the decision-making process in making Iranian foreign policy and its actors, and the determinants of Iran's policy towards the Arab Gulf countries and its tools, both general and philosophical, as well as the geo-strategic and other determinants.

In its findings, the study confirmed the validity of its main hypothesis, and the Iranian model was witness to this, with facts and analysis. The study presented answers to its questions. It showed the nature of Iranian political

thought, as it was a thought of national and religious roots (Persian and Shi'a). The study identified the main internal and external determinants affecting Iran's foreign policy towards the Arab Gulf states and its tools and implications for the political stability in Bahrain during the period 2011-2016, where intervention in various forms was a prominent feature in the pursuit of regional leadership and claims that Bahrain is part of Iranian territory.

The study presented a number of recommendations, the most important of which is the need for careful handling of Iran's foreign policies in the Arab Gulf region, especially in light of the current situation which could lead to a situation of conflict in the region and recommended working on uniting the efforts of the Arab Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The study urged to protect the security of the Gulf region and its countries, as well as to give the Kingdom of Bahrain special attention under the Iranian claims that affect Bahrain's independence and sovereignty on its territory and its national security and the security of its people.

Keywords: Projections of Iranian Political Thought, Arab Gulf States, Bahrain, Case Study of Bahrain 2011-2016.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تُعدّ إيران الراهنة، جمهورية إيران الإسلامية، نتاجًا معاصرا لتاريخ طويل يمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام، شهدت خلالها إيران، والحضارة الفارسية عمومًا، موجات من المدّ والجزر، قامت في ثناياها الإمبراطورية الفارسية، مثلما شهدت أيضًا صعودًا ثقافيا وعلميا بارزا في ظل الحضارة الإسلامية. وبحكم أهمية إيران الجيوستراتيجية، ودورها الهام في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي منطقة الخليج العربي عموما، يستمر الجدل في ماهية الفكر السياسي الإيراني وانعكاساته على دول الخليج العربي، خاصة أمام المظاهر السياسية لِـ "ولاية الفقيه" وتجلياتها في السياسة الخارجية الإيرانية. وبحكم خصوصية مملكة البحرين في هذه البيئة السياسية المركبة، تتناول الدراسة البحرين حالة دراسية، في هذا الإطار.

أولا: خلفية الدراسة وأهميتها

يثير الفكر السياسي الإيراني أسئلة عديدة حول إسقاطاته على دول الخليج العربي. وللبحرين أهمية خاصة في هذا الإطار، لأسباب عديدة، من أهمها المزاعم بأن البحرين أرض إيرانية. وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لبحث في إسقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي (2011–2016)، وتأخذ مملكة البحرين حالة دراسية.

تمهيد

يرتبط السلوك السياسي الخارجي للدول ارتباطاً وثيقا بالنسيج الداخلي وخصائص العناصر الرئيسية فيه. وهناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في زيادة اهتمام إيران بالمنطقة العربية

المحيطة بها وخصوصاً سوريا والعراق، ومنها ارتباطها بقوى عربية محلية مؤيدة لتوجيهاتها أو مرتبطة بسلوك المؤسسات الإيرانية الداخلية، سواء بحكم الانتماء الطائفي أم الارتباط الأمني، أم العلاقات السياسية ذات الطابع المصلحي، وأبرزها العلاقة التي توصف بالاستراتيجية مع سوريا. وتسعى إيران إلى تحقيق جملة من أهداف سياستها الخارجية وذلك من خلال استغلال الثقل الشيعي في بعض دول الخليج العربية، مما أتاح الفرصة لإيران للتغلغل فيها واستخدام شعارات وذرائع الدفاع عن الطائفية الشيعية من خلال محاولاتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية العربية.

تتسم العلاقات الخليجية الإيرانية بالتعقيد والتشابك الشديدين والتداخل إلى حد التناقض. ففي الوقت الذي باتت فيه قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث في 30 تشري الثاني/نوفمبر عام 1971 أحد أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلا عن التباينات الحادة بين إيران ودول المجلس بشأن عدد من القضايا منها تسمية (الخليج العربي) بِـ "الخليج الفارسي"، بالإضافة إلى تباين المواقف الخليجية –الإيرانية تجاه الوضع في العراق وقضايا أمن الخليج العربية، ففي هذا الوقت اتسمت العلاقات الإيرانية بشيء من محاولة الضغط على مسار الوضع الأمني والسياسي على الجانبين.

شهدت الساحة السياسية البحرينية منذ ديسمبر/كانون الأول عام 1994، وحتى الوقت الحاضر صدامات علنية بين الشيعة والسلطة، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في البحرين، رغم الكثير من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة البحرينية في مجال التنمية السياسية. ومنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي تزايد النشاط الأيديولوجي والتنظيمي والسياسي للتيار الديني الشيعي في إيران والعراق ولبنان والمنطقة الشرقية من السعودية، وبدأت تظهر الأحزاب الأصولية الشيعية.

مشكلة الدراسة

أثار السلوك السياسي الإيراني ولا يزال كثيرا من المسائل الخلافية على ساحة التحليل السياسي، خاصة من حيث ما أثاره من مذهبية لها تأثيرها على المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي، وأدى هذا السلوك في نظر كثيرين إلى انقسامات طائفية، بالإضافة إلى اعتبار البحرين جزءا من إيران، الأمر الذي أوجد إشكالية ذات آثار سياسية هامة.

ولقد ارتبط بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، بموقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي، الأمر الذي يفتح لها الباب لتمارس دوراً نشطاً في المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية على حد سواء. كما أسهم في دعم هذا التوجه لسياستها الخارجية حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي، بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1990. فالخليج يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدول الإيرانية. من هنا تقوم هذه الدراسة على أساس تحليل طبيعة الدور الإيراني في منطقة الخليج بشكل عام، والأدوار التي تقوم بها إيران في مملكة البحرين، على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة:

1. الوقوف على طبيعة الفكر السياسي الإيراني.
2. بيان أثر الفكر السياسي الإيراني على سياسة إيران الخارجية حيال دول الخليج العربية.
3. تعرّف واقع الإسقاطات السياسية الإيرانية من حيث طبيعة السياسة الخارجية لإيران ومظاهرها وانعكاساتها على مملكة البحرين خلال الفترة 2011–2016، وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي في المملكة.

أسئلة الدراسة

ستجيب هذه الدراسة عن التساؤل الرئيس التالي: ما مدى تأثير الفكر السياسي الإيراني على سياسة إيران الخارجية حيال دول الخليج العربي؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تخدم هدف الدراسة ومنها:

1. ما طبيعة الفكر السياسي الإيراني؟
2. ما المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدواتها وتداعياتها على الاستقرار السياسي في البحرين خلال الفترة 2011–201؟
3. ما واقع الإسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011–2016؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها: "تلعب الأيديولوجية الدينية التي تعتنقها إيران دورا مؤثرا في رسم سياستها الخارجية".

أهمية الدراسة

علميا: تبرز أهمية الدراسة في بيان خطورة تنامي الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، وبيان مخاطر انتشار المذهب الشيعي الصفوي على الأوضاع السياسية واستقرار الأنظمة في دول الخليج العربي، وبيان الدور الذي تلعبه الأحزاب والتنظيمات المسلحة الموالية لإيران في البحرين. كما تتمثل أهمية الدراسة في تحليل الدور السياسي لإيران وإسقاطاته على مملكة البحرين في الفترة (2011–2016).

وعمليا، تقدم الدراسة لعدد كبير من المعنيين، سياسيين وأكاديميين ومراقبين، تحليلا يساعد في فهم أدق وأعمق لشبكه العلاقات السائدة في منطقة بالغة الأهمية من العالم. والدراسة قد تخدم في فهم

أفضل لطبيعة ما يواجه العلاقات بين مملكة البحرين وإيران، مما يساعد في اتخاذ القرار السياسي والأمني استنادا إلى فهم أفضل للعناصر الفكرية والسياسية في هذه المنطقة.

حدود الدراسة

أ. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على إيران ودول الخليج العربي وخاصة مملكة البحرين.

ب. **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (2011–2016) حيث شهدت البحرين خلال هذه الفترة، إلى جانب دول منطقة الخليج الأخرى، تطورات سياسية مهمة.

ج. **الحدود البشرية:** مواطنو دول المنطقة، وخاصة البحرين وإيران.

محددات الدراسة

واجه الباحث صعوبات مصدرها قلة الأدبيات النظرية والدراسات الأكاديمية المتخصصة في موضوع الإسقاطات الفكرية السياسية الإيرانية على مملكة البحرين تحديدا، للفترة التي تغطيها الدراسة (2011–2016)، رغم أن هناك دراسات مماثلة تتناول منطقة الخليج عموما، أو هذه الدولة أو تلك من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يواجه الباحث في موضوع الدراسة صعوبة التحقق من مصداقية بعض البيانات والمعلومات، نظرا لكونها تأتي من مصادر متعارضة، بل ومتناقضة، في كثر من الأحيان.

مصطلحات الدراسة

تتمثل المفاهيم التي ستتناولها الدراسة فيما يأتي:

الفكر السياسي: هو مجموعة الأفكار والآراء التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية وعلاقتها بالعالم والمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها ووظائفها وخصائصها والقائمين عليها (الحسني، 1993: 20).

الإسقاطات: تُعرّف إجرائيا بأنه التمثّل والتجسيد الممارَس استنادا إلى خلفية تم تعيينها مسبقا، وهي لأغراض هذه الدراسة تعبيرات الفكر السياسي متمثلة في السياسة الخارجية الإيرانية.

السياسة الخارجية: أن السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها اتجاه الدول الأخرى، وهي برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية، في حين نجد (موديليسكي) يعرفها بأنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، أما فيرس وسنايدر فيعرفان السياسة الخارجية بأنها منهج العمل أو مجموعة قواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل (النعيمي، 2009: 21).

المحددات: هي ركيزة محركة للسياستين الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الدولة، من خلال تحليل قوتها ووزنها وأهميتها وقدرتها على أداء وظائفها العقائدية والتطورية والتوزيعية، استناداً إلى موقعها ومقومات هذا الموقع على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Soner, 2001: 45).

التدخل: إذا كان التعريف القانوني قد ركز على عامل شرعية أو عدم شرعية التدخل الخارجي، فإن باحثي العلاقات الدولية ركزوا في تعريفهم على العامل السياسي الديناميكي للتدخل، حيث يرى هانس مورغنثاو بأنه منذ عهد اليونان القديم إلى يومنا الحالي تجد بعض الدول منفعة في التدخل في شؤون دول أخرى، لتحقيق مصالحها الخاصة، ويتفق معه لينا "Lina" في ذلك حيث يرى "بأن التدخل الخارجي هو سلوك إكراهي تقوم به دولة اتجاه دول أخرى لتفرض عليها إتباع سياسة غير التي كانت تتبعها، وهذا ما أكده أيضا جيمس روزنو عندما قال "إن السعي لتغيير البنيات السياسية الداخلية للدولة المستهدفة (Targeted state) هو أساس أي تدخل خارجي والتأثير على البنايات السياسية للدولة المستهدفة (ربيع ومقلد، 1994: 672).

ثانيا: الأدب النظري والدراسات السابقة

أ. الأدب النظري

يتجلّى الفكر السياسي الإيراني في عدد من المظاهر الإيرانية الداخلية، وفي علاقات إيران الإقليمية والدولية. وكان لذلك آثار عديدة على دول الخليج العربي عموما، ومملكة البحرين على وجه الخصوص. وقد كان لسياسة إيران الخارجية في منطقة الخليج العربي وزن بالغ الأهمية من منظور الدور الذي تقوم به إيران في خدمة أهداف سياستها الخارجية، انطلاقًا من فكرها السياسي ذي الطبيعة الأيديولوجية الدينية، والتي كثيرا ما توصف بالعقيدة الشيعية.

تقوم الفكرة الأساسية لنظرية الدور على دراسة سلوك الدولة وتعاملها مع باقي الأطراف القائمة على الامتزاج في القواعد التي يضعها الإقليم والنظام الدولي، أما شكل الدور فإنه قائم على ضرورة التأثر بالاحتياجات الداخلية والرغبات الشعبية، والظروف الخارجية، هذا بالإضافة إلى مستويات أخرى للتحليل، ومنها الفرد والدولة والمؤسسة (الحضرمي، 2014: 15).

تهتم نظرية الدور بدراسة سلوكات الدول، كون النظرية تعدّ هذه السلوكات بمثابة أدوار سياسية تقوم بها الدول على المسرح الدولي. وإن اختلاف الأدوار يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف توجهات النخب وصناع القرار وأهدافها في تلك الدول، حيث أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات المقيدة أو الموجهة لصناع القرار والنخب، والتي أهمها: هوية المجتمع القيم السائدة، الخصائص القومية للمجتمع التي تشمل الأيدولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي، ومدى استجابة الأفراد لصناع القرار في قيام دولتهم بدور دولي أو إقليمي معين (Campbell, 1999: 25).

وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي وصفت به وسائل الإعلام الإيرانية الاحتجاجات التي قام بها الشيعة في البحرين بأنها ثورة عارمة للمطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية، وهذا ما يثبت محاولات إيران استغلال الأوضاع الداخلية في البحرين لأغراض تخدم استراتيجيتها وأهدافها في المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس فهي توظف سياستها الخارجية المرتبطة ارتباطاً كليا بفكرها الإيديولوجي/الديني من أجل الحفاظ على هيبتها ونفوذها الإقليمي بالشكل الذي يساهم في الحفاظ على أمنها القومي.

وقد وجهت الحكومة البحرينية في 19 فبراير/شباط 2013م اتهامات رسمية لإيران بتدريب خلية إرهابية وتمويلها، حيث أعلنت السلطات البحرينية القبض على أفرادها في 16 من الشهر نفسه، وقالت إن الخلية كانت تهدف إلى تشكيل ما يسمى ب (جيش المهدي)، وأنه تم تكليفها بجمع معلومات وتصوير بعض الأماكن المهمة والمنشآت العسكرية، وتجهيز مستودعات لتخزين أسلحة يتم إدخالها إلى البلاد، بانتظار الأوامر من إيران. وأكد هذا أيضا مسؤولون حكوميون في مملكة البحرين، مثلما جاء على لسان وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، خلال اجتماع الدورة (126) لوزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض في 3 مارس/آذار 2013: "إننا نعاني من إيران ما هو أكثر من البرنامج النووي"، إلا أن إيران من جانبها نفت أي ضلوع لها في أعمال العنف في البحرين (أحمد وآخرون، 2012: 86).

إن التدخلات الإيرانية بالشأن البحريني الداخلي أثناء الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين يأتي في إطار السياسية الإيرانية الهادفة إلى استغلال قضايا المكوّن الشيعي في المنطقة العربية لصالح مشروعها الاستراتيجي في المنطقة، وخدمة لأمنها القومي وحرصاً منها على إبقاء التفاعلات السياسية العربية الداخلية مستعرة بغية زيادة نفوذها الإقليمي.

ب. الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

دراسة مسعد، نيفين عبد المنعم (2002) بعنوان: "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية". هدفت هذه الدراسة تحليل صنع القرار في إيران بشقيه (البيئة الداخلية والخارجية)، هذا وقد استخدمت الباحثة منهج (ديفيد أستون) في صنع القرار، كما تطرقت الدراسة للإطار الأيدولوجي والدستوري لعملية صنع القرار من خلال النظر في فكر الخميني والدستور الإيراني، والذي يعد مجيء الخميني نقطة تحول في العلاقات الإيرانية – الخليجية، وذلك نتيجة أيدولوجية النظام الجديد الذي ترأسه. وألقت الدراسة الضوء على القوى والمؤسسات التي تصنع القرار في إيران، بصورة مباشرة وغير مباشرة، هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن العلاقة الإيرانية- الخليجية أخذت بعدا آخر في التعامل، بجنح إلى التوجس من السلوك السياسي الإيراني، وأن الأقليات الشيعية في الدول العربية الخليجية زاد تعاطفها مع التوجه الإيراني الرسمي القائم على تصدير الثورة. وأما توصيات الدراسة فكان أهمها: دفع الأقلية الشيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى البعد عن كل ما يثير الحساسية بين السكان، إضافة إلى أنه على إيران أن تتخلى عن سياستها المعادية لدول الخليج.

دراسة الدهراوي، خضر (2004) بعنوان "إيران إلى أين بعد حرب العراق". تناولت هذه الدراسة توجهات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، مع إبراز الرؤية الأمريكية للموقف الإيراني والعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام 1993، مع تحركات إيران لأضعاف تأثير هذه العقوبات، ومدى التعاون الإيراني الروسي، والبرنامج النووي الإيراني، والعامل الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية الإيرانية، مع إبراز القضايا الشائكة التي تطرحها أمريكا.

دراسة سلام، سفاف (2005) بعنوان "دور إيران الإقليمي في الشرق العربي". استهدفت هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الإيرانية، والوقوف على محدداتها ومعرفة نماذج صنعها وآليات اتخاذ القرار السياسي، مع بيان المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لدور إيران الإقليمي في المشرق العربي. وإظهار أهمية دور إيران الإقليمي في المنطقة، واعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل النظم بشكل رئيسي، لأنها تسعى للتحليل والتغير والتنبؤ بالسلوك السياسي، مع اعتماد الباحث كذلك على عدد من المناهج المكملة والفرعية المساعدة، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن إيران لاعب قوي في منطقة الخليج خاصة ونطاقها الإقليمي عامة، كما أنه لا يمكن إغفال دور إيران في أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى أن الدراسة توصلت إلى عدة استنتاجات أهمها: اشتراك إيران في أي ترتيبات لمنطقة الخليج وعدم تجاهل دورها في مثل هذه الترتيبات.

دراسة الخالدي، حمد عدنان (2007) بعنوان: "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربي (1991-2006)". هدفت هذه الدراسة بيان خطورة امتلاك إيران للسلاح النووي الذي سيجعل منها دولة لا يمكن مواجهتها من قبل دول الخليج العربي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن إيران تسعى للوصول بقدراتها العسكرية إلى مرحلة متقدمة، وأن دول الخليج عدّت الخلاف على تطور السلاح النووي الإيراني قضية خلاف بين إيران والقوى الكبرى، واعتمدت على إدراك هذه القوى الكبرى لمصالحها الاستراتيجية في الخليج وأنها ستقوم بالتصدي لأطماع إيران النووية، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة إبقاء أمر امتلاك إيران للسلاح النووي قضية للدول الكبرى وعدم الانغماس في هذا الأمر.

دراسة مبيضين، مخلد (2008) بعنوان: "العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006م (السعودية حالة دراسة)". هدفت هذه الدراسة توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية

الإيرانيـة عامـة، والعلاقـات السـعودية– الإيرانيـة (حالـة دراسـية) منـذ حكـم الـرئيس خـاتمي (1997–2006م)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. وقد أوضحت الدراسة بعض العوامل التي أدت إلـى التقـارب بـين الـدول الخليجيـة وإيـران، مثـل الـنهج الجديـد فـي السياسـة الإيرانيـة الـداعي إلـى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين، أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي حول الجزر المحتلة (طنب الكبرى وطنـب الصـغرى وأبـو موسـى)، الاخـتلاف الطـائفي، كـذلك بينـت الدراسـة أن تطـور الأوضـاع الإقليميـة والدوليـة، وبخاصـة الوضـع فـي العـراق، وتطـورات البرنـامج النـووي الإيرانـي، قـد أدى إلـى تذبـذب فـي العلاقـات الخليجيـة الإيرانيـة، مـع أن السـمة البـارزة كانـت ومـا زالـت السـير نحـو التقـارب، وقـد خلصـت الدراسة إلـى أن علـى الـدول العربيـة العمـل علـى استمالة إيـران لجعـل مصـالحها مرتبطـة بالـدول العربيـة لكي تتخلى عن ربط تحالفاتها الدولية التي تكون في الغالب على حساب الدول العربية ومصالحها.

دراسة العتيبي، منصور حسن (2008م)، بعنوان: "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979–2000م)". تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة الممتدة من عام 1979 وحتى عام 2000م، وهي الفترة التي عرفت الساحة السياسية الإيرانية فيها ثلاث قيادات اختلفت في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الخليج نتيجة اختلاف المحددات التي حكمت تلك التوجهات خلال فترة الدراسة، وتعرض الدراسة السياق التاريخي لتلك السياسة والمحددات التي أثرت فيها، سواء تلك النابعة من البيئة الإقليمية أم تلك النابعة من البيئة العالميـة، كمـا تتنـاول دول كـل مـن الأيـدولوجيا والقيـادة والمصـلحة القوميـة فـي عمليـة صـنع السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، وكـذلك الأدوات المسـتخدمة فـي تنفيـذ تلـك السياسـة خـلال المراحـل التـي غطتهـا الدراسة، وتتطرق الدراسة إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العهود الثلاث التي تعاقبت على الحكم في إيران أثناء المراحل التي غطتها الدراسة، من خلال

تناول عدد من القضايا التي تعرضت لها تلك السياسة، مثل الأيديولوجيا والبحث عن دور إقليمي لإيران مروراً بقضايا الحدود، وقضايا الأمن والتسلح، وقضايا التعاون الإقليمي بين إيران وبين الدول المجلس خلال تلك العهود الثلاثة. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قوة الدولة، هي إيران، وطبيعة العلاقة في محيطها الإقليمي والدولي تحددان بشكل كبير الدور الذي تؤديه على مسرح السياسة الإقليمية والدولية.

دراسة علاي، ستار جبار (2009) بعنوان: "البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية". تناولت هذه الدراسة موضوع البرنامج النووي وطموحاته وكذلك تتبع بدايات البرنامج النووي للطاقة النووية ودور الدول الغربية في تمكين إيران في عهد الشاه من السير في طريق امتلاك بعض المفاصل المهمة في ميدان الطاقة النووية، وتسليط الضوء على تداعيات الإقليمية والدولية للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة والحلول والمعالجات لها، وقد توصلت الدراسة إلى أن إيران قد عملت على تخصب اليورانيوم، وفصل البلوتونيوم في منشآت سرية بعيداً عن اتفاقية الضمانات الوقائية التابعة للوكالة الدولية، وهذا مؤشر على مدى جدية إيران في امتلاك السلاح النووي لأغراض عسكرية مما سيكون له تأثيرات وانعكاسات سلبية على الساحة الإقليمية والدولية، وأبرزت النتائج عدم التوازن السكاني بين إيران ودول الخليج العربي في هذا المجال.

دراسة غريب، حسن خليل (2010) بعنوان: "العلاقة العربية الإيرانية، الحل بخروج نظام ولاية الفقيه من النزعة الإمبراطورية والدخول في مفاهيم الدولة القومية الحديثة". هدفت الدراسة إلقاء الضوء على تناقض الأيديولوجيات الدينية التي يؤمن بها نظام ولاية الفقيه في إيران مع الأيدولوجيا القومية أو القطرية التي تؤمن بها معظم التيارات العربية ذات التأثير باستثناء التيارات الدينية السياسية المنبثقة عن حركة الإخوان المسلمين مما يجعل من احتمالات بناء علاقات سليمة بين العربي

والإيرانيين أمراً بعيدا في هذه المرحلة، كون ولاية الفقيه تؤمن بالتوسع على حساب الآخر، والأيدولوجيا القومية تؤمن بالحقوق وتقرير المصير للآخر, وبين ولاية الفقيه والأيدولوجيا القومية مسافة من التناقضات فستبقى عوامل التنافر سائدة أقوى من عوامل التلاقي، وستكون العلاقات العربية الإيرانية على حدود التوجس، وهذا يخلق التوتر في العلاقات هذا وقد استخدم الباحث المنهج الأيديولوجي في الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن العلاقات الإيرانية الخليجية ستبقى على حال من التوجس والتوتر ما دامت الأيدولوجيا الدينية هي التي تحكم إيران وأهم توجيهات الدراسة هو الابتعاد عن كل عوامل إثارة الخلاف مع الدبلوماسية لاجتثاث ما يظهر منها.

2. الدراسات الأجنبية

دراسة آندرسن (Andersen, 2012) بعنوان:

"**Bahrain and the global balance of power after the Arab Spring**".

"**البحرين وتوازن القوى العالمي بعد الربيع العربي**". هدفت الدراسة تبيان واقع علاقة مملكة البحرين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي العلاقة مع إيران، خاصة بعد ما سُمّي "الربيع العربي". وقد حاولت الدراسة توسيع دائرة البحث ليطال التوازنات شرق الأوسطية والدولية أيضا. وبينت نتائج الدراسة أن الدول الغربية تنحاز في المحصلة إلى أنظمة الحكم في منطقة الخليج العربي، ومنها البحرين، بغض النظر عن كل ما يُقال عن حقوق الإنسان، والمطالب التي توصف بأنها مطالب شعبية وجماهيرية. كما بينت نتائج الدراسة أن الغرب ينظر إلى منطقة الخليج ممن منظور استراتيجي أوسع، لا يقتصر فقط على النفط، بل على توازنات القوى في آسيا عموما، ومن منطلقات المركّب الأمني في منطقة الخليج، واعتبار البحرين وبقية دول الخليج في صلب هذه المعادلة.

دراسة داونز (Downs, 2013) بعنوان:

"**A Theoretical Analysis of the Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain**".

"**تحليل نظري للمنافسة السعودية-الإيرانية في البحرين**". هدفت الدراسة تحليل التنافس السعودي الإيراني من خلال كلّ من البنية الاجتماعية والنهج العقلاني، ومقارنة نهج كل من الطرفين في البحرين في سياق التنافس. وتناولت الدراسة تاريخ هذا التنافس، وجاءت دراسة حالة البحرين، الدولة الصغيرة بين هاتين القوتين الكبيرتين، الأمر الذي تتوصل الدراسة إلى أنه يزيد تعقيد الوضع عند البحث في دور البحرين المعقد في السياسة الشاملة للمنطقة. ويعمل التنافس حسب الدراسة بالتواؤم مع نظريات الهيكل الداخلي (الذي يتجلى في الاضطرابات الدينية والاقتصادية) وتوازن القوى. وناقشت الدراسة دور التصور في سلوك الدولة وكيفية تطبيقها على الديناميكية الحديثة بين الدولتين، وكذلك كيف يتناسب التصور في الأطر النظرية مع التطبيقات على أرض الواقع.

دراسة بلفر (Belfer, 2014) بعنوان:

"**Iranian Claims to Bahrain From Rhetoric to Interference**"

المطالبات الإيرانية إلى البحرين: من البلاغة إلى التدخل". انطلقت الدراسة مما أسمته الملحمة المحيطة بالطاقة النووية المحتملة لإيران، بكونها انعكاس لمجموعة من الاستراتيجيات التي تتراوح بين تصدير الثورة الإسلامية، وانتشار مبادئ الفكر الديني الشيعي (الإثنا عشرية/الإمامية)، في إسقاط جيوسياسي مضمونه تركيز التأثير الإيراني على طول ساحل الخليج العربي وفي شبه الجزيرة العربية؛ بهدف تسخير القوة الإيرانية في مواجهة منافسي إيران الإقليميين الرئيسيين، المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. وركّز الدراسة على مملكة البحرين، جارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تتوصل الدراسة إلى أنها في نظر إيران، بوابة لتحقيق هذه الطموحات. وتتوصل الدراسة إلى صياغة للخطوط الرئيسية للحجج التي نشرتها الجمهورية الإسلامية في محاولة

طويلة لتمديد سيادتها وصولا إلى البحرين. ورأت الدراسة أن هذا يشكل مدخلا للعنف، ليس فقط في منطقة الخليج العربي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد تناولت الدراسات السابقة جوانب جزئية من سياسة إيران الخارجية تجاه بعض القضايا المتعلقة بالدول العربية، فمنها ما تناول العلاقات العربية الإيرانية، ومنها ما تناول البرنامج النووي الإيراني، ومنها ما تناول العلاقات الإيرانية الخليجية، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل الأدوار الإيرانية في منطقة الخليج العربي وخصوصاً في مملكة البحرين، والتركيز على البعد السياسي متمثلا في هذه الدراسة بالسياسة الخارجية الإيرانية، لأهميته وخطورته.

وتتميز الدراسة خصوصا، بتبيان الإسقاطات الفكرية السياسية على مملكة البحرين خصوصا، وهو موضوع تندر فيه الدراسات من هذا المنظور. أي أن تناول مملكة البحرين في الفترة الزمنية القريبة (2011–2016) يميز هذه الدراسة، بالإضافة إلى أن إبراز البعد الطائفي والأيديولوجي في تشكيل الممارسات السياسية الإيرانية يمكن أن يُعدّ من ميّزات هذه الدراسة، خاصة إذا ما أُخذت الفترة الزمنية والدولة محل الدراسة، البحرين، في نظر الاعتبار.

ثالثا: منهجية الدراسة

سوف تستخدم الدراسة المناهج التالية:

1. **منهج النظم:**

يتأثر هذا المنهج بتطبيق نظرية النظم. والظواهر الدولية وفقا لهذا المنهج تخضع لقواعد تنظمها، وعلى هذا الأساس فالوصول إلى هذه القواعد يساهم في تحليل العلاقات الدولية ونظمها، ومن أمثلة النظم الدولية نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية.

يرى "مورتن كابلان" و"تشارلز مكليلاند" أن الأهداف التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي أهمية التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها والتوصل إلى استنتاجات تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر، وبيان الكيفية التي تتفاعل بها وتؤدي إلى استمرارها. ويتبنى "جورج مودلسكي" نفس هذه النظرة ويضيف أن النظم الدولية تتكون من مجموعة من الأهداف والعلاقات، وتحتوي على أنساق للحركة والتفاعل (العويني، 1988 :18).

ونظرا لشبكة العلاقات المتداخلة في منطقة الخليج العربي، يصبح استخدام هذا المنهج ملائما لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة بأخذ "الكل من أجل فهم الجزء"، وبالتحديد دول الخليج العربي بقواسمها المشتركة، ثم النظر في الحالة البحرينية تحديدا، ومقابلة ذلك بالإسقاطات السياسية الإيرانية على الدول العربية في منطقة الخليج العربي، وصولا إلى البحرين. كما أن تشابك العناصر التي تؤثر وتتأثر بسياسات إيران في منطقة الخليج العربي يتطلب استخدام هذا المنهج.

2. المنهج التاريخي التحليلي:

يساعد على معرفة وتطور العلاقات الخليجية الإيرانية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي. ونظرا لسلسلة الأحداث المتعاقبة المتغيرة في علاقات إيران بدول الخليج والبحرين خصوصا، يصبح استخدام هذا المنهج مناسبا لخدمة أهداف الدراسة. وتم توظيف هذا المنهج بالرجوع في الدراسة إلى الخلفيات التاريخية التي أوصلت الحالة الإيرانية والخليجية عموما إلى الوضع الراهن.

3. منهج صنع القرار:

يقوم هذا المنهج في جانب رئيسي منه على أنه يمكن معرفة السياسة الخارجية للدول من خلال معرفة صنع القرار السياسي الخارجي، لذلك يركز هذا المنهج على دراسة المتغيرات المؤثرة على صانع القرار السياسي الخارجي. وأسهم هذا المنهج في الدراسة عند البحث في السياسة الخارجية على وجه الخصوص، سواء لجهة الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والروحية والأيديولوجية في النظر إلى صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني.

4. منهج تحليل الفكر السياسي:

يمثل منهج تحليل الفكر السياسي أداة ضرورية في التناول العلمي للظواهر والممارسات والأفكار السياسية ذات المقدمات العميقة تاريخيا وجيوسياسيا وفي الثقافة السائدة. وهذه الأداة المنهجية تسمح بتشكيل إدراك فكري أعمق للجذور السياسة ومخرجاتها والفكر الاستراتيجي، وهي تساعد أيضا في فهم السلوك السياسي بصورة أفضل. وعليه، استثمرت الدراسة هذا المنهج بحكم طبيعة موضوعاتها.

5. منهج المصلحة:

يختص هذا المنهج بأهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أم عسكرية، حيث تسعى كل دولة لتحقيق مصلحتها الوطنية الخاصة، ورغم تعدد أوجه المصلحة إلا أن الأساس هو بقاء الدولة

وأمنها (بدوي، 1996: 53). وعليه، ولأن نظام المصالح في منطقة الخليج هو الأساس في مجمل المشهد السياسي في تلك المنطقة، ساعد توظيف هذا المنهج في قراءة السياسة الخارجية الإيرانية من منظور مصالح إيران في توسيع نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

الفصل الثاني
جذور الفكر السياسي الإيراني وطبيعته

تمتد جذر الفكر السياسي الإيراني عميقا في التاريخ. وقد قامت في إيران الراهنة حضارات متعددة، وكان من أبرزها سياسيا الإمبراطورية الفارسية بقيادة آل ساسان. وفي عصر الإسلام أيضا، كان للفرس دور هام في الحضارة الإسلامية. وقد أسهمت الوفرة السكانية والمعرفية، إلى جانب الإرث التاريخي والموقع الجغرافي الهام والحساس في تصليب الجذور التاريخية التي بُنيت عليه، بأشكال مختلفة، إيران الراهنة في صورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي دولة ذات نفوذ ودور بالغي الأهمية في منطقة شديدة الحساسية من منظور جيوسياسي، ومن حيث الثروات النفطية، هي منطقة الخليج العربي.

يقع الخليج العربي عند ملتقى الطرق التجارية البرية والبحرية، وحتى الجوية، التي تصل القارات القديمة الثلاث (أسيا وأفريقيا وأوروبا). وكان الخليج العربي همزة الوصل بين هذه القارات، وأسهم إسهامًا كبيرا في نقل الحضارات الإنسانية المختلفة وتفاعلها. لذلك، شهدت هذه المنطقة أقدم الحضارات الإنسانية، التي يعود بعضها إلى عصور ما قبل التاريخ، والعصور الحجرية السحيقة، وتشهد على ذلك عمليات التنقيب في جميع دول الخليج العربي، بساحليه؛ الشرقي، والغربي. أما في العصور التاريخية المتأخرة، فقد شهدت المنطقة تطورا تجاريا، حيت ملتقى رجال الأعمال من أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، وهذا الموقع الجيو–ستراتيجي الهام للخليج، جعله يتحكم في طرق التجارة الدولية، منذ أقدم العصور، إلى وقتنا الحاضر (الخطيب، 2013: 105).

ومنطقة الخليج العربي تقع أيضا بين قوى إقليمية ضاغطة، ومن أبرزها: الهند وباكستان وإيران؛ بما تملك هذه الدول من قوى بشرية وتطلعات إقليمية، لكن أكثر القوى الضاغطة على منطقة الخليج العربي هي إيران، خاصة أنها ترسم لنفسها دورا عالميا، وليس إقليميا فقط. ولذا، فإن دور إيران الإقليمي ليس إلا جزءا من طموحها "العالمي"، وعلى ذلك، تنظر إيران إلى المنطقة كجزء أو مقدمة لدورها الآخر، خاصة وأنها تملك وسائل الضغط المختلفة؛ فالكتلة السكانية الإيرانية بلغت في حزيران/يونيو عام 2012 (75,2) مليون نسمة، وفي عام 2018 (82,011735) مليون نسمة، يمثل الشباب دون الثلاثين عاما ما نسبته 55% منهم، مع نمو سكاني يبلغ 1,29%. وهناك خطة لزيادة عدد السكان، حيث دعا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي إلى زيادة عدد السكان، ليبلغ من 150 إلى 200 مليون نسمة في العقود القادمة، بينما يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مواطنون ومقيمون) 46,8 مليون نسمة (مجلة ميد المتخصصة باقتصادات الشرق الأوسط)، وتصل نسبة الوافدين في بعض دول المجلس 91%، بينما تصل في أدناها إلى 60% (مركز الخليج للأبحاث)، مما يعني تضاؤل نسبة المواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل الزيادة المضطردة في إيران. ويُضاف إلى كل ذلك، المساحة الواسعة، والتعدد العرقي والثقافي والمذهبي والجغرافي الذي تمتلكه إيران، وكلها عوامل يمكن النظر إليها كعوامل ضعف، كما يمكن النظر إليها كعوامل قوة، إذا أحسنت إيران استخدامها. وإيران تملك أيضا إمكانيات عسكرية كبيرة؛ إذ يبلغ تعداد قواتها العسكرية 545 ألف جندي، يساندهم 650 ألفا من قوات الاحتياط في العام 2015، مما يعد أكبر قوة عسكرية في المنطقة. وقد وصلت في إنتاجها العسكري إلى مرحلة تصنيع الصواريخ بعيدة المدى، واستخدام الغواصات، والقوة العسكرية البشرية الضاربة (الأحمري، 2015: 24).

أما إيران (أو إيران شهر كما أسماها الإيرانيون أيضا) فمسمى رسمي لبلاد فارس منذ العام 1935 بقرار شاه إيران أنذك رضا شاه بهلوي، وهي فارس، قبل ذلك، أو (بلاد فارس) كما أسماها غير الإيرانيين، فهي جمهورية إيران الإسلامية في الوقت الحاضر، "عُرفت قديما باسم بلاد فارس، وهي تقع في غرب آسيا بين خطّي عرض 29 ْ و 40 ْ وخطي طول 4 ْ و 63 ْ شرقا تقريبا. وتتمتع إيران بموقع جغرافي ممتاز جعل منها جسرا بريا بين دول شرق البحر المتوسط من ناحية، ودول وسط وجنوب آسيا من جهة أخرى لعدة قرون" (الزوكة، 2007: 346-347).

وفي سبيل مقاربة الإسقاطات الفكرية الإيرانية على المنطقة العربية الخليجية، فإن الباحث سيتناول الفكر السياسي الإيراني في مبحثين: الأول: طبيعة الفكر السياسي الإيراني؛ والثاني: جذور الفكر السياسي الإيراني ومحركاته في الخليج العربي.

المبحث الأول
جذور الفكر السياسي الإيراني ومحركاته في الخليج العربي

تتطلب القراءات المعمقة للسياسة الإيرانية وإسقاطاتها تجاه دول الخليج العربي، العودة إلى الحقائق الأساسية في الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. ولعل من المناسب تأكيد أنه بات مستقرا، في مختلف الدراسات الاستراتيجية، أن للشرق الأوسط ثلاثة أعمدة أو ركائز، هي مصر وتركيا وإيران* – (تعداد سكان كل دولة يتجاوز الثمانين مليونا من البشر، ولكل منها موقعها الاستراتيجي الحاسم، ومصادر ثروتها المتميزة، ورصيدها التاريخي المعتبر). كما لا بد من الانتباه إلى أن إسرائيل، على قلة عدد السكان، أصبحت لاعبا رئيسيا في المنطقة. غير أن أعمدة منطقة الخليج العربي، بوجه أخص، كان يُنظر إليها دائما على أنها – أيضا ثلاثة، تتمثل في: إيران، والعراق، والسعودية. ونلاحظ أن إيران قاسم مشترك في الدائرتين، وهو تقدير لعبت فيه الجغرافيا دورا أساسيا، إضافة إلى القدرة العسكرية والكثافة السكانية (هويدي، 1991: 15–16).

وحتى يمكن التعامل البحثي مع هذا كله، ستتم معالجة الطرح في السياقين الآتيين:

1. الإطار التاريخي للسياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي

يمكن مقاربة الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، في سياق تأصيل العلاقات بين إيران والعرب، من حيث أن هذا هو الأصل، والخليج فرع عربي. ويبدو أن الاشتباك والخصومة بين العرب والفرس، أو بين الشيعة والسنة، أو بين العرب وإيران، يدل على أن المشكلة ليست في هذه الخصومة

* تبعا لإحصائيات عام 2018، يبلغ عدد المواطنين كما يلي: مصر (99,355,741)، تركيا (81,916,871)، إيران (82,011,735)، كل سكان إسرائيل (فلسطين المحتلة عام 1948) يهودا وعربا (8,452,841).

أو تلك، ولكنها كامنة في حالة الانحطاط السياسي الذي أدى إلى تفسخ العلاقات بين العرب وغيرهم من الشعوب، وإلى شيوع التعصب (هويدي، 1991: 28–30).

ومن المحطات التاريخية الأهم وذات الدلالة الفاعلة في العلاقات العربية الإيرانية، سيطرة الشاه عباس على الحكم في إيران سنة 907 هـ / 1501 وإعلان المذهب الإمامي مذهبا رسميا لدولته، رغم أن أكثر سكان إيران كانوا على المذهب الشافعي. واستطاع الصفويون حينذاك تأسيس دولة إيران، ورفع الصفويون التشيّع لأسباب سياسية كذلك. والصفويون ليسوا فرسا، بل من قبائل التركمان في أذربيجان وشمالي غربي إيران وشرقي الأناضول، وكانت سياستهم معادية للعراق والأحواز وعرب الخليج العربي. ويرى عديد من الباحثين أن الصفويين أكدوا المفهوم الفارسي للتشيع، وجعلوه مذهبا رسميا لهم وأدخلوا عليه طقوسا وتقاليد وبدعا جديدة موسّعين الاختلاف بينه وبين التشيع العربي (العتوم، 2015: 39–40).

وما يُسمى "المشروع الصفوي" في نظر عديد من الدارسين هدف إلى إعادة بناء إيران على أسس قومية فارسية تميز نفسها عن العرب، وعن الخلافة الإسلامية، التي ترتكز على الإسلام السني. كما تذهب وجهة النظر هذه إلى أنه الآن أيضا، كما كان في الماضي، ما تزال الروح القومية الفارسية هي العامل الأول الذي يسبق كل اعتبار آخر، بما في ذلك عامل الانتماء المشترك للدين الإسلامي، وأن هذا التناقض يبدو واضحا بشكل جلي في تظاهر حكام إيران بإقامة نظامهم السياسي على أساس الالتزام الدستوري بالإسلام، فيما يزداد في الواقع عداؤهم للمحيط العربي الإسلامي، وسعيهم الدؤوب لبسط نفوذهم السياسي. وقد مثّل قيام الدولة الصفوية في إيران مرحلة خطيرة في محاولة الحكام الجدد المواءمة بين الدين والسياسة، خاصة أن هؤلاء الصفويين لم يكونوا من الفرس أصلا (العتوم، 2015: 38).

تتطلب المعرفة الأشمل والأعمق للسياسة الإيرانية، رؤية المشهد التاريخي الأبعد زمنيا، ولو بعناوينه العريضة؛ كون هذا المشهد يمثل محركات لا يزال بعضها فاعلا في وقتنا الحاضر. واستتباعا، يُرى أن طبيعة نظام الحكم في إيران، طيلة سنوات القرن التاسع عشر، لا تختلف كثيرا عن مراحل التاريخ السياسي للفترات التاريخية التي سبقت القاجار*، فقد ورث هؤلاء نظام الحكم المطلق من أسلافهم، وسهلت حالة الجهل والانحطاط، التي تعاني منها بلدان الشرق عموما، مهمة ذلك النظام في إحكام السيطرة على المجتمع الإيراني؛ عن طريق تقوية السلطة المركزية، وتفنّن حكام القاجار باستخدام شتى الأساليب للاحتفاظ بالسلطة على حساب الإيرانيين. واستمرت التحولات والتغيرات والاضطرابات، حتى وصول رضا شاه إلى الحكم، فتوارت بشكل سريع كل القوى السياسية الإيرانية في الظل ليبدأ عهد جديد في إيران امتد حتى ثورة الخميني عام 1979 وسط تغييرات وتحولات مشابهة بعضها بعضا في المنطقة، وكان أنموذجها البارز ما حصل من تغييرات في تركيا، ووصول مصطفى كمال أتاتورك إلى الحكم، وانقراض الخلافة العثمانية الذي حصل في المرحلة ذاتها تقريبا. تكمن أهمية المرحلة التي تولى فيها رضا شاه الحكم في إيران، ليس في كونها مرحلة ترسيخ الحكم البهلوي وتثبيته، وإرساء أركان الدولة وقواعدها فحسب، بل في ما شهدته البلاد من تحولات برزت واضحة للعيان في المجالات كافة، وهي تحولات مثّلت نقطة انعطاف في تاريخ التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على المستوى الداخلي، بعد زوال الأسرة القاجارية، فضلا عن تعزيز علاقات إيران الخارجية مع دول العالم الأخرى، بالشكل الذي يهدف إلى إقامة دولة عصرية حديثة في إيران، تسعى من خلال برنامج رضا شاه الإصلاحي للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، معتمدا تعزيز سياسته الداخلية التي توجهت منذ البداية إلى عملية التحديث والنهضة في إيران (البديري، 2015: 59 و 105).

* سلالة من الشاهات الذين حكموا بلاد فارس من 1779-1925، وكان مقرهم طهران من سنة 1786. أصلهم تركماني، وأول قائد منهم كان اسمه آغا مُحَمَّد خان.

امتازت الفترة المعاصرة في إيران، التي بدأت قبل 100–150 عاما، بخصائص معينة، وتركت وراءها أمواجا عاصفة فكرية وثقافية، واستبطنت أيضا الكثير من التطورات والتحولات. إن الانفتاح على الثقافة الغربية، ودخول المظاهر الحضارية الحديثة إلى إيران، شكلا بداية ظهور الأفكار الحديثة في هذه البلاد، وهي أفكار كان لها مواقف تجاه فترة الانتقال من التراث والحياة التقليدية، إلى الحداثة والحياة العصرية. ففي الفترة الانتقالية هذه، لعبت الأخلاق والشعائر والتقاليد القومية والأديان والمذاهب الوطنية والقومية، والثقافة التراثية للإيرانيين، أدوارا مختلفة: فكانت تشكّل حينا، منبعا للتحليلات الإيديولوجية، وكانت، في حين آخر، تُستخدم في التخطيط والبرمجة في الأطر الحديثة، وكانت، حينا ثالثا، تضفي على حياة الشعب الخاصة حالة من الجلال والعظمة، وفي حين رابع، كانت تقع صريعة بيد الاتجاهات الحزبية، كما كانت تُستخدم في بعض الأحيان في مجال حل إشكالية الصراع بين الأمة والدولة، وكانت في أحيان أخرى تصبح ذريعة لتبرير غلق أبواب المجتمع في وجه الأفكار الحديثة. وفي النهاية، كانت تسجل حضورها في كل حالات الازدواجية والتعارض، التي كان جوهرها التعارض بين التراث والحداثة، والذي تجلى في أزمات الهوية، والشرعية، والنفوذ، والتمزقات البنيوية. إن أهم وأنشط قطاعات التراث الوطني والديني والقومي للإيرانيين في الفترة الانتقالية هذه، كانت الأفكار والمعتقدات الدينية. فمن جهة، كان الدين يتمتع بعلاقات وثيقة وقديمة مع البنية السياسية والاجتماعية لهذه البلاد، ومن جهة أخرى، كان يؤدي دورا بارزا؛ من خلال أدائه العاطفي والإحساسي في مجال بيان حالات الأفراد المختلفة. وكان الدين التقليدي يفسر بطريقة تجمع في نفسها العرفان، والفلسفة، إلى جانب الفقه والشريعة، وحتى العلم الطبيعي. وكانت النصوص الدينية – في بعض الفترات – تحتل موقع النصوص الأدبية وتؤدي دورها. وهكذا كان الدين ملبّيًا للكثير من حاجات الناس بوصفه نظاما اجتماعيا راسخا، وبوصفه عقيدة ومنظومة فكرية. وكان طبيعيا في هذه الحالة أن يتخندق الدين في خط المواجهة الأول مع الأفكار الحديثة (محمدي، 2010: 25–26).

وفي الحقبة المعاصرة، شهدت الدولة الإيرانية طوال القرن الماضي، حركات تغيير متعددة، اتسمت بالثورية في بعض الأحيان. ففي الفترة ما بين 1890 و 1979، عاصرت ايران سقوط أسرتين حاكمتين، إسقاطا بالقوة أو نفى أربعة ملوك، وعددا من الاغتيالات السياسية، وعددا من الحركات الاجتماعية والانتفاضات المدنية، أهمها حركة الدخان (1891–1892)، وحركة مصدق، حيث أجبرتا السلطة الحاكمة على التراجع. كما شهدت ثورتين؛ إحداهما شعبية كبرى، أفرزتا تغييرا بالقوة في شكل الحكومة (1905 و 1979)، وذلك بالإضافة إلى عدد من الحركات الاجتماعية الإقليمية، خاصة في الشمال، والتي كثيرا ما حققت انتصارات مؤقتة، وقد سجّل ذلك تطورا، ليس فقط في العالم الإسلامي، بل النامي بأسره، كما أن ذلك مثّل تغيرًا في السجل العام للأمة التي ما زالت لم تحسم أمرها بعد (الشرقاوي، 2018: 177).

تنتهي هذه المرحلة بثورة الخميني وسقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979، التي تلتها مباشرة الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988). وشأن كل الهزات التاريخية، فإن الحرب العراقية الإيرانية أحدثت أثرا تجاوز الاقتتال المسلح، الذي طُويت صفحته إثر إعلان القيادة العراقية في منتصف آب/أغطس 1990 عن استجابتها للطلبات الإيرانية الخاصة بتسوية المشكلات المعلقة بين البلدين، والتزامها بوجه أخص باحترام اتفاقية 1975 (اتفاقية الجزائر) التي وُقّعت بين العراق وإيران في 6 آذار/مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي، وتم فيها الاتفاق على تحديد الحدود النهرية حسب خط القعر (خط التالوك، وهو الخط المتواصل الجاري في قاع نهر ويُسمى أحيانا خط الوادي) كحدود بين الدولتين، وإجراء تخطيط نهائي للحدود البلدين البرية بناءً على برتوكول القسطنطينية لعام 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 (آل إبراهيم، 2014) . وكان تعديل بنود هذه الاتفاقية أحد أهم الأسباب المعلنة لشن الحرب عام 1980، عندما ألغى الرئيس العراقي صدام حسين الاتفاقية. ورغم انتهاء الصدامات المسلحة بانتهاء الحرب

العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) عام 1988، إلاّ أن نزاعًا فكريًّا وثقافيًّا وعقائديًّا اندلع بين العرب والإيرانيين، الأمر الذي أفرز ما يمكن تسميته إشكالية أو عقدة في العلاقات العربية الإيرانية (هويدي، 1991: 32).

سبقت الإشارة إلى أن الثورة الإيرانية (1979) كانت أبرز التغييرات التي شهدتها إيران وأهمها على الإطلاق. ولكن تسلسل الأحداث الأهم التي سبقتها يبدو ضروريا. فبقيام الحرب العالمية الثانية، وجد البريطانيون وحلفاؤهم السوفييت أن الشاه رضا خان، الذي سبق أن تقلد الحكم بدعم منهم، معجب بشخصية هتلر، فاتهموه بتأييد ألمانيا، وقاموا بخلعه من الحكم، وجاؤوا في العام 1941 بابنه الصغير محمد، وعمره آنذاك 21 عاما، فولوه حكم إيران. تولى محمد رضا خان المازندراني حكم إيران إثر احتلال القوات البريطانية والروسية لإيران في بداية الحرب العالمية الثانية. ورغم أن محمد رضا خان المازندراني قوبل بمعارضة قوية من القوى الوطنية في إيران أوائل فترة حكمه، إلا أنه، بعد أن استعاد سلطاته على يد الجيش والعون الخارجي عام 1953، أصبح مطلق الصلاحية، وسار على نهج أبيه في سياسته تجاه بناء دولة دكتاتورية قمعية، وتوج شاهنشاه في أيلول/سبتمبر عام 1967 (العيدروس، 2002: 9).

واتخذ النظام السياسي الإيراني بعد الثورة ولاية الفقيه أساسا سياسيا له، فالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في قمة الهرم السلطوي، وهناك تعقيدات كثيرة من أهم مصادرها جمع الديني الثيوقراطي، بالديمقراطي المعاصر، وتشارك اتخاذ القرار بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

تنقسم السلطات في النظام الإيراني، إلى سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف الولي الفقيه، وقد شكلت البنية الأساسية لنظام الحكم من نظرية الولاية المطلقة للولي الفقيه، وتُقسم هذه البنية إلى مؤسسات ومجالس وهيئات متعددة، أهمها: مؤسسة الولي الفقيه، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، أما المجالس والهيئات والمؤسسة الأمنية،

والاقتصادية، فتدخل في إطار القوى الصانعة للاستراتيجية الإيرانية، والمؤثرة فيها (مكاوي وآخرون، 2015: 23). فهناك مؤسسات: المرشد الأعلى، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس خبراء القيادة، ومجلس تشخيص مصلحة النظام.

بعد انتصار الثورة الإيرانية، ظهر التهديد العراقي الجيو–استراتيجي الأبرز لمنطقة الخليج العربي، وخاصة الكويت والسعودية، حيث أدى الاعتداء العراقي على دولة الكويت وما أعقبه من تغييرات في موازين القوى وتغييرات جيو–استراتيجية في المنطقة إلى تحالف سعودي–إيراني، وكويتي–أيراني، ضد العراق؛ لأن الاعتقاد كان راسخا بأن التهديد الأساسي للأمن القومي للسعودية والكويت يأتي من العراق، وليس من إيران، وأتى ذلك الموقف، بخلاف دول الخليج العربي الصغيرة الأخرى، كالبحرين والإمارات وقطر، والى حد أقل عمان. فهذه الدول كانت ترى أن التهديد المباشر لأمنها يأتي من إيران وليس العراق، مما أسهم في إعاقة التنسيق الأمني الخليجي العربي، بسبب غياب إجماع خليجي على مصدر الخطر على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عبد الله، 2012: 19).

لقد أدى سقوط حكومة صدام حسين في العراق عام 2003 إلى تغيير كبير في التوازن الديني في المنطقة، وعزز نفوذ إيران. ولأول مرة، كان للعراق حكومة يقودها الشيعة، مما أقلق الحكومات السنية التي كانت متخوفة من ولاء الأقليات الشيعية. إلاّ أن ذلك لم يكن قاطعًا، إذ إن الشيعة لا يشكلون كتلة واحدة موحدة، فأولئك الذين يعيشون في دول الخليج العربية منقسمون في ولائهم لإيران. إن الصحوة العربية التي بدأت في مطلع عام 2011 وانتشرت بسرعة في أنحاء الشرق الأوسط كافة، شدّت الانتباه إلى القضايا الطائفية مجددا. ومن المثير للاهتمام، أن النداءات للتغيير في قيادة الدول العربية كانت بشكل كبير علمانية وليست دينية. وفي حين كانت مطالب المعارضة في الماضي تغذيها

شعارات مثل "الإسلام هو الحل" والدعوة لتأسيس الدولة الإسلامية، إلا أن جدول الأعمال الديني كان غائباً بوضوح هذه المرة (بوتر، 2015: 1).

في البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت، لعبت التغيرات في السياق الجيوسياسي الإقليمي دوراً رئيسياً في تعديل مواقف الحكام الواقعية والخيرة أحياناً. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، كان ظهور الثورة الإيرانية، التي على إثرها صاغت إيران سياسة خارجية استعملت فيها الهوية الطائفية الشيعية كأداة تأثير، إلى جانب التطرف من قِبَل بعض الحركات الإسلامية الشيعية، قد دفع لتعظيم مسألة السؤال الشيعي. وإن التغيير في النظام في العراق في عام 2003 الذي سمح للحركات الإسلامية الشيعية باستلام السلطة في بغداد وعزز الشبكات الإيرانية للتأثير في الشرق الأوسط العربي، قد زاد تفاقم هذه الظاهرة التي يُنظر فيها للشيعة، من جانب زملائهم المواطنين السنّة، ليس فقط كأتباع لممارسات دينية غير مألوفة إلى حد ما، ولكن كطابور خامس لإيران (لوير، 2015: 9–10).

2. البُعد الطائفي والقومي في الهوية الإيرانية

تتطلب دراسة الطائفية، ضمن السياق الحالي للشرق الأوسط، نهجاً دقيقاً بل وحذراً. ومع أن بروز الفئات العرقية والدينية في تشكيل النتائج السياسية في أنحاء المنطقة كافة واضح، إلا أن طبيعة الطائفية ووظائفها لا تُفهم جيداً كظاهرة سياسية، وكيف تتفاوت العمليات الداعمة لها في ظل القيود المؤسساتية المختلفة (جينغلير، 2015: 4). ومن أجل فهم العلاقات الطائفية، يجب أولا إدراك الطبيعة المتغيرة باستمرار للهوية الطائفية. فمعنى أن يكون الشخص عراقياً (مثلا) سنياً أو شيعياً اليوم يختلف عما كان عليه في عام 2006 ناهيك عن عام 1906. وثانياً، يجب إدراك أن العلاقات الطائفية لا يمكن فصلها عن علاقات السلطة والنفوذ. ويملي التمكين النسبي أو الهيمنة الكيفية لتجربة العلاقات

الطائفية على المستوى المجتمعي، وتؤثر على مفاهيم الذات والغير، وهي ديناميكية ملحوظة في سائر الانقسامات المجتمعية مثل العرق أو الجنس. وثالثاً، ولا سيما في سياق العراق، يجب أن ندرك أن الهوية الطائفية يمكن فصلها عن الهوية الوطنية (حداد، 2015: 7).

لقد استطاع الإسلام تذويب المشاعر العرقية والعصبيات القومية، حتى شهدت القرون الثلاثة الأولى بعد الهجرة، نهضة مباركة، أسهم فيها العرب والعجم. فصارت مدن إيران الكبرى منارات للعلم الإسلامي، وعُرفت مدارس نيسابور وهرات وبلخ ومرو وبخارى وسمرقند وأصفهان (كانت حدود إيران ممتدة من ساحل نهر الفرات إلى نهر جيحون في أواسط آسيا)، وتربى في هذه المدارس المئات من رجالات الإسلام وعلمائهم. وكانت خراسان معقلا من معاقل دراسة الحديث، لذا لا نستغرب أن يكون أصحاب كتب الصحاح الستة – جميعا – من إيران، بينما اثنان من أئمة أهل السنة من خراسان؛ هما: أبو حنيفة النعمان، وأحمد بن حنبل. ومن اللافت للنظر في هذا الصدد أن الشعوب الإسلامية كانت في أغلب الأحوال تتبع فتاوى من يختلفون معهم في الانتماء العرقي، فالمصريون مثلا كانوا يتبعون فتاوى الليث بن سعد الفارسي، بينما كان أكثر الفرس يتبعون الشافعي العربي. وكان بعض علماء إيران، كإمام الحرمين الجويني، والغزالي، والطوسي، يميلون إلى الشافعي بأكثر من ميلهم إلى أبى حنيفة. وحينما تشيّع الفرس بعد هذا، تقلدوا إمامة الأئمة الأطهار عليهم السلام، وهم هاشميون من قريش! ويستوقفنا في هذا الصدد أيضا، أن الفرس، عندما دخلوا الإسلام، أصبحوا أكثر شدة من العرب عل المجوس في بلادهم. وهذه الشدة هي التي دفعت عددا من المجوس للهجرة إلى الهند، حيث شكلوا هناك الأقلية الفارسية المجوسية القائمة إلى الآن (هويدي، 1991: 43-44، نقلا عن: المطهري، بدون تاريخ نشر: 90).

يبدو أنه مع دخول الإسلام إلى إيران، تمسك الفرس بكل عناد بثقافتهم الفارسية ولغتهم ووضعوا قوميتهم في موازاة ديانتهم وربما فوقها وقبلها، وهذا ما يكشف بجلاء عن ظاهرة العداء المتأصلة في بنية العقل الفارسي الإيراني ضد العرب، رغم أنه كان من المفترض إنهاء هذا الصراع التاريخي بعد دخول الاثنين (العرب والفرس) في كنف الدين الإسلامي. لقد كان للفتح الإسلامي لبلاد فارس أثره العميق في النفسية والعقلية الفارسية المجوسية، والذي بدوره شكّل عقدة نفسية مؤلمة هي "المجد الخالد للفرس". فالفرس، حتى ذلك التاريخ، كانوا يعدّون أنفسهم سادة العالم. والحقيقة أن الفرس ظلوا منذ اللحظة الأولى وحتى الآن يرفضون الاندماج الكامل في الهوية الإسلامية الجامعة. وسعت إيران، دائما ولا تزال، إلى الثأر لهزيمتها التاريخية أمام العرب، ولهذا تهافتت بسرعة لتبني الدعوة الصفوية التي حولت إيران من دولة سنية المذهب إلى أول دولة شيعية في التاريخ الإسلامي. وقد استمر سلوكهم العدواني على مدار الزمان، بغض النظر عن طبيعة الحكم في فارس. واستخدم الفرس العصبية الشيعية لمواجهة العرب، حتى يبدو أن النزاع هو نزاع مذهبي بين السنة والشيعة، والحقيقة أنه استعلاء شعوبي فارسي على العرب، إذ يحز في نفوس القوميين الفرس كيف أن عربا من الصحراء حملوا إلى هذه الإمبراطورية رسالة دينية، وهزموهم، وأعطوهم عقيدتهم الإسلامية، وهي روح العروبة، وألغوا هذه الإمبراطورية، وصار الإسلام العربي هو السائد فيها (العتوم، 2015: 22-23).

والشيعة في الاصطلاح، هم "الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده" (الشهرستاني، 1417 هـ: 169/1).

يبدو أن من نقل التشيع إلى بلاد الفرس هم العرب أنفسهم، لأن الفرس كانوا في الأصل على التسنن، والعرب كانوا على التشيع، بدليل أن أتباع علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– في أول

الأمر، هم من العرب. إن تشيع العرب لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في ذلك الوقت لم يتجاوز معناه اللغوي، أي بمعنى الأتباع والأنصار، فلا يمنع أن يكون العرب المهاجرون إلى بلاد فارس ممن تشيع لعلي –رضي الله عنه– هم من نقل التشيع بمعناه اللغوي إلى الفرس حسب ما ذكر من أحداث تاريخية لا يمكن تجاهلها أو تكذيبها، ولكن هذا لا يمنع من أن يستغل من أراد الكيد للإسلام –ممن زال ملكه وسلطانه– هذا التشيع ومزجه بالمعتقدات الفارسية القديمة؛ وذلك لهدم الإسلام ومبادئه، وفي المقابل بقي من دخل في الإسلام صادقا – من أبناء الفرس – يدافع عنه وينصره في شتى الميادين (الشمراني، 2012: 32).

قد تكون الصراعات حول الهوية الطائفية تكمن، إلى حد كبير، في جوهر السياسة الشرق أوسطية. ويمكن تعريف الطائفية بشكل إجمالي بأنها العملية التي تُسيّس من خلالها أنماط الهوية العرقية والدينية. وفي قد نجد بعض المغالاة في تأكيد التأثير المستمر للانقسامات الأيديولوجية الدائمة في المنطقة، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي فيها، فإن آخرين يقلّلون من أهميتها تماماً. وقد تكون القضايا الطائفية في المنطقة الآن ظاهرة حديثة، غير المعضلات القديمة، بحيث لم يكن الانتماء الطائفي علامة خاصة لتحديد الهوية، ولا سبباً لبدء صراع قبل قرن من الزمان. وفي حين لا يمكن أن يكون هناك عامل واحد لتفسير السياسة في منطقة الشرق الأوسط، تبقى الحقيقة أنه لطالما كانت الهوية على أساس الانتماء القومي عالماً متنازعاً عليه في منطقة الشرق الأوسط. وقد أثرت الهويات الطائفية على المسار المضطرب للسياسية الحديثة في المنطقة، مع انعكاسات مرئية ملموسة في المجالين المحلي والدولي. وتوجّب على دول الشرق الأوسط المعاصرة مواجهة الأيديولوجيات والهويات العابرة للحدود الوطنية، بشكل أو بآخر (مجموعة عمل جامعة جورجتاون، 2015: V).

إن هناك ما يقدر بنحو (2) مليون شيعي داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست. ويفوق المواطنون الشيعة في البحرين إلى حد كبير عدد السنة، ويوجد في الكويت عدد كبير من الشيعة بما يقارب 25–30%، وتستأثر الشيعة الزيدية في اليمن بحوالي 25% من التعداد السكاني. وتحوي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأربع الباقية أقلية شيعية أيضاً تبلغ زهاء 10–20%، وتبلغ أعداد الشيعة في منطقة الخليج العربي في المجمل أكثر بكثير، وذلك عند ضم تعداد الشيعة في إيران (70 مليوناً)، وفي العراق (22 مليوناً) (مجموعة عمل جامعة جورجتاون، 2015: V).

هناك سمة واحدة للطائفية في منطقة الخليج العربي وهي أن العديد من المجموعات عابرة للحدود الوطنية، وغالباً ما توجد في المناطق الحدودية حيث كانت في الماضي تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. وفي فترة ما قبل العصر الحديث، ومنذ أكثر من ألف عام، تشاركت الشعوب في منطقة الخليج العربي ثقافة بحرية، واختلطت المجموعات الدينية واللغوية، حيث وجد العديد من متكلمي اللغة العربية والمسلمين السنة على الجانب الفارسي من الخليج العربي، ووجدت المجتمعات الشيعية الناطقة بالفارسية على الجانب العربي. وقد سبب هذا صعوبة في الحديث عن الهوية، حيث تمتلك شعوب هذه المنطقة هويات متعددة يمكن تنشيطها في أوقات مختلفة (بوتر، 2015: 1).

وبالنظر إلى الأبعاد السياسية للهوية في إيران المعاصرة، بعد قيام الثورة في عام 1978–1979 ضد شاه إيران محمد رضا بهلوي، وإعلان جمهورية إيران الإسلامية، فإن هناك خمس فئات تتطلّب وقفة معمقة، بهذا الترتيب: اللغات، والأديان، والأعراق، والأقليات القومية، والقبائل، استخدمها الإيرانيون لتعريف أنفسهم والآخرين، ووجدها الغرباء ذات فائدة. وتتعلق مسائل أخرى أيضاً بالهوية، مثل العوامل الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وتتوافق الجغرافيا خاصة مع كل فئة وتؤثر عليها. وفيما يأتي وصف مكثّف لهذه الفئات (بيك، 2015: 18–19):

الفئة الأولى: عند الحديث عن هذه الفئة، تُعد اللغة أساسية لإنشاء الهوية عند بناء المجتمع الإيراني، وتشكل جزءاً من مصفوفة اجتماعيةّ وثقافية، وتؤثر كل ميزة على الأخرى. وضمن هذا السياق الأكبر يمكن أن تُسيس اللغة. والمجموعات اللغوية الرئيسية في إيران هي الهندية–الإيرانية والطائية والسامية، مع وجود اختلافات في كل أسرة، إضافة إلى اللغات الأخرى كذلك. واللغة سمة رئيسية عند التعرف على كل فئة من الفئات الأربع الأخرى.

الفئة الثانية: الدين، وله أهمية لكل إيراني، وهو أساس آخر للمجتمع، وله أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية لمعتنقيه. وقد أعلنت الجمهورية الإسلامية في عام 1979 عن نظام خاص من قانون الإسلام الشيعي الإثني عشري كأساس الدولة والمجتمع، وجوهرهما. وقد شهد الإيرانيون الذين هم من المسلمين غير الشيعة والشيعة من الطوائف المتغايرة وغير المسلمين هذا التطور بطرق عميقة، ولكن سلبية في كثير من الأحيان. ويعارض الإيرانيون، الذين يدعون لتطبيق النماذج العلمانية، وبغض النظر عن خلفياتهم الدينية، الشكل الرسمي والشرعي والمتطلب لتقاطع الدين والحكومة والسياسة والمجتمع في إيران (بيك، 2015: 18–19).

الفئة الثالثة: العرق، الذي يؤثر أيضاً على كل الإيرانيين. إن الهوية العرقية للفرس في إيران والمسيطرة على نصف المجتمع تغاير الهويات الإثنية الأخرى للإيرانيين. وأيضاً يتأثر معظم الإيرانيين في إيران، وبدرجات مختلفة، بالفرس وباللغة الفارسية، والسمات الفارسية للهوية الوطنية في إيران، إلا أن الفرس لا يتأثرون بالضرورة بالأعراق والهويات الإثنية الأخرى.

الفئة الرابعة: حالة الأقليات القومية. وهذا العامل، خلافاً للغة والدين والعرق، ذو صلة بشرائح معينة من المجتمع الإيراني، فلدى بعض الإيرانيين شعور مسيس "للأمة" يختلف عن ذلك للأمة الإيرانية. ومع مرور الوقت، تظهر هويات الأقليات القومية وتتطور وربما تنحسر، بشكل يشابه ويختلف في أوجهه مع

التغيرات الحادثة في الهويات التي شكلتها اللغة والدين والعرق. وتنظر الدولة الإيرانية والدول القومية المجاورة والقوى الخارجية إلى الأقليات القومية في إيران على أنها تهديد للسلامة الإقليمية والسياسية لإيران، ولأمن جيرانها، وللاستقرار في المنطقة. وتؤثر اللغة والدين والعرق على حياة جميع الإيرانيين، ولكن هذه الصفات مسيسة بدرجة أعلى بين الأقليات القومية. ويتطلب التركيز على الأقليات مناقشة موازية للقومية الإيرانية وعلاقتها بالتاريخ واللغات والأديان والمجتمعات والثقافات في إيران. ويساوي كثيرون، لا سيما الأغلبية الناطقة بالفارسية في إيران، بين القومية الإيرانية، والفارسية. وأولئك الذين ليسوا فرساً يجدون هذه الفكرة مكروهة، إن لم تكن هجومية، وذلك يدفعهم إلى إعادة تقييم مكانهم في إيران، وإبراز قومية أقليتهم الخاصة.

الفئة الخامسة: الانتماءات القبلية، فهي أيضاً ذات صلة بقطاعات معينة فقط من المجتمع الإيراني، وهي مسيسة بطرق مشابهة لتلك الأقليات القومية. كما أن لديها خصائص لغوية ودينية وعرقية، وتعزز النظم الثقافية والحكومات التي هي جزء منها. والأفراد العشائريون منظمون سياسياً بواسطة بعض الهياكل والعقائد، وتلك تميزهم عن الشعوب غير العشائرية في إيران. وهي تدافع عن مصالحها وتصد الغارات بتفعيل هذه الهياكل والمنظمات والأيديولوجيات. إن الهياكل القبلية نظم بديلة لهياكل الدولة، وكثيراً ما تعدّ حكومات الدول هذه الهياكل تهديدًا، فتحاول إخضاعها، أو نقلها، أو القضاء عليها. وتستغل الدول النظم القبلية لمصلحتها الخاصة، فترسل رجال القبائل لمحاربة الأعداء أو الغزاة، ويشارك أبناء القبائل في بعض مؤسسات الدولة دون أن ينأوا بأنفسهم عن الحكومات الذاتية الخاصة بهم. وتترابط هذه العوامل اللغوية والدينية والعرقية والأقليات القومية والانتماءات القبلية في إيران عند إنشاء الأفراد والجماعات لهوياتهم. وأحياناً يُشدد على أهمية عامل أكثر من غيره، وفي بعض الأحيان يكون لعامل آخر الأسبقية. ويستند على هذه الهويات وفقاً لأوقات محددة، وللأوضاع والسياقات (بيك، 2015: 18-19).

وما يفسر النزعة الثورية عند الشعب الإيراني، علاوة على الشعور القومي، أن لديه ارتباطًا قويًّا بالمعتقد الشيعي، القائم أساسا على مبدأ المظلومية. فالعقل الجمعي الشيعي مبني على أساس أن الشيعة ظُلموا منذ أيام الخلافة الراشدة، عندما "سُلبت" الخلافة من علي بن أبي طالب على يد الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين). وإيران، بالرغم من أنه تعاني كغيرها من دول العالم الإسلامي من المشكلات الاقتصادية، والتحديات التي تفرضها عملية التحديث، في إطار من هيمنة القوى الكبرى في القرن العشرين، إلا أنها اختصت وارتكزت على متغيرين هامين؛ الأول: الطابع الخاص والمكثف للتدخل الأجنبي، من جهة، والثاني: تنامي دور الفقهاء في المجتمع، وعملهم على إنتاج فكر سياسي، ورؤية أيديولوجيّة خاصين بالدولة الإيرانية. وقد وجد هذا الفكر طريقه للتطبيق في الربع الأخير من القرن العشرين (الشرقاوي، 2018: 179).

وبسبب تأزم الظروف، والصراعات الفكرية والعملية، تتوافر الكثير من المعطيات والمعلومات التي تساعد على استجلاء التطورات الدينية في الفكر الإسلامي الشيعي، أو بشكل عام في الفكر الديني في إيران. ويبرز الوجه الفكري لهذه الصراعات منذ بداية المواجهات، والسبب في ذلك هو أن المتدينين، وأيضا المنفتحين على الثقافة الغربية أو المدافعين عنها (بأي اتجاه فكري وعلى أي مستوى) كانوا يدخلون حلبة الصراع بوجه ثقافي منذ البداية (محمدي، 2010: 26–27).

ويرى الباحث أن التحدي الذي يواجه السياسة الإيرانية يحمل في الأساس معالم التعارض الفكري والعملي التنفيذي الممارَس بين الديمقراطية الغربية، وقدرة إيران على تقديم أنموذج إسلامي أصيل، حتى وإن ظهر في سياق ثقافي شيعي، فصلاحيات "المرشد العام للثورة: – "الولي الفقيه"، والحوزة الدينية العلمية، يقفان في قمة الهرم السياسي والعقائدي الإيراني. ويبدو أن الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، ولكي يوضع في إطاره الصحيح، ينبغي أن تتم مقاربته في سياق تأصيل

العلاقات بين إيران والعرب. وفي الواقع الراهن منذ ثورة الخميني عام 1979، تنقسم السلطات في النظام الإيراني، إلى سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف الولي الفقيه، وقد شكلت البنية الأساسية لنظام الحكم من نظرية الولاية المطلقة للولي الفقيه. فالبُعد الطائفي والقومي في الهوية الإيرانية محرك أساسي للسياسات والممارسات الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.

المبحث الثاني

طبيعة الفكر السياسي الإيراني

من أجل فهم أفضل للجذور الأعمق للواقع السياسي الإيراني الراهن، يبدو مهما أن يُشار إلى أن الفترة المعاصرة في إيران، والتي بدأت قبل 100 – 150 عاما امتازت بخصائص معينة، وتركت وراءها أمواجا فكرية وثقافية عاصفة، وكانت مقدمات للكثير من التحولات. فالانفتاح على الثقافة الغربية ودخول المظاهر الحضارية الحديثة إلى إيران، شكلا بداية ظهور الأفكار الحديثة في هذه البلاد، وهي أفكار تمثلت في مواقف تجاه فترة الانتقال من التراث والحياة التقليدية إلى الحداثة والحياة العصرية. وفي الفترة الانتقالية هذه، قامت الأخلاق والشعائر والتقاليد القومية والأديان والمذاهب الوطنية والقومية، والثقافة التراثية للإيرانيين، بأدوار مختلفة: فكانت حينا، تشكل منبعا للتحليلات الإيديولوجية، وكانت، حينا آخر، تُستخدم في التخطيط والبرمجة في الأطر الحديثة، وكانت حينا ثالثا، تضفي على حياة الشعب الخاصة حالة من الجلال والعظمة، وفي حين رابع، كانت تقع ذريعة بيد الاتجاهات الحزبية، كما كانت في بعض الأحيان تُستخدم في مجال حل إشكالية الصراع بين الأمة والدولة، وكانت في أحيان أخرى تصبح ذريعة لتبرير غلق أبواب المجتمع في وجه الأفكار الحديثة، وفي النهاية، كانت تسجل حضورها في كل حالات الازدواجية والتعارض التي كان جوهرها التعارض بين التراث والحداثة، والذي تجلى في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة النفوذ والتمزقات البنيوية (محمدي، 2010: 25).

يشكل الشيعة في العالم باختلاف فرقهم ما بين 7.6% إلى 13%، كحد أقصى من مجموع المسلمين، ويتمركز أكثر من ثلث هؤلاء في إيران وحدها. وعليه، فإن إيران تشكل مركز الجاذبية لهؤلاء، ليس على مستوى المذهب فقط، وإنما على المستوى السياسي أيضاً، على اعتبار أن السياسة والدين متمثلان في الولي الفقيه، الذي يمتلك قوة ناعمة هائلة، بحكم الموقعين، لدى أتباعه المنتشرين،

ليس داخل إيران فقط، وإنما خارجها أيضاً، والذين يقومون بشكل طوعي بخدمة المصالح الإيرانية؛ نظراً لكون المرشد قائداً سياسياً لإيران، إلى جانب كونه مرجعاً دينياً. وتُعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية، وتتميز أيضاً بالتداخل بين العرقية والمذهبية. كما أن امتداداتها الجغرافية الإقليمية تضيف إليها بعداً إقليمياً، مما يجعل الأمر غاية في التعقيد. فمعظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية. وتتجدد الاضطرابات العرقية في إيران من حين إلى آخر في المحافظات البعيدة عن المركز، بدعوى الإحساس بالظلم والتمييز للعرق الفارسي على حساب الأعراق الأخرى (أكراد- أذر- تركمان- بلوش- عرب وغيرهم) في الوظائف الحكومية، وفي عملية التنمية الشاملة، التي تركز دائماً على المركز دون الأطراف، والتضييق في مسائل الثقافة المحلية المتعلقة بالنشر والتعليم والإذاعة والتليفزيون وغيرها. ويتغير الرد الحكومي، ما بين وسائل القمع، وإرسال المسؤولين الحكوميين من جانب الحكومة المركزية لإبداء الاهتمام وتلطيف الأجواء لامتصاص حالة الغضب الحادثة. ومما لا شك فيه أن هناك احتقانًا كبيرًا بين أبناء القوميات غير الفارسية، والذين يشكلون في مجموعهم حوالي 49% من السكان (الريني، 2015: 54-55).

ويرى بعض معارضي النظام الإيراني من العرب أن الروح القومية الفارسية ما تزال هي العامل الأول والمهيمن في إيران، وأنها تسبق كل اعتبار آخر، بما في ذلك عامل الانتماء المشترك للدين الإسلامي. ويبدو هذا التناقض واضحا بشكل جلي في تظاهر حكام إيران بإقامة نظامهم السياسي على أساس الالتزام الدستوري بالإسلام، فيما يزداد في الواقع عداؤهم للمحيط العربي الإسلامي، وسعيهم الدؤوب لبسط نفوذهم السياسي، وهيمنة دينهم، على جيرانهم العرب. وقد مثّل قيام الدولة الصفوية في إيران مرحلة خطيرة في محاولة الحكام الجدد المواءمة بين الدين والسياسة، خاصة أن هؤلاء الصفويين لم يكونوا من الفرس أصلا (العتوم، 2015: 38).

وفي الواقع، تحظى إيران بهوية ثقافية مستقلة من عدة جهات: 1. إن للثقافة الإيرانية والفارسية لونا ونفسا خاصا بها، بما فيها من التقاليد والشعائر والعادات واللغة والعلوم التي انطبعت بالطابع الإيراني. 2. تُعدّ إيران مركزا للمذهب الشيعي الإمامي أكثر من أي مكان آخر. 3. توجد في إيران اتجاهات خاصة من التعامل أو المواجهة مع الغرب والثقافة الحديثة. وهذه الخصائص، أضفت مميزات خاصة على الرؤى الدينية في إيران. ومسألة علماء الفكر الديني المعاصر في إيران تجمع أساسا بين التقاليد الدينية والعصرنة في الأبعاد المختلفة؛ السياسية والاجتماعية والمعرفية والروحية والعلمية. ونوجد هذه الميادين في البلاد العربية وشبه القارة الهندية أيضا، إلا أن القضايا والحقائق الخاصة في إيران أضفت على الفكر الديني المعاصر في هذا البلاد خصائص معينة (محمدي، 2010: 18-19).

وللإحاطة بمحركات الفكر السياسي الإيراني، فإن الباحث سيقارب ذلك ضمن السياقات الآتية، بدءًا من نظرية "ولاية الفقيه" التي تؤسس لكثير من معالم السياسة الإيرانية في وجوهها المختلفة:

1. نظرية ولاية الفقيه وأثرها السياسي في إيران

لقد تأسست الفكرة الشيعية على الأحقية الحصرية للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ابن عم الرسول محمد ﷺ، بخلافة النبي (ص). وانطلاقا من ذلك، تحولت الفكرة وصولا إلى أن يصبح الإمام معصوما ومنصوصًا عليه من الله تعالى. ويرجع الشيعة أصحاب هذا التفسير إلى وصية الرسول (ص) يوم "غدير خم"، وهو المكان الذي توقف عنده الرسول (ص) بعد عودته من حجة الوداع، ويحتفل الشيعة سنويا بذكر ذلك اليوم الموافق للثامن عشر من ذي الحجة من كل عام، ويُطلق عليه " عهد الغدير. واستمرارا لذلك، امتد الاعتقاد إلى الإمام الثاني عشر، أي المهدي المنتظَر، فترسخت الإمامة لدى الشيعة الإمامية إلى أن تحولت إلى ركن وأصل ديني لا يصح الإيمان إلا بالاعتقاد بها. وطوال التاريخ الشيعي، بقي الخط الرئيسي للتشريع الإمامي قائما على الابتعاد عن السياسة، بل وعن

المطالبة بحكم ديني أو مقاومة الحكام الظالمين. بل إن أئمة الشيعة الكبار ألزموا أتباعهم بطاعة كل حاكم، وحرّموا الخروج عن الدولة. فالإمام موسى لكاظم (الإمام الثامن) أمر الشيعة بطاعة السلاطين "فإن كنوا عدولا فليسألوا الله إبقائهم، وإن كانوا جائرين فليسألوا الله صلاحهم". واستمر هذا الموقف القائل بأن كل دولة دون وجود المعصوم دولة غير شرعية ومغتصبة للسلطة، فآثروا الانعزال ولجؤوا إلى "التقية"، أي واز أن يظهر الشيعي ما لا يبطن، لاتقاء الاضطهاد (الكاتب، 2009: 297).

ويؤمن الفكر الشيعي كما أسسه الإمام السادس جعفر الصادق وشرحه هشام بن الحكم، والكليني، والمازنداني، بفكرة محورية هي الإمام المعصوم المعين بالنص والوصية من الله سبحانه وتعالي ومن رسوله (ص) ومن علي بن أبي طالب (ر). وهذا الإمام معصوم، حيث سلطته مطلقة، وطاعته واجبه. ويبدأ عصر الغيبة باختفاء الإمام الثاني عشر، محمد بن الحسن العسكري، سنة 837 م، ولكن الإمام المعصوم الثاني عشر سيعود لكي يقيم العدل في الأرض. وفي غيبته، على الأمة أن تنتظر انتظارا سلبيا، بمعني أنه لا يجوز لأفراد الأمة العمل بالسياسة أو مقاومة الحكام الظالمين، لأن ذلك سيؤخر من عودة الإمام، وهذا ما يفسر انسحاب الشيعة الاثني عشرية من العمل السياسي في عصر غيبة الإمام، لأن تلك المهمة تقع على عاتق الله وليس على عاتق الأمة. وامتدت تلك المرحلة في الفكر الاثني عشري من عصر اختفاء الإمام الثاني عشر في القرن التاسع حتى القرن الرابع عشر مع ظهور فكر الجزيني، وساد في تلك الفترة الاعتقاد بأن عودة الإمام الغائب ستجلي الظلم الذي ساد، وبالتالي فلا دور للفقيه (سليم، 2009).

ومن هنا يتضح أن المقصود بولاية الفقيه في المصطلح الفقهي عند الشيعة هو نيابة الفقيه عن الإمام المهدي فيما للإمام من الصلاحيات والاختيارات التي فوضه الله تعالى إياها عبر نبيه محمد (صلى الله عليه وسلّم) في إدارة شؤون الأمة والقيام بمهام الحكومة الإسلامية. وهناك رأي يقول بالولاية

الخاصة أو المقيدة في الأمور الحسبية فقط ولا تتعدى إلى سواها من الأمور، إلى جانب رأي ثانٍ يقول بالولاية المطلقة أو العامة، ومن يقول بهذا الرأي من الفقهاء يرى أن ولاية الفقيه غير محدودة بتولي الأمور الحسبية، بل يرى أن دائرتها أوسع بكثير وتشمل جميع صلاحيات الإمام المعصوم في قيادة الأمة الإسلامية وإدارة شؤونها وتولي الحكومة الإسلامية (مركز الإشعاع الإسلامي، 2018).

ومنذ أن فتح الأصوليون باب الاجتهاد في عصر الغيبة الكبرى، حتم التطور التاريخي للاجتهاد الوصول إلى فكرة ولاية الفقيه. فولاية غير الفقهاء، أي حكومة مدنية، لن تخلو من تعد على النظام الإمامي لتوقف شرعية الكثير من الأعمال المرتبطة بالمجتمع على إذن الإمام المعصوم. وهذا ما يفسر إجازة بعض الفقهاء النيابة في بعض الولايات، كالولاية على الخمس والزكاة على سبيل المثال. يقول الشيعة الإمامية إن النبي ﷺ قد عين علياً للإمامة بالاسم والنص المباشر، وإن هذه الإمامة تستمر كذلك في ابنيه الحسن والحسين وتتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية الحسين، وكل إمام يوصي لمن بعده إلى أن تبلغ الإمام الثاني عشر المهدي الغائب المنتظر. ولكن فكرة الإمامة لم تكن في البداية محددة المعالم من البداية، ومن المفترض أن تمتد من بعد وفاة الرسول ﷺ إلى يوم القيامة يوصي بها كل إمام لمن بعده. وجوهر النظرية الإمامية يعتمد على القول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة (الإمام)، وأنه يجب أن يكون معصوما، وهو مشرّع ومبلغ عن الله يتصف بالعلم اللدني الإلهي، ويُوحى إليه من الله بالإلهام. ولكن، وبعد وفاة الإمام الحادي عشر الإمام الحسن العسكري في سامراء سنة 260هـ دون إعلانه عن وجود خلف له، حدث شك وحيرة بشأن مصير الإمامة. فافترق الشيعة إلى أربع عشرة فرقة كما يقول النوبختي في "فرق الشيعة"، واحدة منها فقط قالت بوجود خلف للإمام العسكري، وأن اسمه محمد، وقد أخفاه والده خوفاً من السلطة فستر أمره (شقير، 2018).

وفي خضم تأويل النصوص وتفسيرها، تبلور اتجاهان في الفكر الشيعي الديني، وأبعاده السياسية: الأول إخباري ينكر أي ولاية على المسلمين في زمن غيبة الإمام المعصوم، وأفتى قادة هذا التيار–الاتجاه بأن "ولاية الفقيه المطلقة لم تثبت في عصر الغيبة بأي دليل. وأن الولاية تختص بالنبي (ﷺ) والأئمة. ولذلك فإن الذي يثبت للفقيه هو جواز التصرف وليس الولاية" (اللباد، 2008: 20). أما التيار الثاني، وهو التيار الأصولي، فقد تبلور مع فكر الشيخ محمد بن مكي الجزيني العاملي، الذي وسّع نطاق عمل الفقهاء، استنادا على ما أسماه "النيابة العامة للفقهاء" عن المهدي المنتظر، فشملت النيابة القضاء والحدود وإقامة صلاة الجمعة، ونجح التشيع بذلك في ملء فراغ السلطة، الذي استمر أربعة قرون، أي منذ الانتهاء العملي لفترة الإمامة (هويدي، 1991: 100).

تحولت نظرية النيابة العامة بالانتقال إلى تصدي الفقهاء بأنفسهم للحكم وتجاوز نظرية الانتظار، وهو ما دفع الشيخ أحمد النراقي ، الذي توفي سنة 1829، ومؤلف كتاب "عوائد الأيام"، إلى طرح النظرية في إطار شامل وأكثر تطورا، تحت عنوان "ولاية الفقيه"، وليس تحت العنوان السابق "النيابة العامة" القائمة على قاعدة التقية والانتظار، ولم يتوقف النراقي وهو يؤسس لشرعية ولاية الفقيه التي تضاهي الإمامة العامة عند شروط العصمة والنص، بل ذهب إلى أبعد مدى عندما قلد الفقهاء منصب "الإمامة الكبرى" قائلا: "كل ما كان النبي (ﷺ) والأئمة في شؤون الولاية ثابت للفقهاء أيضا إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص" (اللباد، 2008 :94).

لقد أُثير الدور السياسي للفقيه بتأسيس الدولة الصفوية عام 1501 م، وإعلان الشاه إسماعيل الصفوي الصفوية عام 1501 م، عن جعل المذهب الشيعي الجعفري الإثني عشري المذهب الرسمي للمملكة. غير أن انقلاب الصفويين على التشيع بجملة من الطقوس، وعدم التزامهم بالشريعة الإسلامية، جعل بعض مفكري الشيعة يتبرؤون من ممارساتهم، وانتقد المفكر علي شريعاتي البدع التي

جرى إدخالها على المذهب الشيعي، ووصف التشيع الصفوي بأنه تشيع متغرب، وأنه غطاء الحروب ضد العثمانيين" (رسول، 1987: 15).

وتوجه المولى أحمد النراقي (ت 1245 هـ) إلى تعزيز دور الفقيه، وطرح نظرية "ولاية الفقيه" بصيغة خرقت بوضوح الإجماع الشيعي في مسألة الولاية، كونها أثبتت للفقيه كل ما هو للنبي والإمام "إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما" بناء على أن مصدر الولاية والتشريع هو الله وحده لا شريك له، وأن الشارع منح الولاية إلى الأنبياء ثم الأوصياء ثم الفقهاء. والنراقي حسب جمهور الدارسين هو أول فقيه بحث بالتفصيل في مسألة ولاية الفقيه وجعل منها مسألة فقهية مستقلة"، وأن رأيه هو "أول رأي يصرح بوجوب الدور السياسي للفقهاء" (شقير، 200).

ولاحقا، نشط فقهاء الشيعة المعاصرون للنراقي والمتأخرون عنه في تداول مسألة "ولاية الفقيه"، فبحثها الشيخ محمد حسن النجفي (ت 1266 هـ) وساند إلى حد ما رأي النراقي. وبحث الشيخ مرتضى الأنصاري نظرية أستاذه النراقي وانتقدها بشدة في كتابه "المكاسب" وقال عن الروايات المستدل بها على ولاية الفقيه على فرض صحتها: "لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدرها أو ذيلها يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية، لا كونهم كالنبي والأئمة صلوات الله عليهم في كونهم أولى بالناس في أموالهم، فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف فلا دليل على وجوب الدفع إليه شرعاً". ولكن النجفي أجاز النيابة الجزئية للفقهاء، أي المرجعية الدينية التي يمكن الرجوع إليها في الأمور التي لم تحمل على شخص معين. وبعد الأنصاري توقف البحث الخاص في ولاية الفقيه كنظرية معتبرة بالمعنى الذي أطلقه النراقي إلى أن جاء الإمام الخميني وأعاد إحياءها (شقير، 2018).

ووصولا إلى الفترات الأقرب، استثمر الفقهاء الشيعة حاجة الحكام للمشروعية الدينية، وتعزز دورهم إلى حد تجاوز دور الحاكم أحيانا، كما جرى عند إصدار أية الله محمد حسن الشيرازي فتواه

التاريخية عام 1891 بخصوص تحريم التبغ (التمباك)، واضطر الشاه إلى إلغاء اتفاق التبغ وسحب كل الامتيازات التي كان قد منحها للشركة البريطانية حول شراء التبغ وبيعه في البلاد (هويدي، 1991: 64). وقد أبرز ذلك بوضوح دور المرجعية الشيعية في الحياة السياسية. ومثل ذلك كان دعم الفقهاء موقف تجار البازار المتضرر من زيادة الضرائب، وموقفهم بتحريم دفع الضرائب، واتهموا كل من لا يعمل بنص الفتوى بأنه يحارب الرسول (صلى الله عليه وسلم)". وقد شكلت تلك المواقف أول انتصار سياسي لمراجع التقليد في مواجهة الحكم القاجاري، الذي امتدت المواجهة معه إلى فتح ملف شرعية الملكية المستبدة في إيران، والمطالبة بتحديد سلطات الحاكم المطلقة بمجلس شورى (برلمان) منتخب من الشعب (شتا، 1988: 88).

إن نمطا جديدا من الفكر السياسي الإيراني يظهر بقوة في هذه التحولات أكبر من منظور العلاقة بين الفقهاء والسلطة السياسية، فظهرت حركات تدعو لإقامة حكم ملكي دستوري، فيما عُرف بنظرية "الحكومة المشروطة" التي واكبت ثورة الدستور عام 1905، والتي أسندت إلى الفقهاء مراقبة مدى تطابق قوانين مجلس الشورى مع قواعد الإسلام. أي أن الفكر السياسي الإيراني انتقل إلى إشراك الفقهاء في السلطة، والقبول بفكرة الحكم الدستوري صيغةً تحقق الوفاق بين استمرار اختفاء الإمام وبين الحاجة إلى شكل من أشكال الحكم لا يسيء لقواعد الدين وأحكامه (كدبور، 2000: 126). وتبرز في هذا السياق خصوصا رسالة العلامة محمد النائيني، الذي أقام الدليل على شرعية الحكومة المشروطة لكونها تحقق مصالح الناس، وتخفف من عصبية السلطة، حيث قال إنه "في زمن غيبة الإمام المعصوم، فإن أفضل وسيلة لتجنب انحراف السلطة هي إلزام الحاكم بدستور يحدد حقوق الدولة وواجباتها، وبالتالي يجب أن يظل حكمه هو الأفضل طالما أن غيبة الإمام مستمرة" (الغار، 1980: 184). وتُعد الدورة الدستورية نقلة نوعية في تاريخ الفقهاء وعلاقتهم بالسلطة، إذ شهد الفكر السياسي الشيعي تطورا قائما على نظرية النيابة العامة والإجازة المشروطة للحكام من خلال البرلمان والالتزام

بالدستور، وكان ذلك يعني انتقال الخطاب الشيعي من البحث حول المشروعية الدينية إلى البحث في المشروعية السياسية المستمدة من الناس، غير أن نظرية الحكم الدستوري لم تصمد طويلا، إذ تفاوت التزام الحكام بالعمل الدستوري والتقيد بأحكام الشريعة من فترة لأخرى. وازداد مأزق المؤسسة الدينية في عهد الحكم البهلوي، حيث لم يعد الأمر يقتصر على مجرد مخالفة الدستور وإهمال تطبيق أحكام التشريع، بل تعدى ذلك إلى محاولة توهين العلاقة التي تربط إيران بالإسلام وتوهين ما يشدّ الفرد الإيراني المسلم إلى الثقافة والحضارة الإسلامية (النراقي، 1993: 49).

وتُعد نظرية ولاية الفقيه في الوقت الحاضر من أهم خصائص النظام السياسي الإيراني، بل ولعلّها حجر الزاوية في بنية هذا النظام، من منظور الفكر السياسي. كما يبدو أن تطور هذه النظرية جاء لسد فراغ في أعلى قمة الهيكلية السياسية للحركة الشيعية، أمام عدم وجود نظرية في الحكم تبين كالكيفية السياسية لإدارة الشؤون المسلمين في ظل عدم وجود إمام يمارس هذا الدور بعد غيبة الإمام (الصدر، 1977: 67).

جاء الخميني بنظرية ولاية الفقيه من حيث كونها نظرية للحكم، يكون فيها "الولي الفقيه" معصومًا، وواجب الطاعة، مقابل التراث الشيعي الذي ينتظر عودة الإمام الغائب. أي أنه حوّل النظرية الفقهية إلى نظرية سياسية. وسعى الخميني في هذا إلى استمرارية النهج الإمامي أثناء الغيبة، واعتبار ولاية الفقيه بمثابة البديل لحكومة المهدي المنتظر، فيما يشبه الانقلاب على الميراث الفقهي الشيعي، وكان لذلك كله تأثير كبير على مسار التشيع برمته. فالخميني طرح نظرية ولاية الفقيه نظرية للحكم، في ظل ابتعاد غالبية رجال الدين عن السياسة (خديم الله، 2018: 384). ولقد رفض الخميني بذلك نظرية الانتظار، على اعتبار أن الأدلة التي تدل على وجوب الإمامة هي الأدلة نفسها التي تدل على

وجوب ولاية الفقيه، ومن ثم فان ضرورة استمرار تنفيذ الأحكام الشرعية ينطلق من أمر أساسي هو ثبات حق الفقيه في الحكم استنادا إلى دليلين؛ الدليل العقلي، الذي يؤكد أن الولاية تتخذ صبغتها الشرعية بتنصيب وإذن من الله تعالى، ويتمثل الدليل النقلي في الروايات التي تسمي الفقهاء بصفة " الأمناء" أو "الخلفاء" أو "ورثة الأنبياء" (اللباد، 2008: 125).

إن الخميني يعدّ حكومة ولاية الفقيه شعبة من ولاية الرسول (ص) وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، وأن الله فوض هذه الولاية للولي الفقيه في زمن الغيبة للولي للإمام، وهو نفسه ما فوضه إلى النبي (ص) وأمير المؤمنين. أي أن حكومة الولي الفقيه هي حكومة القانون الإلهي، ويكون الولي الفقيه فيها قيما ووصيا على تطبيق الأحكام الإسلامية. أي أن مرتبة الولي الفقيه ارتقت في نظر الخميني إلى مقام المفروض بوصفها الأساسي لكل التكاليف الإلهية، ورفعت صلاحيات الفقيه إلى مصاف صلاحيات الأئمة المعصومين من حيث العموم والشمول، حيث تكون وظيفتهما واحدة حتى في السلطة والإمارة، وبالتالي، إذا غاب الإمام المعصوم انتقلت ولايته بالكامل إلى الفقيه العادل (خديم الله، 2018: 349-351).

لقد اعترض الشيخ مرتضى الأنصاري على ولاية الفقيه عند النراقي، كما سبقت الإشارة، وأن الروايات لا تشير إلى ذلك، وحدد دلالتها في موضوع الفتيا والقضاء فقط. وذهب المرجع الأعلى المعاصر للإمام الخميني أبو القاسم الخوئي مذهبا مماثلا مؤكدا أن ما استُدل به على الولاية المطلقة في عصر الغيبة غير قابل للاعتماد عليه. ومثلهما ذهب آية الله الشيخ محمد جواد مغنية باعتراضه على كون الإمام الخميني يعطي كافة صلاحيات النبي (ص) والإمام المعصوم إلى الفقيه. ورأى أن مقياس إسلامية أي دولة هو إسلامية القوانين والنظام وليس هيمنة الفقهاء، وأقر بمبدأ الانتخاب ما دام فيه مصلحة، وأنه لا بأس بالاستفادة من تجارب الإنسانية، ما دامت لا تحلل حراماً أو تحرّم حلالاً.

والى مثل هذا الرأي أيضا ذهب العلامة محمد مهدي شمس الدين، الذي قال بولاية الأمة على نفسها وبضرورة الشرعية السياسية للنظام في غياب المعصوم، وأن ولاية الفقيه منحصرة في القضاء والفتيا وما ماثلهما، وأن قيام الدولة منفصل عن الإمامة، ومن يتسلم السلطة ليس مغتصباً لحق الإمام المهدي، ولا تُسمى ولاية جور، فولاية الجور تتحقق بادعاء صفة الإمام "بما هي منصب تشريعي" (شقير، 2018).

وفي الإجمال، تُعد نظرية ولاية الفقيه في الوقت الحاضر من أهم خصائص النظام السياسي الإيراني، بل ولعلّها حجر الزاوية في بنية هذا النظام، من منظور الفكر السياسي. كما يبدو أن تطور هذه النظرية جاء لسد فراغ في أعلى قمة الهيكلية السياسية للحركة الشيعية، أمام عدم وجود نظرية في الحكم تبين كالكيفية السياسية لإدارة الشؤون المسلمين في ظل عدم وجود إمام يمارس هذا الدور بعد غيبة الإمام. وفي خلفية هذا المشهد العقائدي والسياسي، يقول الشيعة أن للإمام الثاني عشر (المهدي) المنتظَر غيبتان؛ الغيبة الصغرى، وبدأت عام 260 هـ، وكان الإمام خلالها تصل بشيعته سرا عن طريق نوابه الأربعة، ثم الغيبة الكبرى، التي بدأت بعد الاختفاء ووفاة نوابه، حيث لم يعد هناك أشخاص للوساطة بين الإمام والشيعة. ويعتقد الشيعة أن هنه الغيبة ستستمر حتى يأذن الله بعودته (الصدر، 1977: 67).

2. التيارات السياسة الفاعلة في إيران

في حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، شهدت إيران أزمة الهوية والنضال الاجتماعي في أبرز أشكالها، فاعتبرت فئة أن طريق الخلاص يكمن في الدين والفكر الديني. لهذا السبب فقد شهدت هذه الفترة العديد من الاتجاهات الدينية، وانتهت الجهود المبذولة إلى خلق تغيير كبير (ثورة سياسية) في إطار الدين. ففي هذه البرهة، وبسبب وجود حالة من الحداثة السطحية، اقتحمت الاتجاهات التقليدية الساحة بإرادة أكثر صلابة، ذلك لأن الحداثة التي زحفت إلى إيران منذ

ثورة الدستور، لم تكن تحمل وجها فكريا، وكان زحفها على التقاليد مصحوبا بالعنف والقوة أحيانا؛ وهي لم تسلك الأساليب الطبيعية، ولم تنتهج أسلوب المواجهة الناقدة لتستطيع الزحف على الحياة والفكر التقليديين. والحالة الوحيدة المتقدمة زمنيا على هذه الفترة، هي (الميرزا النائيني)* الذي يُعدّ ضمن علماء الدين المعاصرين حيث لا توجد في تلك الفترة، بين الذين سلكوا اتجاها فقهيا بحتا إلى القضايا الاجتماعية والسياسية والنظرية، شخصية بارزة بدرجة الميرزا النائيني حتى تُصنف بين علماء الدين أو المدافعين عن الدين في هذه البرهة. ورغم أن الميرزا النائيني يُعد من وجوه حقبة ثورة الدستور، إلا أن أفكاره في الدفاع الديني عن الدستورية وعن نوع خاص من حكومة الشعب، تتناغم وتتطابق مع الرؤية السياسية الواسعة التي برزت في السنوات الأخيرة (محمدي، 2010: 19–20). وقد تناول محمدي (2010) بالنقد والتحليل قضية التجديد الديني في المشاريع الفكرية لأبرز ستة مفكرين لعبوا دوراً مهماً في هذا المجال، وجمع هؤلاء التشيع والاهتمام بتجديد الفكر الإسلامي في إيران، وتباينوا في موقفهم النقدي من التراث، وهم ينتمون إلى مراحل زمنية مختلفة في الحقبة، وإلى اتجاهات فكرية مختلفة أيضاً، وهم الميرزا النائيني منظر الحركة الدستورية قبل نحو قرن، ومرتضى مطهري وعلي شريعتي ومهدي بازرجان، الذين لعبوا دورا أساسيا في بلورة المفاهيم الإسلامية والتنظير الحركي في مرحلة ما قبل

---

* الميرزا النائيني: هو مُحَمَّد حسين الغروي النائيني، (1276 هـ – 1355 هـ)، وُلِد في مدينة نائين – الواقعة في محافظة أصفهان – وإليها نُسب. مُحَمَّد حسين النائيني (1276 ـ 1355 هـ) فقيه إمامي، أصولي، من مراجع التقليد، في القرن الرابع عشر الهجري. درس المقدمات في مسقط رأسه نائين، ثم أنتقل إلى أصفهان لإكمال دراسته الحوزوية، ومن ثم إلى سامراء وكربلاء والنجف، حتى حصل على رتبة الاجتهاد، وصلت إليه المرجعية بعد وفاة الشيخ فتح الله الأصفهاني، وكان أحد أعضاء هيئة العلماء التي تألّفت لتوجيه الحركة الدستورية في إيران. عارض مع السيد أبو الحسن الأصفهاني ترشيح فيصل الأول لعرش العراق من قبل الإنجليز، والانتداب الإنجليزي على العراق، واستمرّا في معارضتها حتَّى وصل الأمر إلى تسفيرهما إلى إيران، ثم عادا إلى العراق. له مؤلفات كثيرة، منها: تنبيه الأمة وتنزيه الملة (في وجوب إقامة النظام الدستوري)، وكتاب الصلاة، وتعليقة على العروة الوثقى. ولقب الميرزا (شيخ الإسلام) في أصفهان، وهو يعادل لقب المفتي في البلدان العربية. ألف النائيني كتابه "تنبيه الأمة وتنزيه الملة"، لبيان مشروعية الدعوة إلى الدستور، والانتخابات وتقييد سلطات الحاكم ، وتأصيل النظرية من الناحية الدينية .وقد ألف الكتاب حين كان عمره حوالي 50 سنة. ومن أهم أفكار النائيني تأكيد رفض الإسلام للاستبداد، وأنه مع عدم إمكان قيام حكومة مثالية في زمن الغيبة، فالمتعين أن تقام دولة لا على أساس الاستبداد، وأن النظام الدستوري، وإن كان غربي المنشأ إلا أنه بالفعل أفضل الأشكال المتاحة للحكم بعيدا عن استبداد الفرد، ورفض ما أتى به آخرون من أن الحرية معناها عدم التقيد بأي نظام أخلاقي أو ديني (السيف، 2018).

انتصار الثورة الإسلامية، وعبد الكريم سروش الذي ما يزال يلعب دورا مهما في أوساط العديد من النخب المثقفة الإيرانية، والجدول (1) يكشف عناوين توجهاتهم الفكرية.

الجدول (1). أبرز منظري الفكر الديني المعاصر في إيران ومناهجهم ومواقفهم الدينية والدنيوية (محمدي، 2010: 31)

المفكر الديني	منهج التحليل	النظرة	منهج الإصلاح الديني	منهج دراسة الدين	علم معرفة الإنسان	المصلحون	الدين والدنيا	رسالة الدين	دوافع دراسة الدين	العلم والدين	سر خلود الإسلام
شريعتي	اجتماعي	إيديولوجية	التجديد الإسلامي	الكتاب والسنة: منهج واستراتيجية النضال الفكري والاجتماعي، منهج دراسة الأنماط	صراع الإنسان بين الطين وخلافة الله	المتنورون الإسلاميون	الاتجاه الدنيوي للدين والجمع بينهما	رسالة اجتماعية	المسؤولية الدينية	-	-
مطهري	فلسفي	إيديولوجية	الاجتهاد	التعليمات الثلاثة (الأخلاق، الكلام، الفقه) العودة إلى القرآن والسنة	الفطرة	الخلفاء	عدم التقيد بالدنيا، الاتجاه الدنيوي للدين، والجمع بينهما	سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة	الدفاع عن الدين وتبليغه	عدم التناقض، مع الفصل بين دائرتي عمل الاثنين	النضج البشري
سروش	معرفي (ابستمولوجي)	الشخصية الأخلاقية ـ العرفانية للدين	إعادة صياغة الفكر الديني	فهم الكتاب والسنة على أساس آخر المكتسبات النظرية المنهجية للبشر.	علمي ـ عرفاني	مستورون الدينيون	التدين يعني الاكتفاء بحد أدنى من الدنيا	-	الهاجس الديني	التعارض المبارك والدائم بين المعرفة العلمية والمعرفة الدينية	نزول القرآن لكل مسلم
بازرجان	علمي	المكاشفة والحضور والإيديولوجيا مع التركيز على الأول	التجديد الإسلامي مع العودة إلى القرآن ومكافحة الخرافات	دراسة القرآن بالاتجاه العلمي	الفطرة	المتنورون الإسلاميون	اهتمام الدين بالدنيا وعدم وجود مسافة بين الاثنين	رسالة اجتماعية، ارتباط العبد بالله	الدفاع والتبليغ	عدم التعارض	النضج البشري
نصر	عرفاني ـ رمزي	طريقة المعرفة والعرفان	إحياء الحضارة الإسلامية في صورتها العرفانية	تهذيب الباطن الإنسان ـ حيوان معنوي (الفطرة)	فلسفي ـ عرفاني	المجددون في نهاية كل فترة انحطاط (الأنبياء والأولياء)	رفض الاتجاه الدنيوي	إضفاء مضمون استعادة الهوية	استعادة الهوية	عدم التعارض وتبعية العلم للدين	الجمع بين شريعة موسى، وطريقة عيسى (الظاهر والباطن)
ثائبي	فقهي ـ أصولي	دينية، فقهية	القضاء على الاستبداد	المناهج التقليدية (كلامية ـ أصولية)	-	-	-	-	الوظيفة الشرعية	-	-

ويُعد النظام السياسي الإيراني حالة فريدة بين الأنظمة السياسية في العالم، إذ يجمع بين الدولة الدينية، متمثلة بسلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (وفق نظرية الولي الفقيه)، وهو أعلى مناصب البلاد بموجب الدستور، وبين معطيات النظام الديمقراطي، حيث يتم انتخاب رئيس للدولة، وانتخاب برلمان بالاقتراع السري المباشر. وهكذا، تختلط مشروعية النظام السياسي في إيران بين نظرية "ولاية الفقيه" التي أرساها روح الله الخميني (مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، وهي إحدى أشكال الفقه الشيعي الاثني عشري – وتنص على ضرورة وجود فقيه معصوم، يقود الأمة حتى ظهور "المهدي، وبين المقتضيات الحداثية، والديمقراطية، عبر الانتخابات المباشرة، من ناحية أخرى (مكاوي وآخرون، 2015: 13–14).

هناك تقسيم للتيارات السياسية في إيران، يبدو أنه الأبرز والأهم، بين تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين. ومصطلح الإصلاحيون لا يعني أبدا المناهضين لِـ "ولاية الفقيه" والنظام الحاكم في إيران، بل أولئك المطالبين بتشدد سياسي داخلي وخارجي أقل، وبالمزيد من الحريات والحقوق الشخصية والمدنية عموما، وفي العموم، المطالبة بالحكم المدني الدستوري، وبعدد من الإصلاحات والمرونة في المجال الاقتصادي، بميل أكبر نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر، ولكن بالتأكيد دون معارضة "ولاية الفقيه"، فهو يعمل في ظلها، ويقبل بها، وإلا ما ليُسمح له بالعمل والوصول إلى مواقع هامة في الهرم السياسي الإيراني، مثل رئاسة الجمهورية. ويتألف هذا التيار العريض من توليفة غير متجانسة من قوى واتجاهات مختلفة، الجامع المشترك بينها المطالبة بالتغيير، مع اختلاف منطلقاتها وانتماءاتها. ولكن يبدو أن التمييز بين الإصلاحيين والمحافظين في المشهد السياسي الإيراني غير واضح المعالم؛ خاصة وأن غالبية رموز الإصلاحيين على المشهد السياسي الإيراني هم من الدارسين في الحوزات الدينية، ومن رجال الثورة إن لم يكونوا من رموزها، كما هو الحال مع مير حسين موسوي ومحمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني. كما أن هناك من رموز المحافظين

من لا يعارض الحكم المدني الدستوري وقضايا الحقوق والحريات، والإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها بعض الإصلاحيين. ويمكن تحديد أبرز عناوين نقاط الاتفاق، والاختلاف الذي يشير إلى تباين الدرجات، وليس الاختلاف النوعي الجذري بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي، بالآتي، وضمن واقع النظام الإيراني وخصوصيته، حيث يقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياسية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانية التي تزعمها الخميني ورسم خطها الفكري، بينما التيار الإصلاحي هو ذلك الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مستوى الأداء السياسي والبنية الثقافية والاجتماعية بما لا ينفصم. وفيما يأتي عرض مكتف لأبرز التيارات والقوى السياسية الإيرانية (الخضري، 2013: 35، 46-54):

1. الاتفاق على الالتزام بالمرجعية المذهبية ومبادئ الثورة كأساس للنظام الحاكم في إيران.

2. الاتفاق على مرجعية "المرشد الأعلى للجمهورية" باعتباره منصبا دينيا في المقام الأول ودستوريا سياسيا في المقام الثاني.

3. الاتفاق على مبدأ الحقوق والحريات، والاختلاف حول مداها وحدودها، إذ نادي الإصلاحيون بتوسيعها، فيما يريد المحافظون تقييدها.

4. الاتفاق على مبدا هيمنة الدين والاختلاف على التفاصيل التطبيقية.

5. الاتفاق على النهوض بإيران اقتصاديا والاختلاف حول السبل والبرامج الكفيلة بتحقيق ذلك.

6. الاتفاق على أن إيران يجب أن تمارس دورا إقليميا، والاختلاف حول السياسات الواجب اتباعها من أجل تحقيق ذلك.

وبالرغم من عناصر الاتفاق الجوهرية، يشير مصطلحا المحافظون والإصلاحيون إلى وجود مدرستين في العمل السياسي العام في البلاد، الأولى تعتمد الأسس والأساليب التقليدية الجامدة (**Static**)، التي غالبا ما تكون ذات طابع أيديولوجي صارم، في حين تعتمد الثانية الأسس والأساليب المتحركة (**Dynamic**)، التي غالبا ما تكون ذات طابع متحرر من القيود الأيديولوجية الصارمة. وبالرغم من خلافاتهما، إلاّ أنهما يتفقان حول الأسس التي قامت عليها الثورة الإسلامية. وفيما يأتي وصف مكثّف لهذين التيارين (علاي، 2017: 136-137):

أ. التيار المحافظ:

يتمثل هذا التيار بأحزاب عدة وجمعيات، أبرزها حزب مؤتلفة إسلامي، ويُعد من أبرز أحزاب التيار المحافظ، ومن قادته حبيب الله عسكر أولادي، وأسد الله بدمجيان منظر الحزب والرجل القوي فيه. ورابطة رجال الدين المناضلين (روحانيت مبارز) وأبرز قادتها الشيخ علي أكبر ناطق نوري، وأنصار حزب الله وهو حزب متشدد. وقد تأثر التيار بالأوضاع السياسية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية عام 2009 فأدت إلى انشقاقات في صفوفه، وبات مشهد القوى والتيارات السياسية الإيرانية والبلاد مقبلة على الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو 2013 أشبه بـ "مجسم سداسي الأضلاع" يشكل أحد أهم أضلاعه التيار الأصولي بانقسامه إلى فرعين: فرع آية الله مهدوي كني، وفرع آية الله مصباح يزدي. أما الضلع الثالث فضم فصيل الرئيس السابق أحمدي نجاد، وهو التيار الذي استُقبل بعداء شديد من المرشد الأعلى والتيار الأصولي، كونه يروج لعودة قريبة للإمام المهدي المنتظر ليتولى قيادة الأمة، وهو ما ينهي وجود الولي الفقيه، من هنا جاءت تسمية المحافظين لهذا التيار بتيار الانحراف العقائدي عن الثورة الإسلامية التي ترتكز على مبدأ ولاية الفقيه. ومثّل الإصلاحيون الضلعين الرابع والخامس بفرعين هما: التيار الإصلاحي المعتدل

وعلى رأسه محمد خاتمي، والتيار الإصلاحي المتشدد الذي نشأ من عناصر يسارية متشددة عام 1997 كرد فعل على أداء الرئيس خاتمي السيئ، أما الضلع السادس فيضم التيار المستقل الأقرب إلى التيار الأصولي. ويمكن تحديد أبرز الأحزاب المحافظة بالتالية: الجبهة الأصولية (المبدئيون)، والرابطة الإسلامية للمهندسين، وأنصار حزب الله، ورابطة علماء الدين المناضلين في طهران (جامعة روحانيت مبارز تهران)، والجبهة المتحدة للأصوليين (جبهة متحد أصولكرايان)، وجبهة الصمود (جبهة بايداري) (علاي، 2017: 136-137).

ب. التيار الإصلاحي

يتألف التيار الإصلاحي في إيران من مجموعة من الأحزاب السياسية التي دعمت السيد خاتمي في الانتخابات الرئاسية 1997 أو انضوت تحت رايته إلى نهاية ولايته الرئاسية الثانية. وهذه الأحزاب، مع تعدد هواجسها الفكرية، أصبحت تياراً واحداً يجمعها شعار دولة القانون، والمجتمع المدني، والإصلاح السياسي وسيادة الشعب. ويضم التيار الإصلاحي نحو (15) حزبا أو جمعية سياسية، أبرزها جمعية رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، وجبهة المشاركة الإسلامية التي تأسست عام 1997 قبل الانتخابات الرئاسية، ومنظمة تعزيز الوحدة الطلابية (تحكيم وحدة)، ومنظمة مجاهدي إيران الإسلامية (سازمان مجاهدين إسلامي إيران)، وحزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية)، وحزب كوادر البناء. وقدّ مثل التيار الإصلاحي رموز الدعوة إلى الإصلاح والتغيير في الداخل، والاعتدال في العلاقة بالعالم، وكان السيد خاتمي بمثابة الرمز وليس القائد لهذا التيار، وكان الوضع الاقتصادي من أول متطلبات الإصلاح (علاي، 2017: 139-140).

يمكن تقسيم التيار الإصلاحي إلى ثلاثة اتجاهات أساسية، هي: 1. اتجاه إسلامي معتدل، يسعى إلى تطبيق القانون في الدولة وإلى تخليصها من الفساد، وإقامة علاقات متوازنة بالعالم بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية. 2. اتجاه أكثر راديكالية، ويلتقي من حيث المبدأ مع الاتجاه الأول في دعوته إلى تطبيق القانون، وإلى توسيع فضاء الحريات الشخصية والإعلامية، لكنه غير متحمس لموقع المرشد. وقد برز حزب جبهة مشاركة إيران الإسلامية من هذا الاتجاه، وأدى دوراً كبيراً في مجلس الشورى الإسلامي من خلال طرح مشروعات قرارات مثيرة للجدل، كالحد من نفوذ المؤسسات التي يهيمن عليها المحافظون مثل مجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية، والعمل على تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. 3. اتجاه قومي، وهو اتجاه لا يعتقد بنظام الجمهورية الإسلامية ولا يرغب إلا في استعادة إيران الفارسية السابقة، ولا يكترث للعلاقات مع الغرب، أو مع جوار إيران الإسلامي. ويضم التيار الإصلاحي العديد من التنظيميات، أبرزها منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ومكتب تعزيز الوحدة (اتحاد الجمعيات الإسلامية للطلبة)، وحزب الاعتماد الوطني "اعتماد ملي" (علاي، 2017: 141-142).

ج. القوى والتيارات السياسية المعارضة جذريا للنظام والمنادية بتغييره

من القوى المحظورة المنادية بتغيير النظام في إيران (الخضري، 2013: 41-43): 1. التيار الملكي بزعامة رضا بهلوي نجل الشاه السابق محمد رضا بهلوي، الذي ينادي بعودة النظام الملكي الشاهنشاهي محسنا بديلا للنظام القائم في إيران. ولهذا التيار نشاط في الولايات المتحدة الأميركية وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وهذا التيار فاقد للشعبية، ومعادٍ للعرب. 2. التيار القومي (الفارسي)، الذي يريد إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، وله بعض الحضور داخل إيران

وخارجها، إيران وخارجه، وهو أيضا معادٍ للعرب. 3. تار القوميات غير الفارسية، وهو تيار هام وذو حضور داخل إيران وخارجها، وفيه تيارات قومية من الأتراك والأذريون والأكراد والعرب الأحوازيون والبلوش والتركمان، ويطالب هذا التيار بنيل الحقوق القومية في إطار إيران موحدة، وذلك ضمن مناطق حكم ذاتي أو اتحادي فيدرالي، إلى جانب بعض القوميات التي تنادي بحق تقرير المصير. 4. التيار اليساري، وفيه عديد من التيارات اليسارية، والاشتراكية الماركسية على وجه الخصوص، وقد هاجر معظم رموز هذا التيار من إيران عقب قيام الثورة ومواجهة القيادة السياسية له لتصفيته، ويعمل المعتدلون من هذا التيار داخل إيران، والبعض الآخر يعمل بشكل سري ومسلح. ومن بين قوى هذا التيار: "منظمة فدائيي الشعب"، و"حزب توده" الشيوعي، و"منظمة طريق العامل"، و"الحزب الشيوعي العمالي". 5. حركة تحرير إيران: وتوصف بأنها ليبرالية حينا ووطنية حينا آخر؛ وهي تلتزم بدستور البلاد، وتؤمن بإقامة نظام إسلامي لكن ليس وفق صيغة (الولي الفقيه)، فحافظت بذلك على وجودها الواقعي برغم حظر القانون لها.

يُضاف إلى ذلك جماعات دينية سنية وشيعية تعارض نظام "ولاية الفقيه": فهي جماعات تقوم على معارضة النظام على أسس مذهبية أو خلاف فكري، كما هو الحال مع "منظمة مجاهدي خلق" التي كانت تنطلق من العراق في معارضتها المسلحة للنظام. ويبيّن الشكل (1) أهم القوى والأحزاب السياسية في إيران.

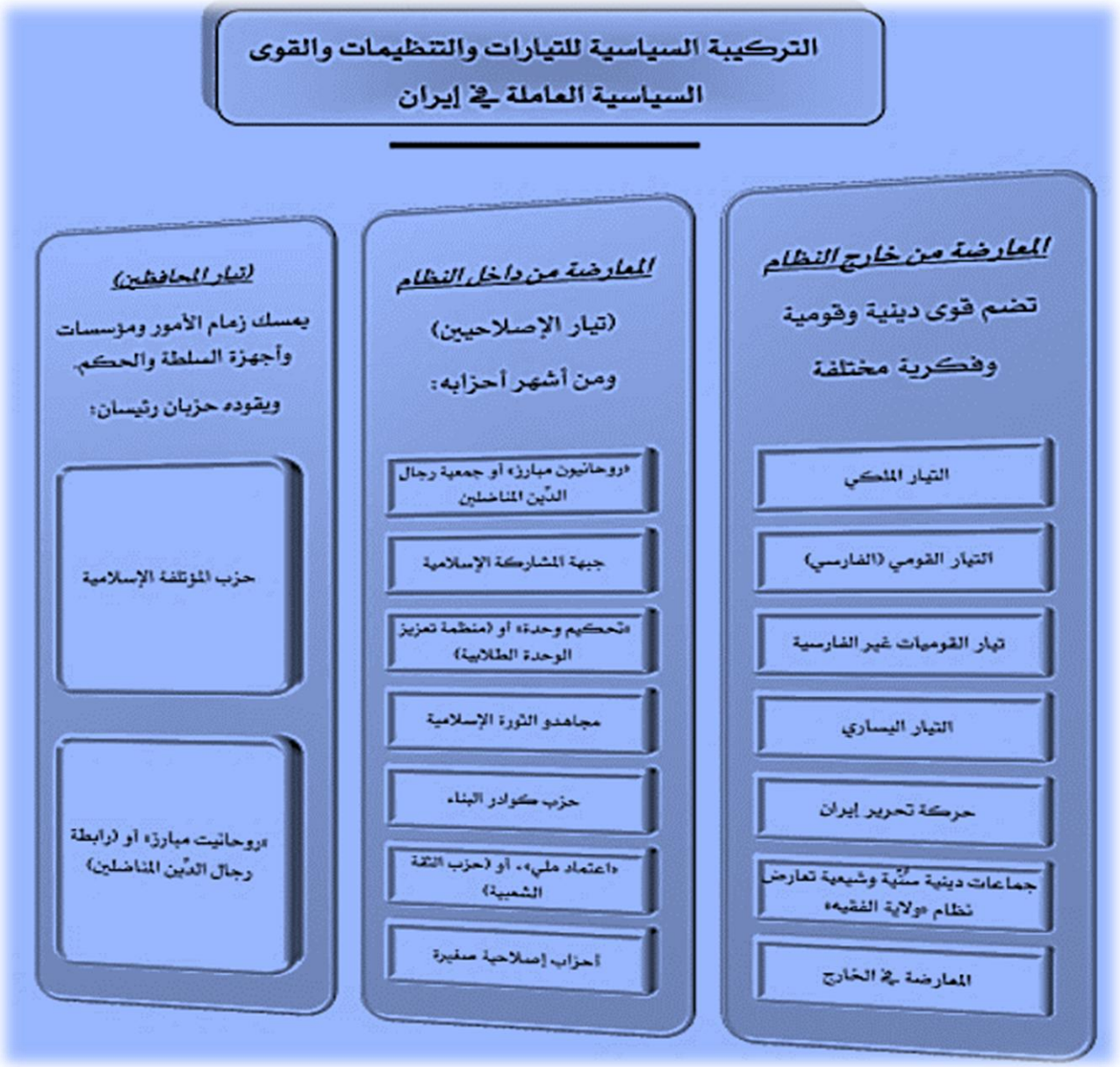

الشكل (1). أبرز القوى والأحزاب والتيارات السياسية الإيرانية (الخضري، 2013: 42)

لقد تميزت إيران ما بعد الثورة الإسلامية عام 1979 بكونها التزمت نظاماً إسلامياً أرادت من خلاله أن تقدم أنموذجاً معاصراً للحكم الإسلامي متمثلا في "الجمهورية الإسلامية"، أي الدمج بين الفكرة الغربية "الجمهورية" والفكرة الدينية "الإسلامية". وبقدر ما أعطاها هذا الدمج من تميز بين النظم السياسية الأخرى، بقدر ما زاد من أعباء النظام وتحدياته، وربما تناقضاته، بين ما يفرضه النظام الجمهوري من قواعد للحكم، تعطي للشعب الحاكمية، وبين ما تفرضه "إسلامية هذا النظام"

من التزامات تعلي من شأن رجال الدين، في وقت اعتمد فيه هذا النظام على مبدأ محوري هو "ولاية الفقيه"، الذي يعطي الحاكمية للولي الفقيه، الذي يجمع بين المرجعية الدينية، والزعامة السياسية، فهو المرشد والموجه للنظام. وانعكست خصوصية نظام الجمهورية الإسلامية على نظام الحكم، والقوى السياسية المختلفة. وتُعد إيران حالة متميزة كدولة ونظام حكم؛ بسبب العديد من الثنائيات والتناقضات في بلد واحد: الثيوقراطية مع دستور مكتوب، نظام استبدادي مع انتخابات عادية رغم محدودية الخيارات، نظام خارج من حقائق التعبئة الجماهيرية، ويقمع مظاهرات المعارضة، أصوليون وإصلاحيون، مؤسسات منتخبة ومؤسسات معيّنة. كما تقوم جمهورية إيران الإسلامية على شرعية دينية مستمدة من "الإمام المعصوم" أو "الولي الفقيه" يسندها دستور 1979 الذي يعترف بهذا المنصب. ويُضاف إلى ذلك أثر تسييس المذهب الشيعي في الانصهار بين الدين والسياسة، مما جعل الثقافة الإيرانية متغيرًا رئيسيا في المعادلة السياسية في إيران. وقد بدت إشكاليات هذا النظام وتناقضاته مع الدستور، الذي ينص على محورية وضعية الولي الفقيه، واتساع صلاحياته، وإشكالية هيكل السلطة، والعلاقات ما بين القوى السياسية الرسمية المنتخبة، والمعينة، والتي لا تزال تحكم المشهد الإيراني حتى الآن، خاصة مع تجدد التحديات اليومية للنظام، واستمرارها، على المستويات كافة، في الداخل والخارج (الريني، 2015: 1-2).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعقيد تركيبة السلطة أثّر على سياسة إيران الخارجية؛ فوجود مؤسسات موازية، مؤسسات "دولة" توازيها مؤسسات "ثورة" (جيش الجمهورية الإسلامية يوازيه حرس الثورة الإيرانية، ورئيس الجمهورية يوازيه القائد الأعلى للثورة، الذي تتبع له عشرات المؤسسات الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية) جعل ثمة استراتيجيات موازية، فـ "الدولة" قد تتبنى استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى "الثورة" استراتيجية مغايرة تماما. ففي عهدي الرئيسين: هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، تبنت "الدولة" استراتيجية التنمية في سياستها الخارجية

والأمن القومي، التي تقوم على توظيف علاقاتها الإقليمية والدولية لتحقيق هدف التنمية في الداخل؛ فيما تبنت "الثورة" استراتيجية مزدوجة مغايرة، تقوم على "حفظ النظام والتوسع خارجيا" (العمري، 2013).

وتتميز إيران في الوقت الحاضر، بوجود مجموعتين من التيارات السياسية الشاملة؛ اليسار الإسلامي واليمين، الإسلامي. وضمن هاتين المجموعتين هناك أربعة تيارات رئيسة، تتألف من الإصلاحيين، والمحافظين البراغماتيين، والمحافظين التقليديين، والعقائديين. فالإصلاحيون يرتبطون باليسار الإسلامي، بينما التيارات الثلاثة الأخرى تقع ضمن اليمين الإسلامي. ويبرز هنا المحافظون البراغماتيون والمحافظون التقليديون باتجاه أقل أيديولوجية عن العقائديين، بالرغم من أن الأيديولوجية تؤدي دوراً مكملا في صياغة الرؤية العالمية لكل التيارات. وتشترك التيارات الأربعة في مصلحة استمرار الجمهورية الإسلامية والثورة الإسلامية. فاليمين الإسلامي يرى أن إيران دولة ثورية بقيم اجتماعية محافظة وسياسة خارجية حازمة. فيما يركز اليسار الإسلامي على الطبيعة الجمهورية للنظام، ويتبنى أنصاره تقييدات أقل، ودولة تكون أكثر تعاونا مع المجتمع الدولي (علاي، 2017: 143).

ويبدو أن من العوامل الأساسية المقررة في الفكر السياسي الإيراني وفي تحديد السياسة الخارجية الإيرانية، القومية الفارسية والتاريخ الممثل بإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، مما دفع حتى بعض المراجع الشيعية للتذمر من هذا التعصب العرقي (الخضري، 2013: 41)، والعقيدة، ممثلة بنظرية "الولي الفقيه (اللباد، 2008 :94).

3. إيران ودول الخليج العربي

منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، والإطاحة بالشاه، ومجيء الخميني مدشنا قيام دولة "إسلامية" بنزعة شيعية "واضحة"، وتأطير هذا التوجه في دستور الدولة الجديدة، منذ ذلك الحين، والعلاقة بين الدولة "الإسلامية" الجديدة الناشئة، وجيرانها على ضفاف الخليج العربي، تمر بالعديد من الحالات المتنقلة بين التصادم والتفاهم، أو بين الهبوط والصعود، في إطار علاقة خاصة شارك في صنعها جملة من العناصر، تنوعت ما بين المصلحة السياسية، والتأثيرات الخارجية، والاختلاف المذهبي. وطوال هذه الفترة، شهدت العلاقات الخليجية–الإيرانية توترا دبلوماسيا بشكل عام، لاسيما في قضية الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى)، التي تعتبرها الإمارات جزءا من أراضيها، ودعمتها في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أن دول الخليج العربي دعمت العراق، في حرب الخليج الأولى، الأمر الذي دفع إيران لمهاجمة ناقلات النفط الخليجية، وتهديد المصالح النفطية. وقد أسهمت أحداث وتطورات كثيرة في ازدياد التوتر بين دول الخليج العربي وإيران، خصوصا بعد إصرار الأخيرة على تطوير قدراتها النووية، وخشية دول الخليج العربي من أن يكون هذا التطوير تهديدا لأمن المنطقة بأكملها واستقرارها. وازداد التأزم بعد "الربيع العربي"، إلى حد كبير، خصوصا مع الدعم الإيراني للانتفاضة في البحرين، بالإضافة لدعمها الكامل للنظام السوري (مكاوي وآخرون، 2015: 7).

لعلّ بالإمكان القول إن سياسة النظام الإيراني بشكل عام، وتجاه دول الخليج العربي خاصة، ترتبط بمدى تغلب التيار الحاكم في ميزان القوى الداخلي في إيران، وتخفيف حجم الارتباك والتوتر بين المؤسسات المختلفة، الناجم عن تشابك عملية صنع القرار الخارجي، وتعقيدها، وغموضها، كما ترتبط أيضا بمحددات إقليمية. فبخلاف بقاء القضايا الخلافية التي شكل وجودها عائقا لتطوير العلاقات لجهة التعاون، في عهدي رفسنجاني وخاتمي، فإن ثمة متغيرات في البيئة إقليمية تشكل محددات للعلاقات الإيرانية – الخليجية، على رأسها "الثورات" العربية، وخاصة في

سوريا والبحرين، وصعود الإسلام السياسي للحكم في كل من مصر وتونس، ثم سقوطه في مصر، والأوضاع في العراق، وأيضا مسار العملية التفاوضية حول الملف النووي الإيراني. وفيما يخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن إجمال عدد من المحاور الأساسية للسياسة الإيرانية وإسقاطاتها تجاه تلك الدول، بالآتي (مكاوي وآخرون، 2015: 81-115):

تحدّدت سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي بعد الثورة الإيرانية بمستوى الصراع، وطبيعة توجه الطرف المتغلب بين المحافظين والإصلاحيين في إيران، فطالما كان الصراع بين طرفين؛ أحدهما راديكالي محافظ، والآخر إصلاحي معتدل. وتمثلت رؤية الاتجاه الراديكالي لدول الخليج، ولما ينبغي أن تكون سياسة إيران تجاهها، في الرؤية "الثورية" الإيرانية، للعالم الخارجي عموما، والتي قال عنها الخميني: "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية". فالمنظور الإيراني اعتبر مفهومي الاستقلالية، والحكم الإسلامي، المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين، وهما في الواقع المدخلان الأيديولوجيان اللذان أثرا، بشكل أو بآخر، على تطور العلاقات الخليجية -الإيرانية، فحينما يزداد التمسك بهما، تزداد درجة التوتر في هذه العلاقات، والعكس ("الشرق الأوسط"، 2005/7/15).

4. المتغيرات المعاصرة

هناك أهمية قصوى للمتغيرات الثقافية وتأثيرها على التطور السياسي لإيران في القرن العشرين. والمفهوم الواسع لهذه المتغيرات يشمل الأبعاد الدينية والفقهية. وفى هذا الإطار اضطلع الفقهاء بوظيفة التجديد الفقهي، حيث واجه الفقه الشيعي تحديات دعت إلى تجديده. وارتبط التحالف الفقهي – البازاري بمنظومة قيم ثقافية "تقليدية"، دافع عنها كل منهم بطريقته؛ حيث قام الفقهاء بعملية تجديد للفقه، حتى يستطيع مواكبة التطورات، ومعالجة المشكلات الطارئة، وأعطى البازار

التحالف مزيدا من القوة الاقتصادية والدعم المجتمعي. وبذلك، كان الفقهاء وتحالفاتهم وجدلهم الفقهي بمثابة

القاطرة التي قادت إيران خلال مراحلها المختلفة. ولذا، مثلت حركة الدخان* بداية الاهتمام التحليلي، حيث ظهرت الحاجة إلى الفقهاء من أجل إضفاء الفعالية على أي حركة تغيير في المجتمع الإيراني. وبدأ المؤرخون والمحللون يتباينون في تفسير صعود الشأن الفقهي في عالم السياسة الإيرانية. وفى الوقت نفسه، لعب المتغير الخارجي، وهو العلاقة مع الغرب – دورا محوريا في مسار التغيير في إيران في القرن العشرين، جنبا إلى جنب مع خصوصية دور الفقيه الشيعي. فلقد تعددت الأزمات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي خلقت بيئة مواتية للثورة والتغيير ولكنها كانت ستقف عند هذا الحد، مثلها مثل كثير من دول العالم الإسلامي الأخرى، لولا تفاعل هذين العاملين بدرجات متفاوتة، وأشكال متباينة، مع هذه البيئة، خلال المسارات الثورية الرئيسية التي عاشتها الأمة الإيرانية طوال القرن العشرين. وعند ترتيب عوامل البيئة المواتية للثورة تظهر العوامل الثقافية في الطليعة لتحتل قمة سلم الأولويات الداعية إلى التغيير، حيث زادت درجة التهديد للثقافة الإسلامية وقيمها. وهي التي دفعت أيضا بالفقهاء ليحتلوا المكانة المتبوأة في صفوف الجماعات الثورية الداعية للتغيير. كما كان للفقهاء واجتهاداتهم دور حاسم في رسم معالم الأنموذج الإسلامي الذي قدمته الجمهورية الإسلامية، وتطبيقه، خلال آخر عقدين من القرن الماضي (الشرقاوي، 2018: 304-305).

ولاحقا، اختلف الجدل الأيديولوجي والفكري الذي يسود إيران مع بداية القرن الواحد العشرين في مفردات خطابه عن تلك السائدة في بداية القرن العشرين، إلا أن تلك المفردات لم تختلف في

* ثورة "التمباك" (ثورة التبغ) التي وقعت عام 1890، بعدما منح الشاه ناصر الدين شاه القاجاري امتياز بيع التبغ وشرائه في إيران لصالح شركة بريطانية. وقد رافق ذلك صدور فتوى من مرجع شيعي (مُحَّد حسن الشيرازي) حرّم فيها التمباك.

القضايا التي مازالت مطروحة، بالرغم من الأحداث الجسام التي مرت بها إيران، وتباين النظم السياسية الشديد: فما زال الأمر يتعلق الديمقراطية الغربية، وقدرة إيران على تقديم أنموذج إسلامي أصيل، حتى وإن ظهر في سياق ثقافي شيعي. فالشعب الإيراني من أسهل الشعوب التي يمكن تحريكها وتعبئتها حول هدف قومي كبير، خاصة في ظل الاتفاق على العدو الرئيسي. ولكن الاختلاف يأتي بعد ذلك، عقب انتهاء الحركة الثورية، حول طبيعة السلطة، ومصدر الشرعية، باعتبارها انعكاسا لعدم حسم شكل العلاقة بين الدين والسياسة (الشرقاوي، 2018: 307).

5. الحوزة الدينية العلمية

شهد المجتمع الإيراني علاقات قوية وتاريخية بين بعض جماعات المصالح (رجال الدين والبازار)، فهما بتحالفهما يستطيعان أن يصنعا أية تغييرات اقتصادية وسياسي.

إن دراسة الرؤية الدينية أو السلوك الديني لعلماء الدين (بالمفهوم الأعم) تتطلب دراسة تاريخ ظهور الأفكار التي كانت تتمتع حين ظهورها بشيء من الجدة أو العملية والبحث في تكاملها وصولا إلى دراسة وضعها الفعلي. وعند دراسة "دين الحكام" ينبغي التركيز على الأعمال الدينية والنتائج العملية للدين أكثر منه على الآراء والعقائد الدينية (محمدي، 2010: 17-18).

سياسيا، ظلت الساحة السياسية الإيرانية تشهد تداولا بين القوى السياسية المندرجة ضمن ثوابت نظام الثورة الإسلامية الإيرانية، على مدى الأعوام اللاحقة التي أعقبت نجاح الثورة الإسلامية وإطاحة النظام الملكي. وقد تميز الصراع بين المحافظين والإصلاحيين بأنه يدور حول فكرة مركزية واحدة، هي العقيدة الإسلامية القائمة على المذهب الشيعي، وما أفرزه من اجتهادات، أثرت في بلورة مؤسسات الدولة السياسية، وفي تحديد صلاحياتها ضمن معايير الحلال والحرام. فالتياران ينطلقان من قاعدة فكرية واحدة، ويختلفان على الأولويات والأساليب

والحلول. وقد امتد الصراع بينهما بسبب سعي التيار المحافظ للإبقاء على السلطة تحت سيطرته، متذرعا بالشرعية الثورية وإنجازاتها، واستخدامه المؤسسات القوية وغير الرخوة التي يسيطر عليها كالجيش، والحرس الثوري، والأجهزة الأمنية، ومجلس صيانة الدستور، والقضاء، والمؤسسات الثورية، في تكريس سلطاته وسطوته، ورفع شعار معاداة الإسلام والثورة في وجه العملية الإصلاحية، واعتماد التيار الإصلاحي في المقابل على امتلاكه القوة الناعمة، مثل: الرأي العام، الصحافة، النقابات والاتحادات، ورفع لواء الشرعية الدستورية، وإرادة الشعب في الضغط على التيار المحافظ لتحقيق وعوده الإصلاحية. والتيارات السياسية الأربعة الرئيسة في إيران تشترك في نقاطٍ عدة مهمة أبرزها: الإخلاص للإمام الخميني والثورة الإسلامية، والالتزام بالنظام الإسلامي للحكومة الذي يبعد الأحزاب غير الثورية والعلمانية، واتفاق الجميع على أن المصالح الأمنية الأساسية للجمهورية الإسلامية هي في استمرار النظام وتقويته (علاي، 2017: 145).

وفيما يأتي وصف للقوى المؤثرة في السياسة الإيرانية، ذات الطابع الديني غير الرسمي (الريني، 2015: 51-53):

الحوزة الدينية العلمية: وتضم فئات متعددة بداية من طلاب العلم حتى كبار علماء الدين الشيعة. وتضم من هم في مؤسسات الحكم المختلفة ومن هم في المعارضة سواء محافظين أو إصلاحيين. وفي كل الأحوال يمثلون مؤسسة لها وزنها التاريخي والمرجعي، وتضم آيات الله العظمى والذين لهم تأثير كبير على الشارع الإيراني ويشكلون إحدى أدوات الضغط المهمة على مؤسسات الحكم لما يتمتعون به من وزن في المجتمع الإيراني. ومن أبرز وجوه الحوزة آية الله منتظري وكان قد حرّم معارضة رغبة الشعب في التظاهر وأعلن الحداد على القتلى في أحداث 2009، وآية الله عبد الكريم موسى أردبيلي الذي دعا النظام إلى دراسة شكاوى المرشحين بعناية وإصدار قرار مقنع

بشأنها، وهناك البعض من آيات الله من أصدر فتوى بتحريم التعامل مع حكومة أحمدي نجاد على أساس أنها حكومة غير شرعية، ومنهم من قال إن التعامل معها حرام دينياً، مثل آية الله صانعي. أما طلاب الحوزة ورجال الدين الشباب، فهم كثر، ولا يوجد إجماع على ولاية الفقيه داخل الحوزة الإيرانية. وكانت الدراسة مقصورة على الطلاب دون الطالبات، إلاّ أن الخميني بدعوته إلى توسيع مواصلة التعليم الديني أمام البنات وضع اللبنة الأولى لِ "حوزة النساء" في عام 1986. وتتسم الحوزة الدينية في إيران بشكل عام بالاستقلال عن الدولة بينما يوجد في إيران محكمة خاصة برجال الدين، وهي هيئة تراقب رجال الدين المعارضين، كما الشيخ محسن كديور، مما قد يكون عائقاً في معارضة نظام ولاية الفقيه الذي لا يوجد عليه إجماع داخل الحوزة وخارجها.

إن مسألة محاكم رجال الدين يضيق بها العديد من رجال الدين نظراً لمحاكمة العناصر التي تسئ، ويلزم محاكمتها، من وجهة نظر مؤيدي نظام الجمهورية الإسلامية ونائب الإمام. وهو سلاح مشهر في مواجهة المعارضين من رجال الدين. وتكرر أن دافع خامنئي عن هذه المحاكم بأنها قانونية وضرورية. هذا بالإضافة للتصريحات التي تصدر من رجال دين مؤيدين لولاية الفقيه في هجوم شرس عليهم. ومما يعزز هذا الدور كون الحوزة الدينية في قم تشكل ما يشبه حكومة الظل في الجمهورية الإسلامية في إيران، من حيث مراقبتها لعمل رئيس الجمهورية وحكومته وللإعلام والمؤسسات الأخرى في البلاد، بحيث تحرص الحوزة على عدم تجاوز الخطوط الحُمْر الدينية الشيعية وخصوصاً في مسائل العقيدة وبخاصة الإمامة وولاية الفقيه وفي الحريات الفكرية والإعلامية والسلوك الاجتماعي للمواطنين.

إن رجال الدين منتشرون في كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك مؤسسة الرئاسة – باستثناء بني صدر ومحمود أحمدي نجاد– ومجلس الخبراء، المرشد، والبرلمان بغرفتيه،

ومجمع تشخيص مصلحة النظام، والسلطة القضائية، والأحزاب والجمعيات الإسلامية، والمؤسسات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، ومنها صناعة النفط التي يسيطر عليها عدد من رجال الدين الأقوياء بالإضافة إلى الحرس الثوري. وغيرها. ومن المهم التركيز على أن القائد السابق (آية الله الخميني) والحالي (آية الله خامنئي) والقائد القادم رجل دين طبقاً للدستور الإيراني. سيكون للمؤسسة الدينية في قم دور في انتخاب المرشد القادم نظراً لوجود عدد كبير من كبار فقهاء حوزة قم في مجلس الخبراء. ومن هنا فإن مستقبل هذه الجمهورية الإسلامية سيشارك بقوة في رسم معالمه رجال الدين الشيعة. ومع ذلك يوجد قطاع كبير من رجال الدين الشيعة بمختلف مراكزهم العلمية يعارض ولاية الفقيه (الريني، 2015: 51–53).

بالرغم من أن النظام الإيراني وفّر للمؤسسة الدينية إمكانات مالية ضخمة، فإنه لم يتوان عن تقييد هذه المؤسسة بأجهزة أمنية–قضائية لبسط سيطرته عليها، وسلبها استقلالها التاريخي، وإتباعها له ماليًا وإداريًا، وبالتالي تحويلها إلى مؤسسة رسمية تأتمر بأمره، ومن هذه الأجهزة التي استخدمها لتحقيق غايته (العمري، 2013): – مكتب القائد الأعلى للثورة في الحوزة، ممثلية الولي الفقيه في الحرس الثوري، ومركزها في "جامعة الشهيد محلاتي التابعة للحرس الثوري". – مكتب شؤون الحوزات العلمية ورجال الدين في "بيت القائد". – لواء الإمام الصادق 83، وهو لواء عسكري–استخباراتي مرتبط بالحرس الثوري ومكتب آية الله علي خامنئي، ويضم 10 آلاف رجل دين، ومن مهامه تدريب رجال الدين أمنيًا وعسكريًا، وتقديم تقارير معلوماتية لأجهزة المخابرات عن المؤسسة الدينية. – إدارة الحوزة في وزارة الأمن والمخابرات. – المحكمة الخاصة برجال الدين، ويصفها نقّادها بأنها "محكمة تفتيش العقائد". – مركز الإحصاء واستطلاع الرأي التابع لإدارة الحوزة. – مركز الدعوة الإسلامية، وهو "مؤسسة حوزوية ثورية" كما يُعرّف نفسه، ومهمته الدفاع عن المذهب الشيعي، وتأهيل كوادر من رجال الدين لتحقيق أهدافه داخل إيران وخارجها. –

مؤسسة الإمام الخميني التعليمية البحثية، ويعين رئيسها علي خامنئي. وتحصل هذه المؤسسات على مخصصاتها من الولي الفقيه، وتُموّل من موازنة الحكومة، بالإضافة إلى عائداتها من استثماراتها وأنشطتها الاقتصادية المستقلة.

6. المأمول في العلاقات الخليجية والعربية الإيرانية

في المفهوم الفلسفي الشامل، وفيما يخص المسألة الدينية، وانعكاساتها السياسية، يرى مفكرون إيرانيون معاصرون أن الأديان "من الظواهر التي يمتد أحد طرفيها إلى السماء، في حين يرتبط الطرف الآخر بالأرض. وتهتم أكثر الدراسات الدينية القليلة في المجتمع الإيراني بالوجه السماوي من الدين؛ فهي تتساءل عن ماهية الدين بشكل عام، وتبحث عن المطلوب من الدين (الوجه "الديني" لهذا المطلوب، وليس من جهة ذلك "المطلوب" نفسه)، كما تبحث عن كمال الدين، وعن علاقة ذلك الدين الكلي الانتزاعي بالفلسفة والعرفان وسائر العلوم والمعارف البشرية، في حين يمكن التساؤل عن الدين الذي هو بين الناس والذي هبط إلى الأرض والتراب والناس. إن الدين (إضافة إلى وجهه الغيبي) يمكن أن يخضع للدراسة والتمحيص كما ندرس ظاهرة التفكير، والشعور، والحب والإرادة" (محمدي، 2010: 10).

وفي هذا الإطار الواسع، يمكن القول إن إيران القومية العلمانية، في أحسن فروضها، ستتعامل مع الأمة العربية انطلاقا من اعتبارات "حسن الجوار" والمصالح أو المنافع السياسية والاقتصادية المشتركة، وستظل دائما محكومة بمعايير المصالح وموازين القوة. أما إيران الإسلامية، وحكم الفقهاء، بالمناسبة، ليس الشكل الوحيد للتعبير عن الهوية الإسلامية، ولا الالتزام الإسلامي، يضيف إلى ما سبق من اعتبارات مساحة تعزز الوشائج وتضبط المطامع، إذ يُفتَرض بإيران الإسلامية أن تتعامل مع العالم العربي بروح الشقيق، وليس فقط بروح الجار، الأمر الذي

يستصحب فتح الأبواب لعلاقات أوثق بين الشعوب على الجانبين، ويخلق في النهاية أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم، أقوى بكثير من تلك التي قد تتوافر في ظل إيران القومية. هذه الأرضية المشتركة يمكن أن تشكل ضابطا، إذا لم يحُل دون تورط أي طرف في مغامرة تهدد أمن الآخر، فإنها في حدها الأدنى تمثل إطارا مرجعيا يمكن الاحتكام إليه في تقويم سلوك أي من الطرفين. وبغير شك، سيكون الوضع أفضل إلى حد كبير، إذا كان الالتزام بالمرجعية الإسلامية واقعا بالنسبة إلى الطرفين؛ الإيراني، والعربي، وليس الإيراني وحده. وسيبلغ الوضع حده الأمثل لو كان التزام الطرفين بالمرجعية الإسلامية صادقا وأمينا، وقائما على تمثّل حقيقي لسلوك الدولة المسلمة في الداخل والخارج (هويدي، 1991: 84-85).

وفي هذا السياق، هناك من يراهن على البراغماتية الإيرانية، ويأمل في أن تستوعب إيران وكل متشاطئي الخليج أن المصلحة تكمن في سياسات عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحسن الجوار، واحترام السيادة.

الفصل الثالث

محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي

تختلف الوحدات السياسية "الدول" بعضها عن بعض في ترتيب المصالح والأهداف، فضلا عن اختلافها في التكوين والقدرات المادية وغير المادية والمجتمعية، وهي لذلك تختلف أيضا في سلوكها السياسي الخارجي على نحو يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه، بين دور فاعل، أو متوسط الفاعلية، أو قليل الفاعلية، أو غير فاعل؛ وذلك تبعا لاختلاف طبيعة الدول، بين دول عظمى، وكبرى، ودول صغيرة (فهمي، 2000: 11).

وهناك عدد من المحددات للسياسة الخارجية، لعلّ أهمّها المحددات الداخلية، وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية. وتضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية، والمحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات العسكرية (محمد، 2016).

المبحث الأول

سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي ومحدداتها وأدواتها

ترسم قوة الدولة أهم أبعاد الدور الذي تقوم به تلك الدولة في محيطها الإقليمي والعالمي، وذلك في ضوء العوامل التي تسهم في بناء مكانتها إقليميا وعالميا، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية. ومفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع، إلى مضمون حضاري أوسع، ليشمل القوة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية، ... وتمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال ثلاث أدوات هي، الدبلوماسية، والحرب، والقوة الناعمة، التي أصبحت في عصرنا الراهن الأداة الأكثر تأثيرًا من القوة الصلبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تنفرد بهذه الميزة فالتأثير بالآخرين يكون نتيجة الإقناع وليس الإكراه، القبول طوعًا، وليس الإكراه جبرًا (محمد، 2014).

وفي هذا الإطار، يأتي تعريف الدور القومي للدولة والمتأتّي من المكانة التي تشغلها في هيكل القوى الدولية يمر عبر مراحل، هي:

1. مرحلة الاستكشاف للموقف، حيث يتم إدراك الظاهرة التي يتم التعامل معها في ضوء الإمكانات والقدرات المتاحة.
2. مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء الثوابت التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
3. مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للمكانة التي تشغلها الدولة، بحيث يكون سلوكها متناسبًا مع إمكاناتها وقدراتها.

4. إذا فُهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بنية هيكلية تتوزع فيها الوحدات على نحو تراتبي، وفق ما هو متاح لديها من إمكانات وقدرات، فإن هذه المواقع، وتأثراتها المتبادَلة، ستمثل مواقع أو أدوارا إقليمية ودولية قياسا مع الوحدات الأخرى. ومن ثم، فإن الدور القومي يتحدد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا. وبعبارة أخرى، فإن المرحلة الرابعة هي مرحلة تحديد القيمة التي تقترن بالدور (الحديثي، 1998: 43).

ينعكس الدور بوضوح غالبا في السياسة الخارجية للدولة. وهناك عدد من المحددات للسياسة الخارجية، لعلّ أهمّها المحددات الداخلية، وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية. وتضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية، والمحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات العسكرية (محمد، 2016).

أما في الإطار النظري العام فهناك عدد من المحددات التي تقرر الدور: 1. المحددات السياسية، وتتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، كما يلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما يعطي الاستقرار للدولة صورة حسنة في الخارج، مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها (محمد، 2016). 2. المحددات العسكرية، وهي تُعدّ من أهم المؤشرات الرئيسية لقوة الدولة، والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، كون امتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة وقيادات عسكرية ذات كفاءة عالية،

بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة، وعقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي للدولة وزنا وهيبة على الصعيد الدولي، ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، سواء عن طريق الترغيب، أو القوة الناعمة، أو شن الحروب، أو مواجهة الاعتداءات العسكرية والأمنية الخارجية (فهمي، 2006: 41). 3. المحددات الجغرافية: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه سياستها الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية، ويمكّنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يسهم في بناء قوة الدولة. ويحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية (فهمي، 2006: 10، 60). 4. الموارد الطبيعية: تتوافر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، وغاز، ومعادن، ومواد غذائية، وتوافر هذه الموارد للدولة، ولو بنسب متفاوتة، يسهم في استقلاليتها الاقتصادية، ويمكّنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية، وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكّنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية (محمد، 2016). 5. المحددات الشخصية: من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية، لأنه غالبا ما تنعكس سلوكات صانعي القرار على السياسة الخارجية، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار، خاصة وأن قرارات الدولة هي في النهاية من صنع شخص أو

مجموعة أشخاص. 6. المحددات البشرية: يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب. كما يلعب هذا المحدِّد دورًا مهما في توفير اليد العاملة، سواء داخل الدولة، أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة. 7. المحددات المجتمعية: وتتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها، خصائص الشخصية القومية والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، والرأي العام، متمثلا في موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف أو جملة مواقف وتوجهات. وهتاك أيضا المجتمع المدني، بما يضمه من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومؤسسات غير حكومية. 8. المحددات الاقتصادية: وتتصل بالموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنّ الدولة من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها، وقدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب (الحديثي، 1998: 44).

وفي محور المحددات الخارجية، يُعدّ النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول. فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عمّا قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول (حتي، 1985: 160). كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على أرض الواقع، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها (محمد، 2016).

ولعلّ تفاعل هذه المتغيرات والمحددات في آن معا يحدّد في نهاية المطاف طبيعة القوة والقدرة، والمحددات والقيود على دور الدولة في النظام الإقليمي أو العالمي.

وفي الحالة الإيرانية، وانطلاقا من هذه المحددات، يُلاحَظ أن إيران قد شهدت منذ ثورة الخميني عام 1979 حالات عيدة من عدم استقرار في علاقاتها مع دول الجوار ذات الأغلبية السنية، التي خشيت إيران، خاصة مع اتضاح نيتها تصدير الثورة. كما أن رؤية إيران لدورها ومكانتها الإقليمية، تدعوها لممارسات سياسات يكون لإيران بنتيجتها الكلمة الفصل في شؤون المنطقة. وتعزز إيران هذا السلوك بتنمية قدراتها العسكرية بما يفوق حاجات دفاعها عن نفسها، مثلما تستخدم الأقليات الشيعية في دول الخليج، والحلفاء الآخرين، لتنفيذ سياساتها. وتقوم في ذلك كله بتوظيف طاقاتها الاقتصادية في خدمة هذه السياسات. وفي الواقع، لم تُخفِ إيران بعد الثورة الإسلامية رغبتها وسعيها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ووضع الدستور الإيراني مبادئ عريضة لسياسة إيران بما يضمن الحفاظ على مكانتها وقدرتها في المنطقة. وفي سبيل تحقيق أهدافها، سعت إيران لامتلاك نمطين من القوة، الخشنة كآلية دفاعية لحماية مصالح وطنية حيوية، وكقوة ردع تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول المنطقة والعالم، والقوة الناعمة التي يجسدها مبدأ "تصدير الثورة" و"حماية المستضعفين"، بما يضمن التنامي والتغلغل في المنطقة. ويبدو أن السياسة الخارجية الإيرانية لم تخرج عن دائرة التشدد باتجاه دول منطقة الخليج العربي، وفي مملكة البحرين خصوصا، في سبيل تحقيق مبدأ "تصدير الثورة"، مستخدمة في ذلك الروافع العسكرية والأمنية والاقتصادية الداعمة لهذه السياسات (الحسيني، 2014).

التداخلات بين بعض أطراف صناعة السياسة الخارجية الإيرانية

هناك تداخلات عديدة فيما يخص صناعة القرار السياسي والأمني الإيراني عموما، وصناعة القرار في السياسات الخارجية وسياسات الأمن القومي خصوصا. فهناك عدد من المؤسسات السياسية والعسكرية والدينية التي تشترك بصورة أو بأخرى في صنع القرار على هذه الصعد الاستراتيجية. فهناك أولا السلطة الأعلى، وهي سلطة "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" وهما مترادفان، وسلطاته لا تُنازَع، انسجاما مع "ولاية الفقيه". ولكن هناك أيضا مؤسسات هامة أخرى تلي الموقع الأول للمرشد الأعلى، مثل مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي الإيراني.

وفي المؤسسة العسكرية هناك الحرس الثوري، المؤلف من خمسة فيالق هي: فيلق قوات التعبئة (الباسيج)، وفيلق القدس، وفيلق القوات الجوية، وفيلق القوات الجبرية، وفيلق القوات البحرية. وللحرس الثوري نفوذ سياسي كبير، ويُعدّ الذراع الأقوى لصناعة السياسة الخارجية وتنفيذها، وهو الذي يقوم بمهام "تصدير الثورة". وتتأتى مكانته أساسا من كونه يتبع مباشرة لِ "مرشد الثورة"، وليس لمؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها الرئاسة. وقد وسعت قوات الحرس الثوري نفوذها، بل وسيطرتها في بعض الحالات، إلى أجهزة تطبيق القانون والعمليات الاستخبارية الخارجية، والقيادة العسكرية الاستراتيجية والاقتصاد الوطني. وقوات الحرس الثوري تعد نفسها الوريث الشرعي للثورة ومنقذ "الجمهورية الإسلامية"، والأقدر على حكم البلاد والأجدر بهذا الدور. وتحظى وزارة الخارجية باهتمام خاص لدى الحرس الثوري، كونها أحد أهم مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية (مجلة "المجلة"، 2010).

ومن أبرز القياديين في الحرس الثوري اليوم اللواء قاسم سليماني، الذي قالت عنه صحيفة "نيويورك تايمز" إنه الحاكم الفعلي لإيران في العراق، وكان سليمانى المخطط لمبادرتين رئيسيتين في السياسة الخارجية الإيرانية؛ وهما: ممارسة نفوذ إيران في الشؤون السياسية الداخلية بالعراق، وتقديم دعم عسكري لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وفي العام ٢٠١١ وضعت وزارة الخزانة الأميركية الجنرال سليماني على قائمة عقوباتها؛ لأن مسؤولين أميركيين قالوا: إنه كان مشاركا في مؤامرة لاغتيال السفير السعودي بواشنطن (بوختا، 2003: 101).

وهناك بالطبع دور لمؤسسات أخرى في صناعة قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، بينها تجار البازار، ومؤسسة الإمام الرضا، وغيرها.

وهناك أيضا مؤسسات "متخصصة" ذات علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية، بالإضافة إلى الدور التقليدي لوزارة الخارجية، قد تجدر الإشارة إليها، نظرا لدورها الأمني والسياسي العام، ودورها في صناعة قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، ورغم أنها لا تظهر على سطح الأحداث الساخنة، مثل "مجلس الأمن القومي" الإيراني الذي ورث صلاحيات سلفه، المجلس الأعلى للدفاع الوطني، الذي تأسس عام 1979 وفقا للمادة (110) من الدستور الإيراني بعد انتصار الثورة، وتكون وقتذاك من سبعة أشخاص هم: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس الأركان، القائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري مرشد الجمهورية. وبعد تعديل الدستور الإيراني عام 1989؛ ليتوافق مع التغيير في قمة هرم السلطة بعد وفاة الإمام الخميني، وتولي السيد علي خامنئي قيادة الثورة، تغيرت وضعية المجلس أيضا. ويعود السبب في ذلك إلى أن المرشد يتربع على قمة السلطة في إيران حائزا على صلاحيات دستورية وتنفيذية تستعصي على الحصر. وهكذا، لم يتعدل فقط اسم المجلس في الدستور الجديد ليصبح "مجلس القومي"، بل توسعت صلاحياته

وعدد الأعضاء فيه، ومن وقتها أضيف إلى الأعضاء كل من: رئيس السلطة القضائية، رئيس مجلس صيانة الدستور، وزير الخارجية، وزير الاستخبارات، وزير الداخلية، ووزير المال (رئيس لجنة الخطة والموازنة)، في حين يسيطر مرشد الجمهورية على المجلس عبر صلاحياته الدستورية، التي تمنحه حق تعيين سكرتير المجلس، وتجعله متحكما في تحديد غالبية الأعضاء. كما أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح للمجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها، إذ يشترط الدستور الإيراني موافقته على قرارات المجلس لتصبح سارية المفعول. ووفقا للمادة (176) من الدستور، فإن مسؤوليات المجلس الأعلى للأمن القومي هي كما يلي:

- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار سياسات العامة التي يحددها القائد.

النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية- الأمنية العامة.

- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

وبكون أعضاء المجلس على النحو التالي: - رؤساء السلطات الثلاثة. - رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة. - سؤول شؤون التخطيط والميزانية. - مندوبان يُعينان من جانب المرشد الأعلى. - وزراء الخارجية والداخلية والأمن. ويقوم مجلس الأمن الوطني الأعلى حسب وظائفه بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد. وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية، أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين من رئيس الجمهورية. ويحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها، وتتم المصادقة على تنظيماتها من المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة المرشد عليها (سويلم، 2013).

وهذا المشهد المركّب المتشابك لصناعة قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، يشير ربما إلى تعقيد الخريطة السياسية الإيرانية، وتداخل الفاعلين فيها، ويسهم في فهم أفضل للسياسات الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.

وعلى ما يبدو، تستند إيران في بعض أشكال تعاملها مع العرب إلى الشعور بالتفوق العرقي الفارسي، وهذا الشعور وضع القوميات الأخرى موضع الخطر المهدد، لاسيما العرب، وهو ما شكل أحد دوافع التوسع الخارجي للسيطرة على القوميات الأخرى، لفترات طويلة. ويفسر ذلك أيضا سياستها التميزية الداخلية تجاه الأعراق الأخرى، والحرص على إعطاء الجمهورية طابعا قوميا فارسيا، بالرغم من أن الفرس، وحسب الإحصائيات الرسمية، يشكلون نحو 50% فقط من السكان، الذين يُقدر عددهم، وفقا لإحصاء عام 2012 بـ 78 مليون نسمة، والباقي ما بين آذريون ترك، وأكراد، وعرب، وبلوش، وتركمان (الموسوي وآخرون، 2013: 23).

وربما تجدر الإشارة إلى مرونة السياسة الخارجية الإيرانية في عديد من المواقف. ومن الأمثلة الأهم على ذلك أن صانع القرار الإيراني لم ينظر إلى الغرب باعتباره كيانا موحدا، فلقد استغلت السياسة الخارجية الإيرانية التباين في المصالح بين القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة في جانب وأوروبا واليابان في الجانب الآخر، للتحرك في مساحة أكبر من حرية الحركة. ولم تضع إيران الغرب كله في سلة واحدة، بل كانت دوما الدول الأوروبية (واليابان) محلا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي أزمة عكس الوضع مع الولايات المتحدة، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل بل هناك نوع من الانتقائية خص الولايات المتحدة وإسرائيل بالهجوم والرغبة في الدفاع عن النفس ومقاومة المخططات الرامية إلى حصارها والضغط عليها. وعلى الجانب الآخر تبلورت مصالح أوروبية مستقلة خاصة إيطاليا وفرنسا وألمانيا – بعيدا عن النفوذ الأميركي

التقطتها إيران لتطوير علاقاتها بأوروبا. ومثال ذلك ما واجهته استراتيجية الاحتواء المزدوج من انتقاد أوروبي (وياباني) متزايد، وكان من الأسباب الرئيسية لفشل هذه الاستراتيجية وعدم فعاليتها. وبذلك استفادت إيران من تضارب المصالح الأميركية – الأوروبية، خاصة على المستوى الاقتصادي، لما له من أهمية قصوى (الشرقاوي، 2018: 196).

محددات سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي وأدواتها

تُعدّ المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي، من مناطق عدم الاستقرار، حيث تسهم المصالح الاقتصادية العالمية الطامعة في مخزونها وإنتاجها الضخم من النفط والغاز الطبيعي في إذكاء ذلك. وتُعدّ إيران، الدولية الخليجية غير العربية، عنصرا أساسيا في استراتيجية منطقة الخليج العربي، وذلك انطلاقا من موقعها الجغرافي، وتعدادها السكاني، ومطامحها في قيادة المنطقة العربية عامة، ومنطقة الخليج العربي خاصة. اعتمدت إيران، ضمن مساعيها للعب دور قيادي في شؤون منطقة الخليج العربي، خيارًا استراتيجيا يقوم على امتلاكها التكنولوجيا النووية، وتطوير قدرتها العسكرية منذ وصول الخميني إلى السلطة. وتستفيد إيران من أهميتها الجغرافية وقدراتها العسكرية والنووية المتنامية لإدارة الصراع في منطقة الخليج العربي، وفرض الأمر الوقع في المنطقة العربية والخليج العربي؛ كاستمرارها في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى منذ عام 1971. والقيادة الإيرانية تعمل في هذا الإطار للمشاركة في ترتيبات أمن الخليج العربي، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمل غرب آسيا. وتصل الطموحات الرسمية الإيرانية إلى محاولة الاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية لتعزيز مكانتها (موسوعة مقاتل من الصحراء، 2018).

ومن منظور المحددات الأيديولوجية والسياسية لسياسة إيران تجاه دول الخليج العربي، يمكن القول إن سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتبطت على الصعد كافة، بعدة محددات، منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة والقائمين على تنفيذها، ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني، كمشروع إسلامي، وأيضا الرؤية والأهداف الثورية لذلك المشروع، الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران القومي والعالمي، ومقومات هذا الدور، واستراتيجية تفعيله، وأيضا موقع الخليج العربي في تلك الاستراتيجية. فهناك الرؤية العقائدية والثورية، التي تتمثل في أن الاستراتيجية الإيرانية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال نظرية تقوم على دفع المشاكل الداخلية إلى الخارج، وأن من حق إيران، بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، أن تضع نظرية أمن للمنطقة، تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال الأساليب المناسبة، وفق المتغيرات الدولية. وترتبط سياسة دول الخليج تجاه إيران، باستراتيجية الأخيرة ومشروعها الإسلامي وركائزه، وموقع الخليج فيه، وأساليب النظام الإيراني لتحقيق هذا المشروع إلى واقع. فلا يمكن فهم سياسة إيران الخارجية بشكل عام، دون فهم أسس مشروعها وطبيعته، وطبيعة النظام القائم على تنفيذه. فاستراتيجية إيران، والرؤى المبنية عليها، سواء بالنسبة لأمن الخليج، أو الرؤيتين الأيديولوجية والسياسية لموقع الخليج في السياسة الخارجية الإيرانية، مثلت أهم محددات سياسة إيران، وإسقاطات تلك السياسة على الخليج العربي، عبر الإدارات الإيرانية المختلفة. وينعكس تعقيد تركيبة السلطة في إيران على طبيعة سياستها تجاه دول الخليج، ثم مدى تأثر سياسة هذه الدول تجاه إيران بكل ذلك، ومنطلقات تلك السياسة التي تأسست على رؤية دول الخليج لأمنها واستقرار أنظمتها، وإدراكها لمصادر التهديد لهما، وأيضا استراتيجيتها لمواجهة ذلك. وهناك أسئلة تُثار الآن حول التحول في السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج، عقب

وصول حسن روحاني إلى سدة الرئاسة في إيران، وما إذا كان في وصول التيار الإصلاحي ما سيغير من سياسات إيران تجاه دول الخليج العربي (مكاوي وآخرون، 2915: 65-66).

المحدِّد الفلسفي والعقائدي

لعلّ ما يُسمّى "ولاية الفقيه" تمثّل التجسيد الأكثر وضوحا للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية، والتي هي أحد أهم مصادر السياسة الخارجية، فولاية الفقيه، والأسس الفلسفية التي تستند إليها فكرة الحاكمية، تؤديان إلى توسيع حدود سلطة المرشد، ونطاقها في السياسة الخارجية. لقد نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت بوعد تحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، ولتنفيذ أحكام الإسلام الشيعي المهدوي، وتشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين: الجمهورية والإسلام. وأفضت هذه الصياغة إلى حصر السلطة في ولاية الفقيه ممثلة في القيادة الدينية واحتكارها تسيير دفة الأمور، وأصبح الولي الفقيه كأنه معين من الله، فتجاوزت صلاحياته كل حدود. وتفضي هذه التركيبة المعقدة ذات العمق الفكري الأيديولوجي إلى حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة، فتلجأ الطبقة الحاكمة إلى تفريغ حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها، كي لا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه (البطنيجي، 2017).

المحدد الجيو-ستراتيجي

تبرز في المحدِّد الجيو-سياسي معضلات القيادة الإقليمية وامتلاكها في النظم الإقليمية، فهي لا تتعلق بطموح هذه الدولة أو تلك فحسب، بل فعل الجيران في المحيط الإقليمي، والفاعلين

الدوليين أيضا. ومع مراعاة أن السياسة الخارجية احتلت موقعا مركزيا، لنظام ما بعد الثورة الإيرانية، وحظيت بأهمية بالغة لدى النخبة الحاكمة، لاعتبارات تتعلق باستراتيجية تعظيم الدور، على المستويين الإقليمي والدولي، والانخراط الواسع بالسياسة الإقليمية والعالمية، فإنها كانت دائما مجال صراع بين رؤيتين واتجاهين، يطبق الاتجاه الذي يتغلب صاحبه، ويهيمن على السلطة، ويتحكم بالتالي في عملية صنع واتخاذ القرار. وعبر عقود، استندت رؤية الاتجاه المحافظ إلى الإيمان بالتفوق الطائفي والإقليمي، والتمسك بمطامح الهيمنة على المنطقة، خاصة منطقة الخليج العربي، وحمل لواء الدفاع عن الشيعة، الذين يسكن عدد كبير منهم دول المنطقة، ما جعل رؤية المحافظين لسياسة إيران تجاه دول الخليج العربي تدخل ضمن نمط السياسة الخارجية الذي تتمثل ركائزه في "تصدير الثورة"، وتمديد المشروع الإيراني الثوري، ورفض التقوقع داخل حدود إيران، وبناء قوة عسكرية تقليدية ونووية إيرانية ضخمة، تسهم في تنفيذ ذلك المشروع، وامتلاك كل مقومات القوة اللازمة للتدمير أو الردع في منطقة تعج بالصراعات الإقليمية، وبيئة حاضنة للصراعات الدولية. لذلك، رأى الاتجاه المحافظ في إيران أن تقليص نفوذ إيران في منطقة الخليج، يعني في المحصلة النهائية تكريس عزلة إيران إقليميا ودوليا، وهو ما يتعارض مع أهداف الجمهورية الإسلامية وفلسفتها (مكاوي وآخرون، 2015: 68-69).

الخريطة (1). الموقع الجيو–ستراتيجي لإيران

وانطلاقاً مما سبق هناك عوامل ثلاثة يمكن من خلالها تفسير السياسات الإيرانية التي تستهدف عدم استقرار منطقة الخليج وهي (كشك، 2017):

1– العوامل التاريخية (ميراث الحرب العراقية–الإيرانية): على الرغم من مرور ما يقارب 38 عاماً على انتهاء تلك الحرب، بل والقضاء على النظام العراقي من خلال الغزو الأمريكي عام 2003م، فإن خبرة تلك الحرب لاتزال ماثلة في أذهان النخب الإيرانية والتي أوجدت لدى إيران فكرة مؤداها أن المحيط السني ربما لا تكون أطرافه رصيداً لها.

2- العوامل الجغرافية: إن مميزات الدولة البحرية كثيرة، بل وهائلة إذا ما كان لدى الدولة قوات يمكنها حماية حدودها البحرية، وتوظيف تلك الحدود، وهو ما ينطبق على الحالة الإيرانية.

3- موقع منطقة الخليج العربي ضمن المشروع الإقليمي لإيران: ففي ظل صراع إيران مع الدول الغربية منذ عام 1979م وحتى الآن، ترى إيران أن منطقة الخليج هي "الحلقة الأضعف" التي يمكن التأثير فيها على المصالح الغربية.

محدد الدور والقوة:

تركز إيران على محدد الدور الفاعل في السياسة الخارجية، ويتجلى ذلك من خلال إظهار هيبتها الإقليمية، وتركيز سياساتها على تطوير التقنيات العسكرية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية. ويتضح ذلك من خلال تمسكها بمواقفها (البطنيجي، 2011 أ: 113).

أدوات السياسة الخارجية الإيرانية

تتعدد الأدوات التي تنفذ من خلالها إيران سياستها الخارجية، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه. فمثلاً لا تستخدم إيران الدعم العسكري والتدخل السياسي والقوة العسكرية إلا مع الدول العربية والإسلامية. بينما تستعمل أداة الدبلوماسية مع المنظومة اللاتينية والأوروبية. وبالتالي هناك عدم تساو في استعمال هذه الأدوات تجاه مختلف الوحدات الدولية. كما أن استعمال أداة معينة يؤثر في سياستها الخارجية، فالدعم المالي والعسكري للقوى المعارضة في النظم العربية يؤدي إلى توتير العلاقة بين هذه الدول وإيران (البطنيجي، 2011 ب).

وفي الواقع، تأخذ القوة بمعناها التقليدية أشكالا عدة في الممارسات الإيرانية. فبعد الإطاحة بأول رئيس منتخب، أبو الحسن بني صدر، أصبح تصدير الثورة الإيرانية سياسة إيران الرسمية، حيث أسس وزير الخارجية الأسبق، مير حسين موسوي، في تشرين الأول/أكتوبر 1981، لجنة لبناء السياسة الخارجية الإيرانية على أساس الرؤية الأيديولوجية للثورة. وبناء عليه، تم تشكيل المجلس الثوري الإسلامي، لتصدير الثورة الإيرانية؛ كمظلة للإشراف على ممثلي تصدير الثورة في محيط إيران الإقليمي، كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحركة الثورة الإيرانية في الجزيرة العربية، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في المنامة. ولاحقا، وبعد صعود هاشمي رافسنجاني، تحولت إيران إلى سياسة "الثورة الإيرانية في بلد واحد"، ولكنها شهدت تقلبات لاحقة، تبعا لموازين القوى الداخلية بين المحافظين والإصلاحيين (Arjomand, 2009: 137).

ويبدو أنه يمكن القول إن إيران تسعى إلى تكريس نفوذها في منطقة الخليج العربي من خلال حالة الفراغ الاستراتيجي التي وفرت لها البيئة المناسبة للتوغل من الداخل في عدد من دول المنطقة، كما حدث باحتلال الجزر الإماراتية العربية طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى. كما تكرس نفوذها من خلال دعمها لأطراف موالية لها، وما يمثله ذلك من تهديد لأمن واستقرار تلك الدول، كما تستخدم إيران الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية والعسكرية كأدوات في تحقيق مصالحها القومية الخارجية، بما يعزز نفوذها الإقليمي، أيديولوجيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا (صلاح، 2018).

المبحث الثاني

تداعيات سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي

في الفترة الممتدة بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، شهدت الساحة العربية تنافسا وصراعا إقليميا اتسم بتعدد الأطراف العربية وكثرة التحالفات سريعة التغير، وكانت كل من السعودية ومصر الناصرية الطرفان الأساسيان المتقابلان اللذان قادا ذلك الصراع الإقليمي القائم على أسس إيديولوجية، وقد أُطلق على تلك الصراعات في تلك الفترة اسم "الحرب العربية الباردة"، وفي الفترة السابقة عن الحراك العربي 2011، تم أيضا وصف تلك التفاعلات الإقليمية بـ "الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط"، فهي جديدة لتمييزها عن الحرب الباردة الأولى في المنطقة وهي شرق أوسطية على اعتبار أن هذه الحرب بخلاف الأولى شملت إضافة للدول العربية دولا غير عربية أيضا" وهي دول أساسية في هذه الحرب، مثل إيران. وتعود بدايات الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط إلى الثورة الإيرانية عام 1979 التي أدت إلى إسقاط نظام حكم الشاه المعروف بشرطي أمريكا في المنطقة، وصعود نظام حكم إسلامي مناوئ للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولحلفائها الرئيسيين في المنطقة؛ إسرائيل ودول الخليج، على أنقاض نظام الشاه. وكان من شأن هذا أن يشكل تحديا مباشرا للدول العربية، وفي مقدمتها السعودية، التي دخلت في تنافس إقليمي حاد مع إيران، واستُخدمت في ذلك ورقة الطائفية شيعة/سنة (حجال، 2018: 101-102).

فعقب انتصار الثورة الخمينية في إيران عام 1979 أصبحت إيران لاعبا رئيسا على الساحة، وتحولت لتصبح المورد الأول للأفكار الثورية ونظريات التغيير، بالإضافة إلى المال والسلاح والتدريب، مرورا بالحوزة العلمية ذات الإمكانات والدعم السياسي، منذ ذلك التاريخ

أصبحت البحرين، أو تحديدا المجتمع البحريني، أحد مكونات المشروع الإيراني الكبير في المنطقة العربية. ويعتمد المشروع الإيراني بصفة أساسية على استغلال الشيعة في الشرق العربي وتوظيفهم في خدمته. ويصعب للوهلة الأولى صياغة معيار يحدد أهمية كل من هذه التجمعات للمشروع الإيراني؛ إذ توجد عدة عوامل يمكنها أن تبلور هذا المعيار، فمنها: حجم السكان: حيث تبرز أهمية العراق ثم لبنان، ومنها: القوة الاقتصادية، وهنا تبرز أهمية شيعة الكويت والعراق، ومنها القوة العسكرية، فيأتي في المقدمة حزب الله، ثم العراق ثم الحوثيون، ومنها: المركزية العلمية الدينية، وهي تميز العراق؛ حيث النجف وكربلاء ومراقد الأئمة، ومنها الثقل السياسي، ويتجلى في مكانة– أو إمكانات– العراق كدولة كبرى، بالإضافة إلى الدور الذي يمارسه حزب الله في لبنان، ومنها النسبة السكانية، وهنا يبرز شيعة العراق ولبنان ثم البحرين أغلب التجمعات الشيعية بأهميتها ثم البحرين، ومنها الموقع الجغرافي، وتتسم أغلب التجمعات الشيعية بأهميتها الجغرافية. وبالنسبة للبحرين؛ فإن موقعها في خاصرة الجزيرة العربية يجعلها على درجة كبيرة من الأهمية بالنظر للموقف الإيراني من السعودية (فهمي، 1432 هـ: 5).

ولعلّ من أهم أسباب غَلَبة البعد الأمني على الأسس التي أُنشئ عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي جاء تأسيسه كمنظمة، أو بنية، تمثل دول الخليج العربي الست، تحت دوافع أمنية مسيطرة؛ ما يعكس هيمنة الهواجس الأمنية على قادة دول الخليج العربي، وهي هواجس كانت منذ تأسيس المجلس، مجال الاهتمام الرئيس، مع اختلاف الأسباب التي فرضتها التطورات الإقليمية (العيسوي، 2007: 21–21).

وربما يفسّر ذلك أيضا، ولو جزئيا، الارتباط الأمني الاستراتيجي مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالقوى الخارجية، انطلاقا من مدركات قادة دول الخليج العربي، بحجم الخلل البنيوي

والعسكري مع أطراف المنظومة الإقليمية، وخاصة إيران، حيث التفاوت في عدد السكان، وأعداد المقاتلين في جيوش كل من إيران ودول الخليج العربي، فيما تمتلك إيران جيشا يقترب في تعداده البشري من ضعف حجم القوات المسلحة في دول الخليج العربي الست مجتمعة، وهي دول أمامها معوقات كثيرة، لإمكانية بناء جيش خليجي موحد قادر على الدفاع عن أمن منطقة الخليج العربي (كشك، 2005).

إن السياسة الخارجية للدولة انعكاس لسياستها الداخلية، كونها تُصنع داخل الدولة. أما العلاقات بين الدول فهي كما عرّفها (مارسيل ميرل): "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن أيضا العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب...الخ، ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه تدفقات من طبيعة أخرى؛ اقتصادية، وأيديولوجية، وسكانية، ورياضية، وثقافية، وسياحية...الخ" (توفيق، 2006: 12-13).

وفي تطورات أحداث ما أُسمي "الربيع العربي" لعل من المهم تأكيد حقيقة أن التطورات الإقليمية، خاصة منذ عام 2011، لم تكن منشئة للصراع في الخليج العربي، بل كان لها تأثير على مضمون ذلك الصراع بالنسبة لإيران. فقبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كان صراع إيران مع دول الخليج مؤسساً على الأطماع الإقليمية، ومع استمرار الصراع، اتضح أن أهم آلياته تتمثل في الاعتبارات الطائفية والدينية بشكل أساسي. وضمن ذلك الصراع تعمل السياسة الإيرانية على محورين متوازيين (كشك، 2017):

الأول: تهديد الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتهديدات المباشرة، مثل تصريح العميد مرتضى قربائي أحد المقربين من قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني بتهديد السعودية بقوله" إذا أصدر علي خامنئي الأوامر بضرب السعودية فلدينا 2000 صاروخ جاهزة لإطلاقها باتجاه السعودية من أصفهان". ويأتي في ذلك أيضا الاعتداءات على السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد عام 2016. أما التهديدات غير المباشرة فتتمثل في زيادة وتيرة التسلح التقليدي. وعملت إيران على تعزيز تحالفاتها الدولية ومنها العلاقات مع روسيا، والتزود بمنظومة صواريخ إس 300، وتشير التقديرات إلى أنه يتوقع أن تتراوح قيمة العقود العسكرية بينهما ما بين 11 و13 مليار دولار.

ويتم التهديد عن طريق دعم الأنشطة والتنظيمات السرية داخل دول الخليج العربية، وعبر التغلغل الاقتصادي من خلال التجارة وبعض المشروعان الاستثمارية، إلى جانب التدخل ثقافيا ودينيا في المناسبات الدينية.

والثاني: إبقاء المحيط الجيوستراتيجي لدول الخليج العربي في حالة من عدم الاستقرار، بما يحقق هدف إبقاء القدرات الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حالة من الاستقطاب ما بين التهديدات الداخلية والخارجية. ويتم ذلك في أحد أشكاله من خلال التطويق بإقامة علاقات ووثيقة مع دول المحيط الإقليمي، كما أوجدت إيران طوقًا مذهبيا مواليا لها في سوريا ولبنان والعراق.

وبالنسبة لمواقف الولايات المتحدة وتوجهاتها في هذا المشهد الإقليمي، هناك دعوات للحذر من التعميم الذي قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، فما أُسمي "الربيع العربي" مثّل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية في بعض الدول العربية التي كانت أنظمتها موالية أو متحالفة معها كمصر

والبحرين واليمن، وبالتالي عملت أمريكا في تلك الدول خلف حلفائها الإقليميين –أي دول الخليج، وخاصة السعودية– على تقويض الحراك فيها، مثلما حدث في البحرين، أو توجيهه ومجاراته مثل ما حدث في اليمن مصر. أما في دول أخرى، فإن ذلك الحراك مثل للولايات المتحدة الأمريكية فرصة جوهرية لتحقيق مكاسب استراتيجية وتوسيع نفوذها على حساب قوى إقليمية وعالمية أخرى، وهو ما كان عليه الحال في ليبيا، الدولة لغنية بالنفط، وفي سوريا حليفة روسيا والدولة الرئيسية في محور المقاومة المناوئ لسياسات أمريكا وإسرائيل (حجال، 2018: 115–116).

وفي الإطار الأوسع، تحدّد الدولة بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، على أساسها أهدافها وفي ضوء مصادر القوة التي لديها. والدولة الأقوى هي التي تفوز دائما في الدبلوماسية والحرب والقوة الناعمة، ما جعل الركون إلى القوة العسكرية (الحرب) الخيار الأقل ترجيحا في تحقيق مصلحة الدولة. وفيما يتصل بالقوة وتوازن القوى، فلا شك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذه الاختلافات يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب قوة الدول. وتدرك كل دولة، في ظل البيئة الدولية الحالية، والتي يغلب عليها منطق الصراع، أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة بكل مشتملاتها، والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد ما يمكن، بإضافة مصادر أو قوى أخرى، مثل الدخول في تحالفات، أو من خلال إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق، كالتقسيم والحرب النفسية إلخ. والتوازن ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة، وعملية حركية متغيرة، تندفع من سعي الأطراف ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية، التي تعكس القدرات والإمكانات والموارد المتاحة لها. وعند تغير القدرات بشكل حاسم من طرف، يسعى الطرف الآخر إلى إعادة التوازن من جديد. ومفهوم توازن القوى الشامل مركب ومتعدد الأبعاد، وهو من حيث القدرات يتجاوز مفهوم التوازن العسكري، الذي يدخل كأحد

أبعاد توازن القوى، والذي يضم، علاوة على ذلك، القدرات الاقتصادية والسياسية والبشرية والتقنية (محمد، 2014).

ولا بد من الإشارة هنا إلى "القوة الناعمة" التي تستخدمها إيران من هذا الباب العقائدي. إذ تحاول إيران أن تستمد من البعد الديني مشروعيتها الدستورية، كما تفسرها هي. ويبدو أن الرؤية العقائدية لإيران ما بعد الثورة، أسهمت في تحديد شكل علاقاتها الخارجية عموما وطبيعتها. فتنظيم السياسة الخارجية على أساس المعايير الإسلامية، والأنموذج الإسلامي الذي تتبناه إيران، واستراتيجيتها المتعلقة بقيادة مشروع إسلامي عالمي، حكمت علاقاتها الإقليمية، وخاصة مع دول الخليج، حيث ظلت هذه المعايير والأسس بمثابة قاعدة ومظلة آيديولوجية ترسم انطلاقا منها سياستها تجاه تلك الدول، وفي الوقت نفسه تُشرعِن أهدافها الخاصة بتوسيع نفوذها ومجالاتها في دول الخليج، فالنُظُم الملكية السائدة في دول الخليج لا تتفق مع "التفسير الإيراني" للإسلام، وهذا التفسير يدفع بإيران إلى الخوض في مشروع عقائدي عالمي، يحمل تفويضا دينيا يسمح لها بالتدخل والتمدد في المنطقة، بما يمكنها من السيطرة على بقية العالم الإسلامي، وإقامة الحكومة العالمية الإسلامية (مكاوي وآخرون، 2015: 83). وقد شكل الإسلام البنية الأيديولوجية الفوقية لإيران ما بعد الثورة، وظل القوة المهيمنة في الجمهورية الإسلامية، فيما لم يقتصر دوره على تشكيل نسيج إيران، بل تعداه أيضا إلى تشكيل علاقاتها مع العالم الخارجي، وكانت السمة الأبرز لِـ "الإسلام الإيراني" هي الراديكالية، وهي السمة التي أثرت في معظم علاقات إيران مع العالم الخارجي، أو أعطتها شكلها؛ بل ظل كل تعامل للنظام في إيران مع العالم الخارجي، ينبع من النظرة التي يتمسك بها القادة الإيرانيون. فتفسير قادة إيران للإسلام هو القوة الدافعة التي تشكل استراتيجيتهم داخل البلاد وخارجها. ولذلك، فإن فهم هذا "الإسلام الراديكالي" الذي ينادي به القادة

الإيرانيون يُعدّ شرطا أساسيا لفهم استراتيجيات النظام الإيراني وسياساته، داخليا وخارجيا (زيباكلام، 2012).

لقد حاولت إيران تحسين صورتها الخارجية من خلال استراتيجية ثقافية تنطلق من الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية، ونفي سمات الطائفية عن نظامها ومشروعها، كما حاولت تخفيف الصراع بين متطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية، فدائما ما كانت حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي، وتعمل على نشره، ومزجه مع القومية الفارسية، وتحديدا مبدأ ولاية الفقيه، عاملا معرقلا لهدفها في قيادة المنطقة، أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد فحسب على القوة الصلبة. بل إن هذا العنصر لعب في كثير من الأحيان دورا سلبيا في تعميق عزلة إيران الإقليمية، خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي؛ لحشد الأغلبية الشيعية وتوظيفها في بعض دول المنطقة (العراق والبحرين)، والأقليات الشيعية في بعضها الأخر (السعودية والكويت والإمارات)؛ لتحقيق أهداف سياسية إيرانية في هذه الدول. فيما تعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ردة فعل تلقائية برفض الطروحات الإيرانية، أو المشروع الإيراني في المنطقة، لاسيما في دول الخليج والعالم العربي (باكير، 2013).

وتستخدم إيران القوة الخشنة "الصلبة" التقليدية القائمة أساسًا على القوة العسكرية–الأمنية، في تنفيذ سياساتها أيضا. وقد حرصت إيران على الاشتباك مع أربعة ملفات أساسية وهي اليمن وسوريا والعراق ولبنان من خلال ما يسمى بالحروب غير النظامية وهي التي وصفها وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بأنها "حرب رخيصة الثمن". وبوجه عام فإن إيران تقوم "بالحرب بالوكالة "في دول الجوار الخليجي من خلال أذرعها الإقليمية حيث تدرك إيران أن

المواجهة المباشرة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد أمراً مستبعداً، ومن ذلك الوجود الإيراني في اليمن (كشك، 2017).

ولعلّ بالإمكان تكثيف المؤثرات في سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي وتداعيات تلك السياسات على صعيد هذه الدول في المحاور الآتية (حارب، 2015: 26–29):

1. إن وضع إيران الجيو–سياسي الضاغط على الدول الخليجية يشكل أحد المؤثرات المهمة في رسم العلاقة بين الطرفين.

2. المشروع النووي الإيراني: وقد بينت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منفردة ومجتمعة، موقفها من هذا المشروع؛ حيث صرحت بحق إيران في امتلاك التقنية النووية، لكن هذه الدول متخوفة من التأثيرات الاستراتيجية والعسكرية له إذا تحول إلى مشروع نووي عسكري، خاصة وأن إيران لم تفصح عن الصورة المتكاملة لهذا المشروع، في ظل رفضها وعدم تعاونها مع وكالة الطاقة النووية الدولية. ولا يخفي الخليجيون كذلك تخوفهم من التأثيرات البيئية لهذا المشروع، ومدى امتلاك إيران للتقنية التي تحفظ سلامة المنشآت النووية ومخلفاتها. وقد تنامى هذا الخوف بعد الزلزال الذي ضرب اليابان في 11 آذار/مارس عام 2011، وما خلفه من انفجار المفاعلات النووية وتأثيرها على البيئة. ويرى الخليجيون أن مدنهم لا تبعد كثيرا عن المفاعلات النووية الإيرانية، وربما كانت أقرب إليها من بعض المدن الإيرانية.

3. لغة الخطاب السياسي الإيراني تجاه دول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات المعلقة بين الطرفين، كجزر الإمارات الثلاث المحتلة من إيران (حارب، 2015: 26–29).

4. تفاوت العلاقة مع إيران من دولة خليجية إلى أخرى؛ فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليست سواء في علاقتها بإيران، فموقف هذه الدول يتفاوت قربا أو بعدا من إيران، مما لا يشكّل موقفا موحدا. فهناك دول تقيم علاقات هادئة ومستقرة مع إيران، بينما تضطرب العلاقة بينها وبين دول خليجية أخرى وفقا لطبيعة هذه الدول. ولعل العلاقة الإيرانية من جهة والبحرينية والإماراتية من جهة أخرى، تمثل صورة من تلك العلاقة المضطربة سياسيا، وإن كانت منتظمة اقتصاديا كما هو الحال مع الإمارات. كما إن العلاقة ترتفع وتنخفض مع إيران وفقا لطبيعة النظام السياسي الحاكم في إيران؛ ففي عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي تحسنت العلاقة بين إيران وبعض الدول الخليجية لمستوى عقد اتفاقية أمنية مشتركة بينهما.

5. علاقة دول الخليج ببعض الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، تلك العلاقات التي ترى فيها إيران تهديدا لأمنها القومي، بينما تعتبرها الدول الخليجية حقا مشروعا لها في ممارستها السياسية والسيادية، كما إنها جزء من العلاقات الدولية السائدة في العالم، ولذلك يستخدم الساسة الإيرانيون هذه الورقة في تحديد علاقاتهم بدول الخليج. وقد حاولت إيران توظيف صراعها مع المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول الغربية بصفة خاصة في العلافة بينها وبين الدول الخليجية، التي كررت مرارا أنها ليست طرفا في هذا الصراع، ولن تكون وقودا للحرب بين إيران والدول الأخرى إذا نشبت هذه الحرب، خاصة في ظل تنامي النزعة الحربية لدى إسرائيل، ومحاولاتها جر الولايات المتحدة الأمريكية لحرب ضد إيران، وهو ما كانت الولايات المتحدة تؤجله الحالة الاقتصادية التي تمر بها، ومرور فترة الانتخابات الرئاسية (حارب، 2015: 26-29).

ولعلّ من الأمثلة الملموسة على مبرّرات ما ترى فيه دول الخليج العربي تهديدات إيرانية حقيقية لأمنها، أنه تأسس في إيران مكتب الحركات الثورية والتحررية الذي أنشأه مهدي هاشمي، نظرا لما تمتع به من حماسة ثورية وميل للمواجهة، وكُلِّف مهدي هاشمي مهمة إنشاء مكتب يتولى دعم الحركات التحررية في الشرق الأوسط وتصدير الثورة للخارج. ووضعت إيران خطة خمسينية لتحقيق أهدافها التوسعية بنشر تشيعها الفارسي، بين المذاهب المخالفة لها سواء من أبناء أهل السنة والجماعة، أو من معتنقي المذاهب الشيعية الأخرى (الشمراني، 2012: 300-302)، ومن أهم محاور هذه الخطة:

1. الخطة تستهدف أهل السنة داخل إيران وخارجها، وهي ذات صبغة قومية فارسية ثقافية، اجتماعية، تاريخية، سياسية، اقتصادية، دينية.
2. تعتمد الخطة على تحسين العلاقات مع الآخرين ما أمكن ذلك.
3. زيادة النفوذ الشيعي في مناطق أهل السنة، عن طريق بناء الحسينيات والجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والمؤسسات الطبية والصحية وتغيير التركيبة السكانية بتشجيع الهجرة الشيعية إلى تلك المناطق، وتهجير أهل تلك المناطق منها (يوسف، 1431 هـ، عن: "الشرق الأوسط، 2007).

الآليات المطلوبة لمواجهة التهديدات الإيرانية

مع أهمية المواقف الخليجية الثابتة عموما وفي الغالب تجاه إيران، فإن ثمة خطوات أخرى يمكن اقتراحها في هذا الشأن، وهي (كشك، 2017):

1- بناء رؤية استراتيجية استراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعيد تعريف المصالح الاستراتيجية والمخاطر الإقليمية الراهنة.

2- تبنّي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مفهوم القوة الموازنة انطلاقاً من استمرار الصراع بين إيران والدول الغربية، بحيث تكون دول المجلس (القوة الموازنة) مرتبطة بعلاقات مع القوى المناوئة (إيران) بحكم الجغرافيا والوجود، وعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، لصياغة معادلة الأمن الإقليمي الخليجي.

3- التصدي للمشروع الإقليمي لإيران، بالتحالفات الفاعلة عمليا في الأحداث التي تتطلب ذلك، كما في البحرين على سبيل المثال، وإيلاء مضيق هرمز اهتماما خاصا، كونه ذا أهمية استراتيجية كبيرة، إذ يمر منه ما يزيد عن 7% من إجمالي الملاحة العالمية بحوالي 26 ألف سفينة نقل سنوياً، وما يقرب من4 ملايين برميل نفط يومياً.

4- الاهتمام بأدوات هامة مثل الإعلام، في مواجهة إعلام "الولي الفقيه" وتوجهاته وسياساته وأهدافه تجاه المنطقة. ولأن هذه الأهداف تتعارض بقوة مع مصالح الدول العربية في الخليج العربي، فقد أوجد ذلك العديد من الساحات التي يتم فيها صراع إعلامي قوي بموازاة الصراعات السياسية والاقتصادية والأمنية. كما أن أدوات "الحرب الناعمة" الأخرى حاضرة في هذا الصراع، كما جرت الإشارة، مثل استثمار المنظمات غير الحكومية والقوى والهيئات غيرها من وسائل التأثير (الخميس، 2011).

إن الدور المتنامي لإيران في المنطقة لم يدفع مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المجموعة العربية إلى وضع استراتيجية واضحة لطبيعة هذه العلاقة، أو إعادة بلورتها في رؤية جديدة، في حين يمضي راسم السياسة الإيرانية في التوغل الاستراتيجي داخل المنطقة، مستثمرا

الصراعات العربية تارة، وهشاشة المواقف تارة أخرى، ولعل العراق خير نموذج لهذا الاختراق. وإذا كانت الدول العربية بعيدة نوعا ما عن تأثيرات الموقع في رسم العلاقة مع إيران، فإن دول الخليج العربي تتحمل الضغط الجيو–سياسي القادم إليها من إيران. وعلى الرغم من ذلك فما زالت سياسة هذه الدول مع إيران كما كانت عليه خلال الثلاثين سنة الماضية، أي بطريقة التعامل مع الواقع لا مع المتوقع؛ فإيران لديها مشروعها السياسي في المنطقة القائم على الاختراق تحت لافتات عدة، من بينها: الطائفية، أو الإسلامية، أو الثورية، ولذا نجدها تركب موجات الثورة العربية السائدة، بدعوى تأثير ثورتها على هذه الثورات، مستغلة نتائج هذه الثورات لصالحها، ومستثمرة كذلك مواقف بعض الدول العربية "المترددة" من هذه الثورات، وهي بذلك ترسم لعلاقة جديدة مع التغيرات السائدة في بعض البلدان العربية، انطلاقا من المشروع الذي تعمل له إيران ببعديه الإقليمي والعالمي، وقد ساعدها على ذلك الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه سقوط الأنظمة السابقة (حارب، 2015: 25).

ويرى الباحث أن الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، ولكي يوضع في إطاره الصحيح، ينبغي أن تتم مقاربته في سياق تأصيل العلاقات بين إيران والعرب. وفي الواقع الراهن منذ ثورة الخميني عام 1979، ورغم أن السلطات في النظام الإيراني تنقسم إلى سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، إلا أنها تمارس صلاحيتها بإشراف الولي الفقيه، وقد شكلت البنية الأساسية لنظام الحكم من نظرية الولاية المطلقة للولي الفقيه. وفي الواقع، يبدو أن البُعد الطائفي والقومي في الهوية الإيرانية محرك أساسي للسياسات والممارسات الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.

كما يرى الباحث أن إيران تستفيد من أهميتها الجغرافية وقدراتها العسكرية والنووية المتنامية لإدارة الصراع في منطقة الخليج العربي، وفرض الأمر الوقع في المنطقة العربية والخليج العربي؛ كاستمرارها في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى منذ

عام 1971، ويبدو أن القيادة الإيرانية تعمل للمشاركة في ترتيبات أمن الخليج العربي، من منظور الطموحات الرسمية الإيرانية، محاولة الاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية لتعزيز مكانتها. كما يبدو أن سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتبطت بالرؤية العقائدية لصناع السياسة والقائمين على تنفيذها، ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني، كمشروع إسلامي، وأيضا الرؤية والأهداف الثورية لذلك المشروع، الذي يقع الخليج في إطاره، ومن هذا المنظور يمككن فهم دور إيران ومقوماته، واستراتيجية تفعيله، وموقع الخليج العربي في تلك الاستراتيجية. كما يبدو أن العوامل التاريخية (ميراث الحرب العراقية–الإيرانية، ومزاعم أن البحرين جزء من إيران، ...)، والعوامل الجغرافية، بانعكاساتها الجيو–سياسية والأمنية، نظرا لموقع منطقة الخليج العربي ضمن المشروع الإقليمي لإيران، تمثل أسس السياسات الإيرانية في منطقة الخليج العربي. ففي ظل صراع إيران مع الدول الغربية منذ عام 1979م وحتى الآن، ترى إيران أن منطقة الخليج هي "الحلقة الأضعف" التي يمكن التأثير فيها على المصالح الغربية، سيما وأن تصدير الثورة الإيرانية سياسة إيران الرسمية. وفي الواقع، يرى الباحث أن هناك حاجة لصياغة مفهوم استراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإلى حتمية تحول دول المجلس نحو مفهوم القوة الموازنة انطلاقاً من استمرار الصراع بين إيران والدول الغربية والذي سيكون من الخطأ اختزاله في البرامج النووية الإيرانية.

الفصل الرابع

إسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011-2016

تتألف مملكة البحرين مجموعة من الجزر تقع في منطقة متوسطة من الحيز المائي للخليج العربي الذي يمتد من جنوب غرب آسيا، ما بين الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا. وتبلغ مساحة اليابسة 70727 كلم^2. وبلغ تعداد السكان لعام 2016 (1.423.726) نسمة منهم 664.707 بحريني و759.019 غير بحريني. وتحتل مركزا مهما في التجارة والاتصالات في الخليج العربي بعد اكتشاف البترول فيها عام 1932، وهي أول دولة اكتُشف فيها النفط في الخليج، حيث يسيطر النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد البحريني، ويمدانه بـ 40% من العائدات (ويكيبيديا 2015؛ صحيفة "الوطن"، 2017).

المبحث الأول

الإسقاطات السياسة الإيرانية على مملكة البحرين (2011-2016)

كثيرا ما عَدّت إيران البحرين جزءا من السيادة الإيرانية، الأمر الذي غذّى الصراع في منطقة الخليج العربي، وتسمية الخليج العربي بالفارسي أبلغ مثال على ذلك هي أحد أُطر هذا الصراع. ويرى كثير من الساسة الإيرانيين أن البحرين شكلت جزءا من السيادة الإيرانية، تاريخيا، بداية من نهاية العصر الإشكاني، وصولا إلى حكم القاجار في العصر الحديث، والقرن العشرين، حيث العصر البهلوي الأول (رضا شاه)، والبهلوي الثاني (محمد رضا بهلوي). ثم جاء الاعتراف بها دولة مستقلة، في العام 1971. وبالرغم من ذلك، تظل غالبية الأوساط الإيرانية تنظر إلى البحرين كجزء من إيران. وجرت الإشارة إلى عدد من التصريحات من صحف وشخصيات قريبة من المرشد، تتحدث عن تبعية البحرين لإيران. كما حدث، في آذار/مارس 2009 حين صرح مستشار المرشد، علي أكبر ناطق نوري، بأن البحرين هي المحافظة الإيرانية رقم 14، رغم ن البحرين إحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981. وفي العام 1981 نفسه، اتهم رئيس وزراء البحرين إيران بتدريب المئات من بتدريب شباب خليجيين لشن اعتداءات، عقب محاولة انقلاب فاشلة في البحرين اتُّهمت إيران بتدبيرها. وفي حزيران/يونيو 1996، تجددت الاتهامات البحرينية لطهران بتدريب وتوجيه تنظيم ما يسمى بِـ "حزب الله البحريني" في مدينة قم، بهدف تنفيذ انقلاب، وردا على ذلك، سحبت المنامة سفيرها من طهران. جاءت هذه التحركات، التي اتُّهمت إيران بتدبيرها في حينه، في إطار سلسلة من الحوادث المشابهة في الدول الخليجية المجاورة (عبد الناصر، 1997: 80).

وهناك في الواقع الكثير من الادعاءات الإيرانية حول أن البحرين جزء من إيران، وهي ادعاءات تنقصها المبررات القانونية والتاريخية. فقد تأكد استقلال مملكة البحرين وتمّ حسمه من خلال استفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة وتنفيذها. واكتسب ذلك الاستقلال سنده الشرعي والقانوني من خلال اعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين دولة مستقلة وذات سيادة، وهي دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وإيران نفسها اعترفت باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها. وبالرغم من كل ذلك تشهد علاقات إيران بالبحرين توترات عديدة بسبب إثارة هذه الادعاءات. ففي الحادي عشر من تموز/يوليو 2007، أدلى شريعت مداري، مستشار المرشد العام، بتصريحات تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران. وكرّر النائب البرلماني الإيراني، داريوش قنبر، المعنى نفسه في مطلع عام 2009، الأمر الذي أثار اعتراضا واضحا في الأوساط السياسية البحرينية، خاصة على المستوى البرلماني. وقد قام عدد من النواب البحرينيين بالرد على ما جاء على لسان النائب الإيراني، وقال النائب محمد المزعل، في رده: "إن على قنبري أن يكف عن التبجح القومي، فالشعب البحريني لا يختار غير الانتماء إلى الأمتين العربية والإسلامية، وهو شعب ينظر باحترام إلى كل الشعوب الصديقة ومنها الشعب الإيراني، لكن ذلك الاحترام لا ينبغي أن يُساء فهمه على أنه قبول بالتدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية أو التشكيك في ولائنا الوطني أو الإساءة إلى سيادتنا على أراضينا ". وأوضح المزعل أن الاختلاف السياسي الداخلي في البحرين لا ينبغي فهمه على أنه مجال للتدخل في الشؤون البحرينية أو التفريط في السيادة الوطنية أو قبول التشكيك في الولاء الوطني. فلكل نظام في العالم توافقاته واختلافاته، لكن له ثوابته التي تعلو على كل الاختلافات، ومنها الانتماء الوطني والقومي" (المزعل، 2009: 9-12).

تلا ذلك حديث ناطق نوري، مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية، والذي تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحريني وإيران، مشيرا إلى أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشر، وأن النظام الشاهنشاهي السابق

قد تنازل عنها. وقد أثار حديث نوري ردود أفعال قوية على الصعيد البحريني والعربي والدولي، الأمر الذي دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع والمكثف لاحتواء الأزمة. وأكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نوري لا يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني، مؤكدة احترام إيران لسيادة مملكة البحرين واستقلالها. ووُصفت تلك التصريحات بالقول: "إن المسافة بين تصريح شريعت مداري عام 2007 وتصريح ناطق نوري عام 2009، قد تم ملء الفراغ بينهما بعدد من تحليلات إيرانية تنم عن أنه لا فرق بين الكتابات الصحفية وهذه التصريحات، تريد استعادة زمن الشاه بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجددا على ولاء شعبها وانتمائه، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام 1970 الذي أجمع فيه الشعب البحريني بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولائه وانتمائه لهويتها الصحيحة" (رشيد، 2009: 15).

ونسبة الشيعة ممن هم من أصول إيرانية في البحرين لا يتجاوز في أعلى التقديرات قرابة ربع عدد السكان، كما يبين الجدول (2).

الجدول (2). تقديرات عدد الشيعة وعدد الشيعة الإيرانيين في البحرين ونسبتهم من إجمالي عدد السكان (تقديرات عام 2010)

م	نسبة الشيعة	عدد الشيعة	عدد الإيرانيين الشيعة	نسبة الإيرانيين الشيعة
١	٪٥٠	٢٩٩٠٠٠	٧٨٩٣٦	٪٢٦,٤
٢	٪٦٠	٣٥٨٨٠٠	٧٨٩٣٦	٪٢٢
٣	٪٧٠	٤١٨٦٠٠	٧٨٩٣٦	٪١٨,٩

المصدر: فهمي (1432 هـ: 30)

تركزت الأطماع الإيرانية على البحرين مقارنة بغيرها من مناطق الساحل لعدة أسباب، منها: كونها أكبر جزيرة مأهولة بالسكان في الخليج مع تنوع في مواردها من المياه، والزراعة، وصيد اللؤلؤ والأسماك، وموقعها الخطير في خاصرة شبه الجزيرة العربية؛ بحيث تصلح قاعدة للانطلاق والسيطرة، والنسبة السكانية العالية للشيعة على الجزيرة، مقارنة بالمناطق الأخرى المجاورة، ومنها أيضا، موقعها في وسط الخليج الذي يمكن أي قوة بحرية كبرى من التحكم في مسار الملاحة، وضعفها العسكري؛ نظرا لصغر مساحتها، وقلة عدد سكانها مقارنة بدول الخليج الأخرى، مما جعلها في حاجة دائمة إلى تحالفات سياسية لضمان الأمن القومي، حيث أن صغر المساحة والقلة النسبية للسكان تتعزّز مخاطر دمج البحرين. يمكن إضافة أسباب أخرى للاهتمام الإيراني بالبحرين، وهو موقعها بالنسبة للسعودية كدولة سنية كبرى تلعب دورا قائدا في المنطقة العربية، خاصة وأن الأقلية الشيعية في السعودية تتركز في المنطقة الشرقية المحاذية للساحل الخليجي على مسافة قريبة جدا من البحرين، فأي تغيير أو اضطراب في الأوضاع البحرينية سيكون له تأثير بالغ على المملكة، وهذه الحالة، إن كانت تضع البحرين في نطاق الأمن القومي للسعودية، فهذا يعني وجود حالة من التوازن "الردعي" يصعب على إيران تجاوزها – إلا أن طهران لديها أساليب كثيرة يمكن استخدامها لإثارة القلاقل دون أن تُتّهم بالتدخل المباشر. أما القول بأن

إيران توظف مطالبتها المتكررة بالبحرين من أجل موازنة قضايا أخرى مثل الجزر الإماراتية المحتلة، فهذا لا ينفي ما سبق إقراره من جدية لمطالبة الإيرانية. يصعب على طهران في وقت ما تحقيق أي إنجاز يُذكر على صعيد ضم البحرين، إلا أن إبقاء جذوة المطالبة يبقي القضية حية كما حقق منافع جانبية أخرى. ولا يخفى أن السياسة الإيرانية على مر العصور تتميز بـ "الإلحاح" والإصرار والصبر (فهمي، 1432 هـ: 295-297).

المبحث الثاني

تداعيات السياسية الإيرانية على الاستقرار السياسي في مملكة البحرين

بدأ العمل الشيعي البحريني الحركي من منتصف ستينيات القرن العشرين الميلادي، فهو يمتد لأكثر من 45 عاما، من الصعب دراسة متغيرات هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبيا ومعطياتها ونتائجها، لكن يمكن استيعاب يمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تمتد منذ منتصف الستينيات وحتى العام 1983 م، تاريخ حل حزب الدعوة، حيث بدأت مرحلة الإصلاح السياسي، والثانية تمتد حتى العام 2000، والثالثة تمتد إلى العام 2011 وأحداث واحتجاجات ما أُسمي "الربيع العربي" وهي مرحلة ما زالت لم تكتمل بعد. وتمثل كلا من المرحلتين الأولى والثانية "مخزن التجارب" للحركة الدينية الشيعية؛ إذ مورست فيهما كافة الأساليب والوسائل الممكنة لمعارضة الحكم، سواء باستخدام العنف أو المشاركة السياسية، أو العمل الثوري الشعبي، أو العمل التنظيمي السري، وما يحدث في المرحلة الثالثة الراهنة ما هو إلا إعادة استنساخ انتقائية لما جرى في المرحلتين السابقتين، وهو ما يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في قراءة مستقبل هذه المرحلة الحالية. ويمكن النظر إلى المرحلة الأولى على أنها "دورة كاملة" من عمل المعارضة الشيعية، ويتضح ذلك في كونها انتهت إلى حيث بدأت في علاقتها مع السلطة، فقد بدأ الأمر بعلاقة هادئة متوازنة تطورت إلى مشاركة سياسية، ومن ثم انتهت عقب 35 عاما على المنوال نفسه: علاقة تتجه للهدوء مع تهيؤ للمشاركة السياسية. وبلغت الحركات الدينية الشيعية في البحرين حافة المرحلة الثالثة بعد إقرار الميثاق والدستور، ومن ثم الولوج إلى حقبة المشاركة السياسية، أما المرحلة الثالثة؛ فلأنه ليس بين أيدينا إلا نقطة بدايتها، حيث لا تزال حقبة مفتوحة أمام كافة الاحتمالات (فهمي، 1432 هـ: 83-84، 260).

وفي إشارة قد تكون ذات معنى، يبين الجدول (3) فعاليات الاحتفال بأسبوع الخميني في جمعية التوعية التابعة لتيار الوفاق، وذلك قبل أحداث 2011 و"الربيع العربي"، وهو منقول من موقع:

الجدول (3). فعاليات الاحتفال بأسبوع الخميني في جمعية التوعية التابعة لتيار الوفاق

جدول فعاليات موسم السيد الامام (قدس سره)

من ٤-٦-٢٠١٠ الى ١١-٦-٢٠١٠

الرقم	اليوم	التاريخ	الفعالية	المنطقة
١	الجمعه	٢٠١٠/٦/٤	أحتفال مركزي بمشاركة ابة الله الشيخ عيسى قاسم حفظه	المنامة (مسجد مؤمن)
٢	الجمعه	٢٠١٠/٦/٤	ختمة قرآنية	المعامير (مسجد الضامن) مجموعة الموسوبون
٣	الجمعه	٢٠١٠/٦/٤	أحتفال تأبيني	جنوسان (مسجد الحوراء زينب ع)
٤	السبت	٢٠١٠/٦/٥	لقاء توعوي بعنوان(التصدي للمنكر) بمشاركة السيد محمد الغريفي	مدينة حمد (مسجد الزهراء دوار ٤) فرع التوعية بمدينة حمد
٥	الاحد	٢٠١٠/٦/٦	احتفال بمشاركة الشيخ علي رحمه	الديه(مأتم الديه الكبير)
٦	الاحد	٢٠١٠/٦/٦	احفتال بمشاركة الشيخ ابراهيم الانصاري و سيد كامل الهاشمي	بني جمرة (مأتم الاثني عشرية)
٧	الأحد	٢٠١٠/٦/٦	أحتفال متنوع	البلاد القديم (مأتم انصار الحسين)
٨	الاثنين	٢٠١٠/٦/٧	حفل تأبيني	الدراز (مأتم أنصار العدالة)
٩	الثلاثاء	٢٠١٠/٦/٨	روادبد البحرين برثون الامام الخميني	الدير (المأتم الجنوبي) هيئة المؤمن
١٠	الثلاثاء	٢٠١٠/٦/٨	محاضرة بمشاركة الأستاذ عبدالوهاب حسين	دمستان (مأتم الشباب)
١١	الاربعاء	٢٠١٠/٦/٩	أحتفال تأبيني	بارمار (مسجد شيخ علي بن حماد)
١٢	الاربعاء	٢٠١٠/٦/٩	أحتفال متنوع	سند نوبدرات (مسجد مؤمن بقع بين القريتين)
١٣	الخميس	٢٠١٠/٦/١٠	عزاء مركزي بمشاركة الشيخ حسين الاكرف	اسكان عالي (مسجد الامام الحسين ع)
١٤	الخميس	٢٠١٠/٦/١٠	عزاء بمشاركة سيد مصطفى وحسين حاجي	المحرق (مأتم سيد محمود)جمعية الامام الصادق ع
١٥	الجمعه	٢٠١٠/٦/١١	أحتفال متنوع	راس رمان
١٦	الجمعه	٢٠١٠/٦/١١	موكب اشبال بمشاركة غازي العابد وعزاء بمشاركة مهدي سهوان	المعامير (مأتم فاطمة الزهراء)
١٧	الجمعه	٢٠١٠/١١/٦	محاضرة بعنوان(سر تألق الزهراء ع وأبنها الخميني)بمشاركة الشيخ رضي الفقاص	سماهيج(مأتم سماهيج الكبير) هيئة الوسيلة

أبتداءا من الساعة الثامنة والربع مساءاً

http://news.islam.org.bh/index.php?plugin=news&act=news_read&nid=1195

ويبدو أن المرحلة الرابعة بدأت مع الأحداث والاحتجاجات التي بدأت مع "الربيع العربي" عام 2011، والتي لا تزال تتفاعل حتى يومنا هذا.

وعموما، وطوال الوقت، تمكّن الموالون لولاية الفقيه في البحرين من احتلال مناصب رفيعة في القطاعات الحيوية في الدولة؛ كقطاع التعليم والصحة والإعلام. لذا تجد أن قطاع التعليم يصاب بالشلل أوقات المناسبات الشيعية كعاشوراء وأيام مواليد ووفاة الأئمة. وتقوم القنوات الشيعية – التي تبث من البحرين – بتغطية هذه المناسبات التي تمارس في الحسينيات والمآتم، وكذا مسيرات الشيعة في الشوارع حاملين الأعلام والشعارات الاستفزازية. وفي القطاع الصحي تجد التمييز الطائفي بين أبناء الشعب؛ فأولوية الكشف والعلاج في المستشفيات –التي يسيطر عليها الشيعة– لمن كان شيعي المذهب، أما أهل السنة فعليهم الانتظار طويلا كي يتمكنوا من الحصول على الرعاية الصحية المنشودة. والخطورة ... وكل الخطورة في ولاء هذا الطابور الصفوي المتصاعد للمرجعيات الإيرانية في (قم) والولاء المطلق (لولاية الفقيه)، ولزعماء إيران الجدد والذين يسعون لتصدير ثورتهم (الشمراني، 2012: 315–316).

بدأ الحراك البحريني في 14 شباط/فبراير 2011 مع بدايات ما يُسمى "الربيع العربي" بمطالب بالإصلاح المؤسسي، وإعادة هيكلة النظام السياسي، بهدف الدمقرطة وتحرير المجال العام، ليشكل فرصة لطهران لإضعاف النظام الملكي، والتأثير على نفوذ المملكة العربية السعودية إقليميا. ولمجابهة تلك التحركات، أعلن الملك حالة الطوارئ، في1 نيسان/أبريل 2011، وطلب من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك، تدخل قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية في المملكة. وقبل نهاية الشهور الثلاثة المشار إليها كمهلة لإنهاء الوضع، قرر الملك رفع حالة الطوارئ، وأصدر مرسوما بتشكيل لجنة حوار وطني. تقاطعت رغبة جمعية الوفاق الوطنية (الجمعية المعارضة الأقوى) في التصعيد ضد النظام الملكي، مع رغبة طهران الراغبة في شل حركة النظام. إذ انسحبت جمعية الوفاق من الحوار الوطني الذي استهدف منه، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، احتواء الحراك الثوري، واصفة الجمعية إياه بـ "المسرحية".

لكن من جهتها، أكدت قوى تساند السلطة أن انسحاب الوفاق جاء لأن الحوار لم يصب في مصلحتها، ولأن أغلب أطروحاتها لم تحظ بتوافق من أغلبية المشاركين، خاصة في محور الحكومة المنتخبة. وتوالت فيما بعد المحاولات لرأب الصدع والوصول إلى حلول يرضى بها الجميع، ولكن أيا منها لم ينجح في حل الأزمة حتى الآن (مكاوي وآخرون، 2017: 258–259).

اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011) وتقريرها حول أحداث البحرين

شُكّلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي رئسها القانوني المصري المستشار الدولي محمد شريف بسيوني، رحمه الله، بموجب المادة الأولى من الأمر الملكي رقم 28 لسنة 2011، والذي كُلفت بموجبه اللجنة بالتحقيق وتقديم تقرير يتضمن ما توصلت إليه من نتائج بشأن الأحداث التي جرت في البحرين في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وكذا تقديم ما تراه مناسبا من توصيات في هذا الشأن. وقد خولت المادة العاشرة من الأمر الملكي اللجنة إصدار توصيات بإجراء التحقيق أو المحاكمة لأي شخص بما في ذلك المسؤولين أو الموظفين العموميين، والتوصية بإعادة النظر في الإجراءات الإدارية والقانونية، والتوصيات المتعلقة بإنشاء آليات مؤسسية تهدف إلى منع تكرار أحداث مماثلة في المستقبل وكيفية معالجتها. وفي مسعاها لتنفيذ هذا الشق من التفويض، فقد قامت اللجنة بالتعرض لبعض من توصياتها في كل فصل ومبحث من هذا التقرير، كلما اقتضت الضرورة ذلك. وكذلك، نظرت اللجنة بعين الاعتبار للمادة الثامنة من الأمر الملكي التي تنص على ألا يتضمن عمل اللجنة أي قضايا سياسية أو أي مفاوضات. وقد رحّبت اللجنة بالتدابير والإجراءات والمعالجات التي قامت بها حكومة البحرين، والتي سبق عرضها بالتفصيل الوافي في الفصل الخاص بهذا الموضوع في التقرير، كما أوصت

بأن تصبح تلك الإجراءات والمعالجات، حيثما أمكن، جزءا من إصلاحات سياسية دائمة (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011: 527).

قال التقرير أن سلسلة من الأحداث وقعت خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس2011، كان من شأنها التأثير على تطور الاحتجاجات التي بدأت في البحرين في 14 شباط/ فبراير 2011، وإنه جرت مواجهة المظاهرات بالقوة واستخدام الأسلحة النارية واللجوء للانتشار المكثف لقوات الأمن العام قد أدى إلى موت مدنيين، الأمر الذي تسبب في ازدياد ملحوظ في أعداد الأشخاص المشاركين في الاحتجاجات، كما أدى إلى تصاعد ملحوظ في مطالبهم، وإنه مع استمرار الاحتجاجات حتى منتصف شهر آذار/مارس 2011، تدهورت الحالة الأمنية بصفة عامة، وحدثت صدامات طائفية في عدد من المناطق وكذلك هجمات على الأجانب المغتربين، وصدامات عنيفة بين الطلاب في جامعة البحرين وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى، كما أغلق المحتجون بعض الطرق الرئيسية والحيوية، ومن بينها طريق الملك فيصل السريع. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام حكومة البحرين بإعلان حالة السلامة الوطنية (الطوارئ) في 15 آذار/مارس 2011 (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011: 528).

وقال التقرير إن حكومة البحرين استعانت بقوات دفاع البحرين والحرس الوطني لمساعدة الوحدات التابعة لوزارة الداخلية في استعادة النظام العام، وإنه تمت الاستعانة بجهاز الأمن الوطني للقبض على أعضاء بارزين من القيادات السياسية لحركة الاحتجاجات، حيث قام الجهاز بالقبض على عدد كبير من الأشخاص من بينهم بعض القيادات السياسية والدينية البارزين في المعارضة والجماعات الشيعية، وإن قوات الأمن نفذت عددا كبيرا جدا من عمليات القبض دون إبراز أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض عليهم، وإنه في حالات كثيرة،

لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية مصحوبة بسلوك بث الرعب في نفوس المواطنين، فضلا عن الإتلاف غير الضروري للممتلكات (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011: 529). ووصف تقرير "لجنة بسيوني" عددا كبيرا مما رأت فيه انتهاكات، بينها انتهاكات وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وانتهاكات لدستور مملكة البحرين. وقال التقرير إنه وقعت خمس وثلاثين حالة وفاة مرتبطة بأحداث شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 بين 14 شباط/فبراير و 15 نيسان/إبريل 2011 ثلاثون منهم مدنيون وخمسة ينتمون للأجهزة الأمنية (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011: 532).

وفيما يخص الدور الإيراني في الأحداث، جاء في تقرير بسيوني إن الأدلة المقدمة إلى اللجنة بشأن دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأحداث الداخلية في البحرين لا تثبت علاقة واضحة بين أحداث بعينها وقعت في البحرين في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 وبين إيران، وجاء في التقرير إنه ونتيجة لأن معظم الادعاءات من جانب حكومة البحرين تنحصر في معلومات وعمليات استخباراتية قام بها عملاء إيرانيون فإن مصادر المعلومات غير معلومة لطبيعتها الحساسة، ومن ثم فإن اللجنة لم تتمكن من التحقيق في الادعاءات القائلة بوجود دور لإيران في أحداث شباط/فبراير وآذار/مارس 2011. وقال التقرير إن اللجنة لم تعثر على أي أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات قوات درع الجزيرة التي انتشرت في البحرين بداية من 14 آذار/مارس 2011 أية انتهاكات لحقوق الإنسان (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011: 535).

وقدمت اللجنة في تقريرها عددا من التوصيات، يشير عدد منها إلى وجود انتهاكات وإلى ممارسات قمعية في الفترة التي غطاها التقرير، وهو ما أقرت به سلطات بحرينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة عندما اتخذت إجراءات تصحيحية لمواجهة حالات القمع والانتهاكات. وقد جاء في التقرير (تقرير بسيوني) ضمن توصيات لجنة التحقيق، توصية باتخاذ عدد من الخطوات والإجراءات العامة، من بينها وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وتبني إجراءات تشريعية تتطلب من النائب العام التحقيق في دعاوى التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة أو العقوبة المهينة، وإتاحة الفرصة لمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة. وقدمت اللجنة عددا آخر من التوصيات المحددة بشأن استخدام القوة، والتوقيف، ومعاملة الأشخاص الموقوفين أو المحبوسين احتياطيا أو المسجونين، والمحاكمات المتعلقة بحرية التعبير أو التجمع أو تكوين جمعيات (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011: 536-537).

وبعد شهور على صدور التقرير، ساد انطباع عام بأن هناك جمودا سياسيا يلف الأزمة في البحرين، بالرغم من التظاهرات وتصاعد حدة الوضع والصدام بين قوى الأمن والمتظاهرين، مع ما يصحبها من قتل واعتقال وانتهاكات. وسادت الشكوك حول إمكانية تطبيق جميع توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في أحداث البحرين والتي شكلت في أواخر يونيو/حزيران 2011 (تقرير بسيوني)، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب السياسية والتمييز الطائفي، كما في التوصية المتعلقة بإجراء حوار وطني. ورأت المعارضة "الشيعية" وعلى رأسها (جمعية الوفاق الإسلامية) أن الحكم في البحرين لا يحبذ حوارا بين طرفي الأزمة، السلطات البحرينية والمعارضة

الشيعية، كون هذا الحوار يبدأ بسقف مطالب عالية – بنظر الحكم – تقدمت بها المعارضة. ويبدو أن لكل من طرفي الصراع السياسي في البحرين أجندته المختلفة، فالحكومة منشغلة بأمرين أساسيين: الأول، مواجهة حركات الاعتراض في الشارع، والثاني، ترتيب وضع دستوري قانوني في غياب المعارضة عن مجلس النواب وجهاز الدولة كلية، ما يجعل من مسألة التوافق السياسي عبر الحوار الوطني عديمة الفائدة (الحسن، 2012: 3-4).

وردت أوساط بحرينية عديدة على ما جاء في التقرير، وعلى الادعاءات بعدم تنفيذ توصياته، مبينة ما تقوم به الحكومة البحرينية من إجراءات، ومقدمة عددا من الوثائق والشواهد والإجراءات المتخذة، والتي منها ما يشير إلى أن السلطات في مملكة البحرين قامت بتنفيذ ما مجموعه (19) توصية بشكل كامل من إجمالي التوصيات البالغ عددها (26) توصية، أي بما يجاوز نصف عدد هذه التوصيات، بينما هناك (7) توصيات تم تنفيذ جزء منها، فيما تظل في طور التنفيذ لارتباطها بتعديلات تشريعية وقانونية. ومن الإجراءات (سالم، 2015: 1-15):

معالجة الأضرار الناتجة عن الأحداث التي مرت بها المملكة في شباط/فبراير وآذار/مارس من العام 2011م، استنادا إلى التوجيهات الملكية بالعمل على سرعة تنفيذ إنسانية لا تقبل التأخير، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمفصولين من العمال في القطاعين العام والخاص والطلبة، وإعادة بناء دور العبادة. وفيما يتعلق بالجانب الأمني، تم تنفيذ مجمل التوصيات من وزارة الداخلية بمملكة البحرين، فقد تم وضع آليات جديدة لتحسين الإشراف والشفافية في القطاع الأمني، وكان أبرز ما تم إنجازه، تنفيذ القرارات والمراسيم الملكية بإنشاء نشاء وحدة خاصة للتحقيق داخل النيابة العامة بتاريخ 27 شباط/فبراير 2012م بموجب قرار النائب العام رقم 8 لسنة 2012م، وتأسيس مكتب مستقل لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية، كما يعمل بشكل مستقل عن الوزارة إجرائياً ومالياً،

بموجب المرسوم الملكي رقم 27 لسنة 2012. وتم إنشاء مكتب مستقل للمفتش العام ومكتب المعايير المهنية في جهاز الأمن الوطني، مثلما تم إصدار قانون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وما يترتب عليها من تطبيق لمبادئ باريس. وجرى كذلك العمل بضرورة احترام حقوق الإنسان بعدد من القوانين ومنها تلك الخاصة بالتعذيب وتعريفه، وبالإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات. وشملت الإجراءات كذلك وضع مشروع وطني وقائي نحو إزالة جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة في مملكة البحرين، وإقرار عدد من البرامج لوزارة الداخلية بينها وضع قواعد سلوك لرجال الشرطة ضمن مدونة خاصة، وتدشين منهج تعليمي شامل في مجال حقوق الإنسان وحقوق الضحايا استناداً إلى المواثيق الدولية، بالإضافة إلى عدد كبير آخر من الإجراءات التي هدفت تطبيق توصيات لجنة بسيوني، بما فيها خطوات سياسية باتجاه حوارات التوافق الوطني.

وتورد "وكالة أنباء البحرين" (2016) عن المرحوم بسيوني في أثناء زيارته لمملكة البحرين عام 2016 أن " قرار إنشاء اللجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق كان يُمثل علامة فارقة في تاريخ إنشاء تلك اللجان سيما وأنها قد ضمت في عضويتها خمسة من أفضل الخبراء الدوليين في مجال حقوق الإنسان المشهود لهم دولياً بالحيدة والكفاءة والاستقلال، حيث تمكنوا من إتمام أعمالهم في ظل تعاون كامل غير مشروط من قبل الحكومة وكافة الأجهزة المعنية الأمر الذي نتج عنهُ صدور تقرير اللجنة الذي حاز على قبول كافة الأطراف المحلية والدولية مما يؤكد على أن قرار إنشاء اللجنة كان قرار حكيماً وشجاعاً من جلالة الملك"، وأن "الحكومة قد التزمت بتنفيذ التوصيات المُتعلقة بإعادة الطلبة إلى الجامعات والموظفين إلى أعمالهم، وتم بالفعل صرف تعويضات للمصابين والضحايا مع عدم الإخلال بحقِهِم في اللجوء إلى المحاكم المدنية المُختصة"، وأنه "تم أيضاً إنشاء وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، ومكتب المفتش العام بجهاز الأمن الوطني، ومكتب المراقب العام للدولة Ombudsman، وإعادة المحاكمات التي تمت أمام محاكم السلامة

الوطنية، ومُعاقبة المخطئين، وتعديلات القوانين، وخاصة الإجراءات الجنائية والعقوبات، وتدريب ضباط الشرطة والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين، وتصحيح وضعية دور العبادة المخالفة"، وأن "الحكومة قامت أيضاً ببعض الإجراءات الإضافية مثل إنشاء مفوضية لحقوق السجناء والمُحتجزين بهدف حمايتهم وضمان عدم تعرضهم لأية انتهاكات"، وأن "هذا إن دل على شيء فإنهُ يدُل على وجود عمل جاد نتج عنهُ تجاوز أحداث 2011"، وأن الحكومة "قامت بوضع الآليات والبرامج اللازمة والتي من شأنِها تعزيز اللّحمة الوطنية بين كل مكونات الشعب البحريني، وكذلك الارتقاء بقدرات العاملين في الأجهزة الأمنية (وكالة أنباء البحرين، 2016).

وفيما يخص الدور الإيراني في البحرين، هناك آراء تقول إنه سرعان ما أخذ الحراك الشعبي فيها بعدا إقليميا وطابعا طائفيا، حيث تم اتهام المحتجين بأنهم مدعومون من إيران، ومن ثم تدخلت قوات درع الجزيرة في 14 آذار/مارس2011 في إطار اتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبناء على طلب الحكومة البحرينية التي رأت أنها تتعرض لخطر خارجي، في إشارة ضمنية إلى إيران. وبغض النظر عما إذا كان ذلك الحراك مدعوما من إيران أو أنه عفوي وله أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإن التدخل العسكري في البحرين بقيادة المملكة العربية السعودية جاء في إطار التنافس الإقليمي ذي الأبعاد الطائفية، لأنه في حالة انهيار النظام البحريني الحليف للسعودية وللولايات المتحدة الأميركية، ومع أغلبية شيعية معارضة قد تصل للحكم، فإن ذلك كان سيشكل حتما مكسبا استراتيجيا لإيران على حساب السعودية، وأنه على هذا الأساس، جرى التدخل العسكري لحماية نظام الحكم في مملكة البحرين. كما عملت قنوات إعلامية مثل العربية السعودية والجزيرة القطرية بالتعتيم تماما على مطالب ومجريات الحراك الشعبي البحريني، عكس ما قامت به في دول عربية أخرى. ويبدو أن مسألة التدخل الإيراني في البحرين أمر غير مؤكد، إلا أنه يبقى من المحتمل أن تكون إيران قد دعمت تلك الاحتجاجات، إن

لم تكن هي التي حرضت عليها، من خلال رجال الدين الشيعة البحرينيين المقربين لإيران (حجال، 2018: 109).

ويتضح من وجهة النظر السابقة ذلك أن مسألة التدخل الإيراني الصريح والمباشر والواضح في البحرين مسألة خلافية، خاصة وأن البعد الأمني وحساسية المعلومات تجعل المسألة ضبابية، ويصعب في الواقع تقديم شواهد لها صفة القطعية في مثل هذه المسائل.

التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين

تظهر تهديدات إيرانية للبحرين بأشكال ومضامين متعددة، منها التصريحات العدائية الرسمية. كما شهدت مملكة البحرين تفجيرات وقعت في منطقة سترة في تموز/يوليو2015، واكتشاف السلطات البحرينية مخبأ للمتفجرات تحت الأرض في منطقة النويدرات في أيلول/سبتمبر 2015م، وتبين أن وراءها أفراد على ارتباط وثيق بجهات إيرانية أو متحالفة مع إيران. ويبدو أن البحرين تواجه مشروعا إقليميا إيرانيا يجب الرد عليه، من خلال (كشك، 2017):

1- تكثيف الجهود الدبلوماسية: لقد حققت الدبلوماسية البحرينية نجاحاً كبيراً في التصدي للتدخلات الإيرانية في شؤون البحرين، ومن ردودها على التصريحات العدوانية ما أعلنته وزارة الخارجية البحرينية من أن القائم بالأعمال الإيراني شخص غير مرغوب فيه وطالبته بمغادرة البلاد خلال 72 ساعة وغادرها بالفعل، كما أعلنت البحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية وإيقاف خطوط الطيران من وإلى إيران على خلفية الاعتداءات الإيرانية على المقرات الدبلوماسية السعودية. والمتابعة الدبلوماسية الحثيثة المتواصلة يجب أن تتواصل وأعلى الوتائر، كلما دعت الحاجة.

2- الجهود البرلمانية: ناقش مجلس النواب البحريني التدخل الإيراني، وناقش المجلس الاقتراح الذي تقدم به خمسة من مجلس النواب البحريني إلى الحكومة مطالبين بالاعتراف بدولة الأحواز كدولة عربية. ويمكن لمجلس النواب أن يقوم بدور ضاغط فعال إقليميا ودوليا.

3- الجهود الإعلامية: وهي على درجة عالية من الأهمية؛ نظرا لما يقوم به الإعلام من دور، ودون إغفال دور الأدوات الإعلامية الجديدة التي قدمتها ثورة المعلوماتية والاتصالات.

وفي الواقع، تظهر أحيانا تصريحات ومواقف إيرانية تستحق الاهتمام والرعاية والسعي لتطويرها، ومن ذلك تأكيد منوشهر متقي وزير الخارجية الإيراني عام 2007 في أثناء زيارته لمملكة البحرين، في إطار سعي طهران لنزع فتيل نزاع ديبلوماسي معها بسبب مقال لرئيس تحرير صحيفة "كيهان" الايرانية حسين شريعتمداري اعتبر البحرين "محافظة ايرانية" ويتعين عودتها إلى إيران. وجاء في تصريح منوشهر متقي: "إن بلادي لم تغير موقفها الواضح باعترافها بمملكة البحرين دولة مستقلة ذات سيادة كاملة"، بل ودعا إلى تطوير علاقات التعاون في المجالات كافة بين البحرين وإيران (صحيفة الحياة، 2007).

ويرى الباحث أن الأطماع الإيرانية تركزت على البحرين مقارنة بغيرها من مناطق الساحل لعدة أسباب، منها: كونها أكبر جزيرة مأهولة بالسكان في الخليج مع تنوع في مواردها من المياه، والزراعة، وصيد اللؤلؤ والأسماك، وموقعها الخطير في خاصرة شبه الجزيرة العربية؛ بحيث تصلح قاعدة للانطلاق والسيطرة، والنسبة السكانية العالية للشيعة على الجزيرة، مقارنة بالمناطق الأخرى المجاورة، ومنها أيضا، موقعها في وسط الخليج الذي يمكن أي قوة بحرية كبرى من التحكم في مسار الملاحة، وضعفها العسكري؛ نظرا لصغر مساحتها، وقلة عدد سكانها مقارنة بدول الخليج

الأخرى، مما جعلها في حاجة دائمة إلى تحالفات سياسية لضمان الأمن القومي، حيث أن صغر المساحة والقلة النسبية للسكان تتعزّز مخاطر دمج البحرين.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

بعدما قدمت الدراسة إطارها العام، وخلفيتها وأهميتها، فيما يخص "إسقاطات الفكر السياسي الإيراني على دول الخليج العربي – (2011–2016) البحرين دراسة حالة"، تناولت المشكلة البحثية، ممثلة ببروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، ارتبط بموقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي، الأمر الذي يفتح لها الباب لتمارس دوراً نشطاً في المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية على حد سواء. فالدراسة قامت على أساس تحليل طبيعة الدور الإيراني في منطقة الخليج بشكل عام، والأدوار التي تقوم بها إيران في مملكة البحرين، على وجه الخصوص.

وتمثلت أهداف الدراسة في الوقوف على طبيعة الفكر السياسي الإيراني، وبيان المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدواتها وتداعياتها، وتعرّف واقع الإسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011–2016، وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي في المملكة. وتجاوبت أسئلة الدراسة مع هذه المحاور. وتقدمت الدراسة بفرضية رئيسة مفادها: "تلعب الدول أدواراً سياسية وفكرية واقتصادية وعسكرية وأمنية خارج حدودها، تسعى من ورائها تحقيق أهدافها ومصالحها، وإن تناقضت مع أهداف الآخرين ومصالحهم".

وبعد استعرض الأدب النظري والدراسات السابقة، تناولت الدراسة جذور الفكر السياسي الإيراني وطبيعته، وقدمت ذلك في إطار العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي، مبينة المتغيرات المعاصرة، وجذور الفكر السياسي الإيراني ومحركاته في الخليج العربي، والإطار التاريخي للسياسة الإيرانية تجاه دوله، موضحة ما أمكن، البُعد الطائفي والقومي في الهوية الإيرانية.

وتناولت الدراسة أيضا محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدوات تلك السياسة، في سياق عملية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية والأطراف الفاعلة فيه، ومحددات سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي وأدواتها، سواء منها المحدِّد العامة كالمحدِّد الفلسفي والعقائدي، والمحدد الجيو–ستراتيجي، وغيرهما. وفي هذا المعنى، قدمت الدراسة عددا من أدوات السياسة الخارجية الإيرانية

وتداعيات تلك السياسة في المنطقة، بالإضافة إلى الآليات المطلوبة لمواجهة التهديدات الإيرانية. واستعرضت الدراسة عددا من إسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011–2016، وتداعيات السياسية الإيرانية على الاستقرار السياسي في المملكة، مبينة في هذا السياق التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين.

النتائج

فيما يخص فرضية الدراسة التي مفادها: ": "تلعب الأيديولوجية الدينية التي تعتنقها إيران دورا مؤثرا في رسم سياستها الخارجية"، قبلت الدراسة بهذه الفرضية، وحاولت التحقق من صحتها بالوقائع والمعطيات والتحليل النقدي. ففي الحالة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، بيّنت الدراسة أن الدور السياسي والفكري العقائدي والقومي والطموحات الإقليمية الإيراني كانت محركات أساسية

للسياسات الإيرانية، رغم تناقض هذه السياسات مع الطموحات الوطنية والقومية العربية لشعوب دول الخليج العربي.

وأجابت الدراسة عن أسئلتها، كما يأتي:

أجابت الدراسة عن التساؤل الرئيس التالي: "ما طبيعة الفكر السياسي الإيراني، وطبيعة الأدوار السياسية الإيرانية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بشكل عام، والبحرين بشكل خاص؟"، فبيّنت أن الفكر السياسي الإيراني يتّسم ببُعدين أساسيين، قومي وديني طائفي شيعي، ومن هذين المحورين تنطلق السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج العربي عموما، والبحرين في حالتها الخاصة، بحكم مزاعم كون البحرين "إيرانية". كما بيّنت الدراسة أن الطموحات الإقليمية التوسعية الإيرانية، تتصل بهذين المحورين أساسًا، وأن "تصدير الثورة"، تعبير عن النزعة الاستعلائية فارسية الجذور، وعن مفاهيم "ولاية الفقيه"، التي تفتح باب التدخل في شؤون دول الخليج العربي، وخاصة تلك التي يشكل الشيعة نسبة وازنة بين سكانها، على مصاريعها.

وفي الإجابة عن الأسئلة الفرعية التي انبثقت عن التساؤل الرئيس، أجابت الدراسة عن تلك الأسئلة، كما يأتي:

1. السؤال الأول، ونصّ على: " ما طبيعة الفكر السياسي الإيراني؟"

وقد أجابت الدراسة عن هذا السؤال، بتقصّي جذور الفكر السياسي الإيراني، في سبيل مقاربة الإسقاطات الفكرية الإيرانية على المنطقة العربية الخليجية. وبيّنت الدراسة أن الروح القومية الفارسية ما تزال هي العامل الأول والمهيمن في إيران، إذ تميزت إيران ما بعد الثورة الإسلامية عام 1979 بكونها التزمت نظاماً إسلامياً أرادت من خلاله أن تقدم أنموذجاً معاصراً للحكم الإسلامي متمثلا في "الجمهورية الإسلامية"، أي الدمج بين الفكرة الغربية "الجمهورية" والفكرة الدينية "الإسلامية". وأوضحت الدراسة أن هذا الدمج زاد من أعباء النظام وتحدياته وتناقضاته، بوجود

مؤسسات "دولة" توازيها مؤسسات "ثورة". توصلت الدراسة في هذا المجال إلى أن سياسة النظام الإيراني بشكل عام، وتجاه دول الخليج العربي خاصة، ترتبط بمدى تغلب التيار الحاكم في ميزان القوى الداخلي في إيران، وتخفيف حجم الارتباك والتوتر بين المؤسسات المختلفة، الناجم عن تشابك عملية صنع القرار الخارجي، وتعقيدها، وغموضها، حيث تحدّدت سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي بعد الثورة الإيرانية بمستوى الصراع، وطبيعة توجه الطرف المتغلب بين المحافظين والإصلاحيين في إيران.

2. في محاولة الإجابة عن السؤال الثاني، ومفاده: "ما المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي وأدواتها وتداعياتها على الاستقرار السياسي في البحرين خلال الفترة 2011–2016؟"، عيّنت الدراسة في نتائجها عدد من المحددات الداخلية، وهي المحددات التي تقع داخل إطار إيران الدولة، وبيّنت أنها مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها. وأظهرت الدراسة أن وتضم المحددات الداخلية للسياسات الإيرانية عموما تضم كلا من المحددات الجغرافية، والمحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والمحددات العسكرية.

وتوصلت الدراسة في الإجابة عن هذا السؤال أيضا، إلى تحديد عدد من العناصر الأساسية المحركة لسياسة إيران تجاه دول الخليج العربي ومحدداتها وأدواتها، مبينة في هذا السياق الأطراف الفاعلة في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، وهي أولا السلطة الأعلى، وهي سلطة "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" وهما مترادفان، وسلطاته لا تُنازَع، انسجاما مع "ولاية الفقيه"، كما أظهرت نتائج الدراسة. ولم تلغِ النتائج دور مؤسسات أخرى، تلي الموقع الأول للمرشد الأعلى، مثل مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي الإيراني. وأبرزت النتائج الدور الكبير والهام للحرس الثوري، وبيّنت أنه ذو نفوذ سياسي

كبير، وأنه يُعدّ الذراع الأقوى لصناعة السياسة الخارجية وتنفيذها، وأنه هو الذي يقوم أساسا بمهام "تصدير الثورة"، وأن مكانته تتأتّى أساسا من كونه يتبع مباشرة لِ "مرشد الثورة"، وليس لمؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها الرئاسة. وهناك بالطبع دور لمؤسسات أخرى في صناعة قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، بينها تجار البازار، ومؤسسة الإمام الرضا، وغيرها، مثل "مجلس الأمن القومي".

وأظهرت النتائج في الإجابة عن هذا السؤال كذلك، أن إيران تستند في بعض أشكال تعاملها مع العرب إلى الشعور بالتفوق العرقي الفارسي، وهذا الشعور وضع القوميات الأخرى موضع الخطر المهدد، لاسيما العرب، وهو ما شكل أحد دوافع التوسع الخارجي للسيطرة على القوميات الأخرى، لفترات طويلة. ويفسر ذلك أيضا سياستها التميزية الداخلية تجاه الأعراق الأخرى، والحرص على إعطاء الجمهورية طابعا قوميا فارسيا، بالرغم من أن الفرس، وحسب الإحصائيات الرسمية، يشكلون نحو 50% فقط من السكان، الذين يُقدر عددهم، وفقا لإحصاء عام 2012 بـ 78 مليون نسمة، والباقي ما بين آذريون ترك، وأكراد، وعرب، وبلوش، وتركمان

وفيما يخص تداعيات سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي عموما، توصلت الدراسة إلى أن المشروع الإيراني يعتمد بصفة أساسية على استغلال الشيعة في الشرق العربي وتوظيفهم في خدمته. وفي تطورات أحداث ما أُسمي "الربيع العربي" توصلت الدراسة إلى أن التطورات الإقليمية في هذه الفترة، خاصة منذ عام 2011، لم تكن منشئة للصراع في الخليج العربي، بل كان لها تأثير على مضمون ذلك الصراع بالنسبة لإيران. فقبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كان صراع إيران مع دول الخليج مؤسساً على الأطماع الإقليمية، ومع استمرار الصراع، اتضح أن أهم آلياته تتمثل في الاعتبارات الطائفية والدينية بشكل أساسي. فجرى العمل على تهديد الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة مباشرة واضحة، وبإبقاء المحيط الجيو–ستراتيجي

لدول الخليج العربي في حالة من عدم الاستقرار. واستخدمت إيران في كل ذلك "القوة الناعمة" للدخول من الباب العقائدي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المؤثرات في سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي وتداعيات تلك السياسات على صعيد هذه الدول في المحاور الآتية تتمحور حول وضع إيران الجيو–سياسي الضاغط على الدول الخليجية يشكل أحد المؤثرات المهمة في رسم العلاقة بين الطرفين، بالإضافة إلى المشروع النووي الإيراني، الذي بيّنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منفردة ومجتمعة، موقفها منه، حيث صرحت بحق إيران في امتلاك التقنية النووية، لكن هذه الدول متخوفة من التأثيرات الاستراتيجية والعسكرية له إذا تحول إلى مشروع نووي عسكري، وهناك أيضا لغة الخطاب السياسي الإيراني تجاه دول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات المعلقة بين الطرفين، كجزر الإمارات الثلاث المحتلة من إيران، بالإضافة إلى تفاوت العلاقة مع إيران من دولة خليجية إلى أخرى.

كما توصلت الدراسة إلى أن من العوامل المركزية علاقة دول الخليج ببعض الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، تلك العلاقات التي ترى فيها إيران تهديدا لأمنها القومي، بينما تعتبرها الدول الخليجية حفا مشروعا لها في ممارستها السياسية والسيادية.

3. ونص السؤال الثالث على: "ما واقع الإسقاطات السياسية الإيرانية على مملكة البحرين خلال الفترة 2011–2016؟".

وفي الإجابة عن هذا السؤال، توصلت الدراسة إلى أنه، وعقب انتصار الثورة الخمينية في إيران عام 1979، أصبحت إيران لاعبا رئيسا على الساحة، وتحولت لتصبح المورد الأول للأفكار الثورية ونظريات التغيير، بالإضافة إلى المال والسلاح والتدريب، مرورا بالحوزة العلمية ذات

الإمكانات والدعم السياسي، وأنه، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت البحرين، أو تحديدا المجتمع البحريني، أحد مكونات المشروع الإيراني الكبير في المنطقة العربية.

كما توصلت الدراسة إلى أن محور التدخلات الإيرانية في البحرين ينطلق من أن إيران كثيرا ما عَدّت البحرين جزءا من السيادة الإيرانية، الأمر الذي غذّى الصراع في منطقة الخليج العربي، وتسمية الخليج العربي بالفارسي أبلغ مثال على ذلك هي أحد أُطر هذا الصراع، خاصة وأن كثيرا من الساسة الإيرانيين يرى أن البحرين شكلت جزءا من السيادة الإيرانية، وتظل غالبية الأوساط الإيرانية تنظر إلى البحرين كجزء من إيران.

وفي تداعيات السياسية الإيرانية على الاستقرار السياسي في مملكة البحرين، توصلت نتائج الدراسة إلى أن العمل الشيعي البحريني الحركي بدأ من منتصف ستينيات القرن العشرين الميلادي، وقبلت النتائج أنه يمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل، أضافت الدراسة إليها مرحلة رابعة (2011 حتى الآن): المرحلة الأولى تمتد منذ منتصف الستينيات وحتى العام 1983 م، تاريخ حل حزب الدعوة، حيث بدأت مرحلة الإصلاح السياسي، والثانية تمتد حتى العام 2000، والثالثة تمتد إلى العام 2011، والرابعة بدأت مع أحداث واحتجاجات ما أُسمي "الربيع العربي" وهي مرحلة ما زالت لم تكتمل بعد، وذلك مذ بدأ الحراك البحريني في 14 شباط/فبراير 2011 بمطالب بالإصلاح المؤسسي، وإعادة هيكلة النظام السياسي، بهدف الدمقرطة وتحرير المجال العام، ليشكل فرصة لطهران لإضعاف النظام الملكي، والتأثير على نفوذ المملكة العربية السعودية إقليميا.

وتوصلت نتائج الدراسة أيضا إلى تحديد بعض الملامح الأساسية للتهديدات الإيرانية لمملكة البحرين، وأن هذه التهديديات بند ثابت على أجندة السياسات الإيرانية، ومن ذلك التصريحات الإيرانية العدائية.

التوصيات

يمكن تكثيف أهم التوصيات التي يمكن للباحث أن يتقدم بها للمعنيين، بالآتي:

- التعامل الحذر مع السياسات الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج، خاصة أمام الوضع الراهن الذي يمكن أن يحمل حالة من النزاع في المنطقة.
- العمل على توحيد جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخليج العربي وتجاوز الخلافات التي اشتدت في الفترة الأخيرة، أمام مخاطر خارجية ذات آثار استراتيجية تمس الأمن القومي العربي برمته.
- تفعيل عمل الأطر العربية والإسلامية والدولية المتاحة باتجاه العمل على حماية أمن منطقة الخليج العربي ودوله.
- العناية الخاصة بمملكة البحرين التي تواجه مزاعم إيرانية تمس استقلالها وسيادتها على أرضها وأمنها الوطني وأمن شعبها.
- توعية الرأي العام الخليجي والعربي والإسلامي والعالمي بمخاطر التدخل الإيراني في شؤون دول الخليج العربي وغيره من الدول عموما، ودولة البحرين على وجه الخصوص.
- تكثيف أعمال البحث المتخصص في شؤون السياسات الإيرانية في منطقة الخليج العربي.
- العمل على الوصول إلى حلول للمشكلات الداخلية في دول الخليج العربي، كون هذه المشكلات منافذ يمكن لأطراف مثل إيران الدخول عبرها لتحقيق أهداف خاصة.
- تعزيز وحدة كل شعب من شعوب دول الخليج العربي، على أساس الانتماء للوطن.
- تعزيز قِيم التسامح، بديلا لكل أشكال التعصّب والتطرّف، أنّى كان مصدرهما.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. المراجع العربية

أ. الكتب

1. الأحمري، محمد (تقديم) (2015). **العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**. أوراق الندوة التي نظمها منتدى العلاقات العربية والدولية.
2. بدوي، محمد طه (1996). **مقدمة في النظرية السياسية**، القاهرة: المكتب المصري الحديث.
3. البديري، خضير (2015). **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**. ط 2، المعارف للمطبوعات، بيروت.
4. توفيق، سعد حقي (2006). **مبادئ العلاقات الدولية**. ط3، دار وائل للنشر، عمان – الأردن.
5. حتى، ناصيف يوسف (1985: 160). **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، بيروت.
6. الحديثي، هاني (1998). **سياسة باكستان الإقليمية 1971–1994**. منشورات مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.
7. الحسني، جهاد (1993). **الفكر السياسي العربي الإسلامي**. دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
8. الحضرمي، عمر حمدان (2014). **تركيا الحديثة: جدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي**: أنموذجاً 2002–2003، عمان: عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية.
9. الخطيب، مصطفى عقيل (2013). **الخليج العربي – دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي**. وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر.
10. الدسوقي، عيسى السيد (2009). **توجيهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع.
11. ربيع، محمد محمود ومقلد، إسماعيل صبري (محرران) (1994). **موسوعة العلوم السياسية**. جامعة الكويت.
12. رسول، فاضل (1987). **هكذا تكلم علي شريعاتي**. ط 3، دار الكلمة للنشر، بيروت.

13. الزوكة، محمد خميس (2007). **جغرافية العالم الإسلامي**. ط 2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
14. شتا، إبراهيم (1988). **الثورة الإيرانية – الجذور والإيديولوجية**. الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
15. الشهرستاني، أبي الفتح محمد (1417 هـ). **الملل والنحل**. تحقيق / أمير علي مهنا وعلي حسين فاعور، ط 6، دار المعرفة، بيروت – لبنان.
16. الصدر، محمد باقر (1977). **بحث حول المهدي**. دار الغدير، بيروت.
17. عبد الناصر، وليد (1997). **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**. دار الشروق.
18. العتوم، نبيل (2015). **صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية – دراسة استقصائية علمية**. دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
19. علاي، ستار جبار (2009). **البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**. دار بيت الحكمة، بغداد.
20. العويني، محمد علي (1988). **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**. دار عالم الكتب، 1988.
21. العيدروس، محمد حسن (2002). **الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية–الإيرانية**. دراسة وثائقية أرشيفية، الجزء الثالث: محمد رضا خان والجزر العربية 1941–1979. دار العيدروس للكتاب الحديث.
22. الغار، حامد (1980). "دور العلماء المعارض في السياسة الإيرانية المعاصرة". كما ورد في مؤسسة الأبحاث العربية (1980). **إيران 1900–1980**. بيروت.
23. فهمي، أحمد (1432 هـ). **البحرين بركان على جزيرة: دراسة تحليلية للحركات الدينية الشيعية في البحرين وعلاقاتها الخارجية**. مركز البحوث والدراسات بالبيان، الرياض.
24. فهمي، عبد القادر محمد (2000). "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي". **دراسات استراتيجية**، العدد 42، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
25. فهمي، عبد القادر محمد (2006). **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. دار مجدلاوي، عمّان.
26. الكاتب، احمد (2009). **التشيع السياسي والتشيع الديني**. مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.
27. اللباد، مصطفى (2008). **حدائق الأحزاف – إيران وولاية الفقيه**. ط 3، دار الشروق، القاهرة.
28. مهدي، مجيد (2010). **اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران**. ترجمة ص. حسين؛ مراجعة صادق العبادي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

29. مسعد، نيفين عبد المنعم (2002). **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت.
30. المطهري، آية الله مرتضى (بدون تاريخ نشر). **الإسلام وإيران – الجزء الأول**. من مطبوعات منظمة الإعلام الإسلامي بطهران.
31. مكاوي، نجلاء، صهيب، يحيى، وبدوي، تامر (إعداد) (2015). **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت.
32. الموسوي، صباح (2013). **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**. دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان.
33. النراقي، إحسان (1993). **من بلاط الشاه إلى سجون الثورة**. تقديم محمد أركون، دار الساقي، بيروت.
34. النعيمي، أحمد نوري (2009). **السياسة الخارجية**، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.
35. النعيمي، عبد الكريم فاضل صبري (2012). **العلاقات الإماراتية- الإيرانية بعد 2003**، المكتب الجامعي دار الكتب والوثائق القومية.
36. هويدي، فهمي (1991). **أزمة العرب وإيران – وهْم الصراع وهَمّ الوفاق**. دار الشروق، القاهرة وبيروت.
37. هويدي، فهمي (1991). **إيران من الداخل**. ط 4، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
38. يوسف، محمد بسام (1431 هـ). **المشروع الإيراني الصفوي الفارسي: مقدماته وأخطاره ووسائل التصدي له**. بدون دار نشر.

ب. الرسائل الجامعية

1. الخالدي، حمد عدنان **(2007)**. **"التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربي (1991-2006)"**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

2. سلام، سفاف (2005). **دور إيران الإقليمي في الشرق العربي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية.

3. الشمراني، زهرة جمهور علي (2012). **التشيع الفارسي وموقفه من المخالفين**. رسالة ماجستير في العقيدة، جامعة أم القرى.

ج. الدراسات والبحوث وأوراق العمل والتقارير

1. أبو دية، سعد (1990). **عملية اتخاذ القرار في السياسة الأردنية الخارجية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات دكتوراه.
2. أحمد، عبد ربه، وآخرون (2012). **حال الأمة العربية 2011، 2012**. مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. باكير، علي حسين (2012). "الثورات المجهضة، سوريا واليمن نموذجاً". **مجلة شؤون عربية**، العدد (150).
4. البطنيجي، عياد (2011 أ). **السياسة الخارجية الإيرانية – دراسة نقدية مقارنة**. مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، طهران، إيران.
5. بوتر، لورنس ج. (2015). "المقدمة". **السياسة الطائفية في منطقة الخليج – تقرير موجز لمجموعة العمل**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.
6. بوختا، ويلفريد (2003). "**من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**". مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي.
7. بيك، لويس (2015). "الأقليات العرقية والدينية والقبلية في إيران". **السياسة الطائفية في منطقة الخليج – تقرير موجز لمجموعة العمل**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.
8. تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011). تقرير قُدم في المنامة، مملكة البحرين، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وصدرت نسخة منقحة منه في 10 كانون الأول/ديسمبر 2011.
9. جينغلير، جاستن (2015). "فهم السياسة الطائفية في منطقة الخليج". **السياسة الطائفية في منطقة الخليج – تقرير موجز لمجموعة العمل**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.
10. حارب، سعيد (2015). "**مؤثرات في العلاقات الخليجية الإيرانية**". ندوة "العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج. أوراق الندوة التي نظمها منتدى العلاقات العربية والدولية.
11. حجال، صادق (2018). "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد (7)، شباط/فبراير، ص 97-122.

12. حداد، فنار (2015). "العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية". في: **السياسة الطائفية في منطقة الخليج** – تقرير موجز لمجموعة العمل، مركز الدراسات الدولية والإقليمية.
13. الحسن، حمزة (2012). "**مستقبل انتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية**". مركز البحرين للدراسات في لندن.
14. خديم الله، أحسن (2018). "تطور نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الشيعي". **مجلة أبحاث قانونية** وسياسية، ع 6، ص 343–355.
15. الخضري، أنور قاسم (2013). "الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين". **مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث**، صنعاء، المجلد السابع، ص: 35–62.
16. الدهراوي، خضر (2004). "**إيران إلى أين بعد حرب العراق**". **مجلة الدفاع العربية**، السنة 28، العدد 5.
17. الريني، منال (2015). "**القوى السياسية في المجتمع الإيراني**". المعهد المصري للدراسات، ملفات إقليمية.
18. عبد الله، آمال وهاب (2012). "العراق والجوار العربي – حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج". مجلة **السياسية والدولية**، العدد 21، ص 247–287.
19. العتيبي، منصور حسن (2008). "**السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979–2000م)**". **مركز الخليج للأبحاث**، دبي.
20. علاي، ستار جبار (2017). "الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية: اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة السياسية". مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 455، كانون الثاني/يناير 2017، ص 130–145.
21. العيسوي، أشرف سعد (2007). **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**. مركز الخليج للأبحاث، دبي.
22. كشك، أشرف (2005). "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية". "**الأهرام**"، القاهرة، العدد 62، أيلول/سبتمبر.
23. كشك، أشرف (2017). "الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي مملكة البحرين نموذجاً". **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (123).
24. لوير، لويس (2015). "الدولة والهويات الطائفية في منطقة الخليج: البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت في منظور مقارن". **السياسة الطائفية في منطقة الخليج – تقرير موجز لمجموعة العمل**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.

25. مبيضين، مخلد (2008). "**العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006م (السعودية حالة دراسة)**". **مجلة المنارة**، المجلد 14، العدد 2.

26. مجموعة عمل جامعة جورجتاون (2015). **السياسة الطائفية في منطقة الخليج – تقرير موجز رقم 7**، مجموعة العمل، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.

د. الصحف ووكالات الأنباء

1. رشيد، فوزية (2009). "**إيران وخلط الأوراق**". "أخبار الخليج"، 22 شباط/فبراير 2009، البحرين.

2. صحيفة "الشرق الأوسط" (2005). "العلاقات الإيرانية–الخليجية: ٢٥ عاما من التقلبات". لندن، العدد 9726.

3. صحيفة "الشرق الأوسط" (2007). "النفوذ الإيراني: المستور والمكشوف". عدد 2007/5/18.

4. صحيفة "الوطن". "المركزي للمعلومات": 1.45 مليون سكان البحرين في 2017. 11/شباط–فبراير 2017.

5. المزعل، محمد (2009). صحيفة "**الأيام**" البحرينية، (8 شباط/فبراير 2009).

هـ. مواقع الإنترنت

1. آل إبراهيم، نزار (2014). حول اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وإيران. إنترنت: https://kitabat.com/2014/02/21/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%85-1975-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88/

2. باكير، علي حسين (2013). اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير. مركز الجزيرة للدراسات. إنترنت: http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html

3. البطنيجي، عياد (2011 ب). أنماط السياسة الخارجية الإيرانية. إنترنت: http://albutniji.hiablog.com/post/135056

4. البطنيجي، عياد (2017). في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج. موقع "آراء حول الخليج". إنترنت:
http://www.araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=561:2014-06-22-15-19-27

5. الحسيني، سنية (2014). دراسة: محددات السياسة والحكم في إيران. إنترنت:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=m22ufqa688866448611am22ufq

6. الخميس، عبد العزيز (2011). الإعلام، الجبهة الساخنة بين إيران والخليج. "ميدل إيست أونلاين". إنترنت: https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

7. زيباكلام، صادق (2012). الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي. مركز الجزيرة للدراسات، 2012/4/16. إنترنت:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343102821611746.html

8. سالم، حسام الدين جابر (2015). تقرير مختصر حول إجراءات مملكة البحرين نحو تعزيز حقوق الإنسان والالتزام بالنهج الديمقراطي. إدارة البحوث والمعلومات، مجلس النواب البحريني، (2015/12/30)، إنترنت: https://www.nuwab.bh/wp-content/uploads/2016/06/Political-001.pdf

9. سليم، محمد (2009). "ما هو نظام ولاية الفقيه؟". الشروق، إنترنت:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=07072009&id=32dc3bef-2e91-460b-a077-7da9d1dfd762

10. سويلم، حسام (2013). "صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات". المركز العربي للبحوث. إنترنت: http://www.acrseg.org/2266/bcrawl

11. السيف، فوزي (2018). "الميرزا النائيني وتأسيس الفق السياسي". موقع السيف. إنترنت:
http://www.al-saif.net/?act=artc&id=421

12. الشرقاوي، بكينام (2018). التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا. دراسة منشورة على موقع "مركز الحضارة للدراسات السياسية" بالقاهرة. متاح على الموقع:
http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.pdf

13. شقير، شفيق (2018). "نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر". موقع "الجزيرة نت". إنترنت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b89d2831-2b46-462f-9b5c-776d1b0edd80

14. صحيفة "الحياة". متقي في المنامة يؤكد اعتراف إيران بالبحرين "دولة مستقلة ذات سيادة كاملة". نائب ملك البحرين يشدد على مبادئ حسن الجوار. إنترنت:
http://www.alhayat.com/article/1344496

15. صلاح، مصطفى (2018). الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية.. محددات الدور وآليات الاستحواذ. "المرجع" – دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، باريس.
i. إنترنت: http://www.almarjie-paris.com/2746

16. العمري، حسن أحمد (2013). "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة". مركز الجزيرة للدراسات، 2013/4/16:

17. http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.htm

18. غريب، حسن خليل (2010). "العلاقة العربية الإيرانية، الحلم بخروج نظام ولاية الفقيه من النزعة الإمبراطورية والدخول في مفاهيم الدولة القومية الحديثة". شبكة البصرة، إنترنت (2017/11/20) على الموقع:

19. http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/1010/qarib_131010.htm

20. مجلة "المجلة" (2010). ثلاثون عاما من الحكم الحديدي لإيران داخل الحرس الثوري. (2010/2/19). إنترنت:

21. http://arb.majalla.com/2010/02/article5519537/%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

22. محمد، عربي لادمي (2016). السياسية الخارجية– دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات. المركز الديمقراطي العربي. إنترنت: http://democraticac.de/?p=41719

23. محمد، محمود خليفة (2014). "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010". المركز الدمقراطي العربي. إنترنت: http://democraticac.de/?p=570

24. مركز الإشعاع الإسلامي (2018). "ما معنى ولاية الفقيه، وما حدودها؟". إنترنت: https://www.islam4u.com/ar/almojib/%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89-%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D9%8A%D9%87%D8%8C-%D9%88-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%9F

25. موسوعة مقاتل من الصحراء (2018). إنترنت:

www.moqatel.com/openshare/indexf.html

26. وكالة أنباء البحرين (2016). البروفيسور محمود شريف بسيوني يصل البحرين ويؤكد: أهداف توصيات اللجنة البحرينية المُستقلة لتقصي الحقائق تحققت. 2016/5/9. إنترنت:

http://www.bna.bh/portal/news/726406

27. ويكيبيديا – الموسوعة الحرة (2015). إنترنت: http://wikipidia.org/wiki/Bahrain

ثانيا. المراجع الأجنبية

1. Andersen, **Lars** Erslev (2012). **"Bahrain and the global balance of power after the Arab Spring".** DIIS Working Paper 2012:10, Danish Institute for International Studies, DIIS**.**
2. Arjomand, Said Amir (2009). **After Khomeini: Iran Under His Successors.** Oxford University Press.
3. Belfer, Mitchell A. (2014). "Iranian Claims to Bahrain from Rhetoric to Interference"**. RIPS,** Vol. 13, no. 2, pp. 31-51.
4. Campell, stevenj. Role theor. Y: (1999). **Foreign policy advisors and U.S. foreign policy making USA: department of government in international studies of southern California**. International studies association.
5. Downs, Kevin (2013). "A Theoretical Analysis of the Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain"**. Journal of Politics & International Studies**, Vol. 8, Winter 2012/13, pp. 203-237.
6. Soner, J. Cagapaty (2001). "Where Geo the Us Turkish Relationship". **Middle East Quarterly**, Vol.11, No.4, (Fall2001).